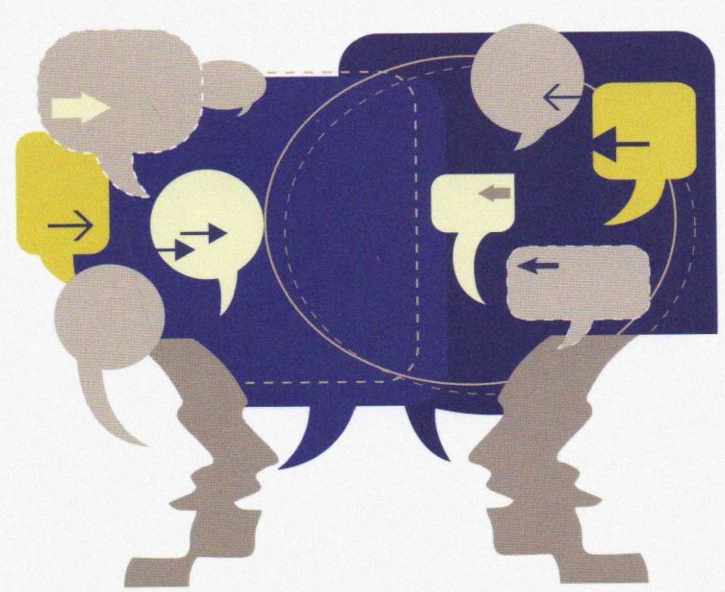
كمال عبد اللطيف

المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي

تقاطعات ورهانات





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي
تقاطعات ورهانات

المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي
تقاطعات ورهانات

كمال عبد اللطيف



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عبد اللطيف، كمال

المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات/ كمال عبد اللطيف.
١٥٨ ص؛ ٢٤ سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2327-4

١. علم اجتماع المعرفة. ٢. مجتمع المعلومات. ٣. علم المعلومات ـ النواحي الاجتماعية. ٤. الإيديولوجيا. أ. العنــوان.
306.42

العنوان بالإنكليزية
The Epistemological, Ideological and Social Media: Crossroads and Conjectures
by Kamal Abdullatif

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر


المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب. : ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ـ ٠٠٩٧٤ فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ـ ٠٠٩٧٤
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© جميع الحقوق محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١٢

توزيع



هاتف: ٧٨٦٢٣٣ ـ ٧٨٥١٠٨ ـ ٧٨٥١٠٧ (١ ـ ٠٠٩٦١)
الموقع على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

المحتويـــات

مقدمـــة

يتضمن هذا العمل بحثين نقترب فيهما من المفاهيم الثلاثة المسطورة في صفحة الغلاف، باعتبارها علامات دالة على محتواه. ويتعلق الأمر بمفاهيم **المعرفة، والإيديولوجيا والمجتمع الشبكي، أو مجتمع المعلومات**، وهي مفاهيم مثيرة للجدل في الفكر المعاصر. وقد اتخذ منحى البحث في عملنا هذا طريقاً يروم أولاً، **تركيب الدلالات المتنوعة التي تحملها المفردات المكونة له**، من دون أن نتوقف عندها، بل حرصنا على توجه يتوخى أيضاً، **بناء البعد العلائقي بينها**، لأن بعض هذه المفاهيم في طور التبلور، ولأن العلاقة بينها تثير أسئلة عديدة أكان ذلك في المستوى الدلالي، أو في المستويات الإجرائية التي تُسَخِّرها، بهدف فهم ظواهر وإشكالات متنوعة وتأويلها، وكذلك بحكم درجات التفاعل التي تحكم صور التعالق فيما بينها في مرحلة تَشكلِها وخلال مراحل تطورها.

يتجه عملنا إذاً، **إلى تركيب جوانب من الدلالة التي تحملها** المفاهيم المذكورة في مجالات تداولها في الفلسفة والسياسة والعلوم الإنسانية. كما يعمل على **تركيب المرجعيات الناظمة لصور استعمالها وتداولها**. وإذا كنا نعتقد أن المرجعية النظرية للمفاهيم تشكل عنصر إسناد نظري، إضافة إلى كونها تسعف بإضاءتها ومعرفة حدودها، فقد حرصنا - على الرغم من صعوبة الأمر - على بناء جوانب من المرجعيات التي تشكلت في قلبها المفاهيم موضوع بحثنا.

وقد تبين لنا في أثناء بحثنا في المفاهيم المذكورة، أن كل مفهوم يبنى ويتم تداوله، يستدعي مرادفات تمنحه جوانب من المعنى المراد الإشارة إليه. ولهذا السبب، وقفنا في أثناء عمليات البناء أمام مفاهيم عدة، بعضها مطابق للبعض الآخر، وبعضها الآخر لا يتجاوز عتبة التكافؤ. بل إن بعضها الآخر يستوعب ظلال الدلالة وأطيافها أكثر من استيعابه معانيها. فعندما اقتربنا، على سبيل المثال، من مفهوم الإيديولوجيا وجدنا أنفسنا أمام مفهوم المعرفة (العلم)، ثم مفهوم الواقع، وكذلك اليوتوبيا. أما مفردة الشبكة والشبكات ومجتمع المعرفة، فقد سمحت لنا بكشف مفاهيم ثلاثة، يصعب التفكير في المعرفة اليوم، من دون العناية بدورها في بناء المدركات والمعلومات وشبكاتها في عالمنا، ذلك لأننا نعتبر، في الطور الراهن من أطوار استواء الدلالة وتشبعها في مجتمع المعرفة، أننا أمام مفردات التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، التي ترد غالباً بصورة مرادفة لمجتمع المعرفة، وذلك بإضافة مفردة المعرفة (اقتصاد المعرفة، مجتمع المعرفة، تكنولوجيا المعرفة)، فهذه الثلاثية تصنع الروافع الحاملة لما يمنح مجتمع المعرفة المعنى والدلالة. أما مفهوم الشبكة فقد رسمنا ملامحه باعتباره علامة على التفاعل، بل على التشابك والترابط القائم بين المفردات التي ذكرنا. وفي هذا السياق يجب ألا نغفل عن أن جميع المفردات السابقة تضعنا أمام الافتراضي مقابل الواقعي.

لم نكتف برصد الدلالة وحصر المرجعية ونحن نركب التقاطع بين ثلاثية المفاهيم المحددة للمعطيات النظرية في كتابنا، بل توقفنا أيضاً أمام أبرز الإشكالات والرهانات المطروحة اليوم في المجتمع والفكر المعاصرين. يتعلق الأمر بإشكالية القيم وإشكالية التنميط، وكذا إشكالية التغيير والإصلاح، إضافة إلى ما تطرحه اليوم الحتميات التكنولوجية الجديدة التي يولدها المجتمع الشبكي، من دون تناسي مقاربة إشكالية علاقة المعرفة بالقوة وعلاقة الإيديولوجي بالمعرفي في جميع ما ذكرنا، ذلك لأن هذه العلاقات تشكل، في تصورنا، مركز

الثقل في المجتمع الجديد الذي أصبحت فيه المعرفة بمختلف تقنياتها، البؤرة الناظمة لبنى المجتمع المختلفة.

في قلب الإشكالات التي استعرضنا نماذج منها، كنا **نعي درجات تعقد البعد العلائقي في المفاهيم** التي نواكبها بالعرض والتأويل. كما **كنا نراهن على خيارات بعينها، فنرجحها ونتحرّز من مواقف أخرى،** فنتجه لإبراز ما يحتمل أن يترتب عليها من إشكالات تدعونا إلى أن نَرْكب مَرَاكب الحذر ونحن نفكر فيها. ولم نغفل، طيلة انخراطنا في إنجاز هذا العمل، عن **الانتباه إلى وضع الأداء المعرفي العربي،** وضع اللغة العربية، ووضع الثقافة العربية أمام التحولات الجارية في مجتمع المعرفة. فحاولنا إنشاء مقترحات محددة لمواجهة التصلب الذي لحق مسار اللغة العربية في العقود الأخيرة. كما حاولنا بناء أسئلة تساعدنا في مزيد من التفكير في الموضوع. لقد كنا نعي تماماً أن بعض الإشكالات التي ترتبت على مجتمعات المعرفة، قد لا يكون لها اليوم بالذات أثر في مجتمعاتنا، بحكم **فجوات المعرفة** القائمة التي تفصلنا عن مجتمع المعرفة. إلا أننا ارتأينا أن نضعها نصب أعيننا، لإبداء الرأي فيها، استعداداً لمواجهتها مع الجهات كلها التي يهمها تطور المعرفة وتطور تقنياتها في التاريخ.

ولا نريد أن يفوتنا في هذا التقديم، الإشارة إلى أن الفصل الأول من هذا العمل، أعد في الأصل في إطار عمل جماعي أشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، وقدمت أجزاء منه في **تقرير المعرفة العربي الأول سنة ٢٠٠٩**. أما الفصل الثاني، فقد قدم في إطار ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية سنة ٢٠٠٩، تحت عنوان «**الإيديولوجي والمعرفي في الفكر العربي المعاصر**».

كانون الثاني/يناير ٢٠١١

الفصل الأول

مجتمـع المـعرفـة
في المفهوم والمرجعية وإشكالات الراهن

تمــهيد

يستدعي تشخيص حال المعرفة وقياس الأداء المعرفي في الوطن العربي، نوعاً من الإحاطة بالإطار النظري الذي سننجز، انطلاقاً منه، العمليتين المذكورتين. يتعلق الأمر بمحاولة نعتني فيها بالمفاهيم والمرجعيات النظرية، لأننا نعتقد أن من غير الممكن مواجهة الظواهر ذات العلاقة بأوضاع المعرفة العربية اليوم، من دون العناية بدلالة المفردات ونوعية الخيارات والأسئلة التي تستعمل في مقاربة موضوعاتها بالبحث والتحليل. وتزداد أهمية هذا التأطير النظري، عندما نكون على بينة من جدة الموضوع وصعوبته، والتباس معظم المفاهيم المستعملة في مقارباته، بفعل ثورات المعرفة التي تلاحقت، بإيقاع سريع ومكثف، في نهاية القرن العشرين.

لا يمكن إذاً الاقتراب من تمظهرات الأداء المعرفي العربي، من دون العناية بأبرز القضايا والإشكالات التي نشأت وتنشأ معبرةً عن التحولات الجارية في مجتمعنا وفي العالم. لأن التواصل الإيجابي مع ما يجري في مجتمعات المعرفة في حركيتها المتصاعدة، يقتضي المساهمة في بناء المفاهيم والإشكالات وضبطها، للإحاطة بالظواهر الجديدة، والعمل على تعيين حدودها ومساراتها.

صحيح أن الجدل الذي أثاره تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موضوع المعرفة في الوطن العربي سنة ٢٠٠٣ ساهم في تكوين فضاء عام للحوار في أسئلة جديدة في الفكر العربي، إلا أن الجدل المذكور، على الرغم من عمق كثير من تحليلاته، لم يذهب

بعيداً في بناء الموضوع وتركيب مرجعياته ومفاهيمه وأسئلته الأساس[١]، ولهذا السبب نتجه في هذا العمل لإنجاز مساهمة نتوخى منها توسيع مجال البحث والتحليل في مجتمع المعرفة.

ولا شك في أن تركيب جملة من العناصر النظرية **المساعدة في عمليات تأطير خطاباتنا وتطلعاتنا إلى مجتمع المعرفة**، يُمَكِّنُنا من المشاركة في أسئلة عصرنا وقضاياه، بالصورة المكافئة للتحولات التي تجري في فضائنا المعرفي وفي الفضاء المعرفي العام.

أولاً: في المفاهيم

بلورت جهود المهتمين بمجتمع المعرفة، مجموعة من المفاهيم الرامية إلى الإمساك بواقع التحول الذي يجري في عوالم المعرفة الجديدة. وبحكم تنوع تخصصات المشتغلين بثورات المعرفة في عالمنا، فإن المفاهيم المستخدمة لا تتمتع بالوضوح المطلوب، حيث تستوعبُ التسميات ظلال التخصص الذي ينطلق منه الباحث. وتتقاطع الدلالات في المفهوم الواحد، الأمر الذي يوسِّع درجة الالتباس، فنصبح أمام مجموعة من المفردات التي لا تسعفنا في الاقتراب مما يجري في عالم نحن معنيون بالانخراط فيه، والمشاركة في إنتاجه، بالصورة التي تمنحنا جدارة الانتماء إلى عصر يحمل مكاسب في المعرفة لا يمكن الاستغناء عنها، كما لا يمكن العيش من دونها.

وقد زاد في صعوبة المفردات والأسئلة المطروحة **جدتها وسرعة إيقاع التحول الذي عرفته**، لأن عمر هذه المفردات في هذا المجال لا يتعدى أربعة عقود. أما زمن تداولها، فلم يتعد بعدُ الثلاثة عقود، الأمر الذي يجعلنا نواجه مفاهيم **من دون تَشبُّع معرفي**، حيث يغلب عليها الطابع الإجرائي الموقت، ويصبح موضوعُ الاتفاق على حدودها أمراً في غاية الصعوبة.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣).

لا بد من التوضيح هنا، أن المقصود بغياب التشبع المعرفي في عملنا، يشير إلى انعدام الحدود الضابطة للدلالة في المفهوم، حيث تكون المفاهيم في بداية تشكلها من دون عتبة التشبع، بحكم جدتها وانتفاء التوافق بين مستعمليها. **ويحصل التشبع جراء تراكم عمليات الاستعمال المتوافق بشأنه**، كما يحصل بعد الإجماع على الدلالة بين أهل الاختصاص والمهتمين. إلا أنه لا يحصل إلا بعد حصر الدلالات الإجرائية وتركيب الدلالة الأقرب إلى روح المفهوم المتصل بمجال البحث. وينبغي هنا ألا نربط التشبع المعرفي بالانغلاق أو الثبات، لأن للمفاهيم حياتها وصور تطورها، حيث تتنوع الدلالة وتستقر، ثم تصبح مفردة في سجل المعرفة داخل الإطار الذي وظفت في سياقه.

ولتجاوز بعض صعوبات الضبط المفاهيمي، سنعمل على اختيار نماذج محدَّدةٍ تتمتع بحضور مُؤسِّس في هذا المجال، ونعمل على تركيب جوانب من دلالتها، والغاية تمهيد السُّبُلِ لحوارٍ يتوخى أن يكون له مردودية نظرية، من دون أن يعني هذا الأمر إغلاق المفاهيم على معانٍ بعينها، بقدر ما يشكل مساهمة في تعيين الدلالات التي نمنحها لها في سياق محدد يتعلق بتركيبنا اليوم لتصورات واضحة ومُنْتِجة في موضوع بحثنا.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المفاهيم التي اخترناها تنتمي إلى فئتين في سِجلٍ مفاهيم أدبيات **عصر المعلومات**، ونقصد بذلك فئة **المفاهيم المركزية** المؤسِّسة لفضاء هذا العصر في تلويناته النظرية التي ما تزال في طور التشكل والاستواء النظريين، وفئة **المفاهيم الوسيطة** والمبتكرة في إطار تطوير عمليات الإمساك بالظواهر الجارية في باب إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب في شأن المعرفة في العالم المعاصر، مع عناية أكبر بالأولى، أي بالمفاهيم المركزية، لأن الفئة الثانية تجد جوانب من سَنَدِها الدلالي اعتماداً على قوة ووضوح معاني الأولى.

إن هدفنا الأساس من التركيب المفاهيمي الذي نتجه صوبه في مدخل هذا العمل، يتمثل في معاينة **حدود التشبع المعرفي**، والوقوف،

في الآن نفسه، على البعد الإجرائي الذي يقف وراءها، في سبيل الحد الأدنى من التوافق على الدلالة المرسومة للمفهوم كما نتصورها ونشتغل بالبحث والتحليل انطلاقاً منها. ولهذا الأمر، كما نعرف، أهميته في باب تعيين بروتوكولات البحث.

١ ـ من المعرفة إلى مجتمع المعرفة

عندما نتابع مفردة «معرفة» في الموروث اللغوي والثقافي العربيين، نجد أنفسنا أمام كلمة تستعمل في أوجه عدة، وتحيل إلى أكثر من دلالة. إنها نقيض الجهل، حيث يطلق اسم العَارِف على من يُتقن عملاً يقوم به. وعندما تبلورت اختصاصات معرفية عديدة في الفكر العربي الإسلامي في عصورنا الوسطى، أصبح العارف (مُحصِّلُ المعرفة وحامِلُها) يشير إلى المختص في دقائق المعلومات في مجال معرفي بعينه[٢].

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن الاستعمال العربي لمفردة «**المعرفة**» **يستوعب بعداً قيمياً إيجابياً، لأن نقيضها (الجهل) حاملٌ لقيمة سلبية.** ولو عدنا إلى استطلاع دلالة المفردة في المعاجم اللغوية العربية باعتبارها السِجلَّ الهادف إلى ضبط الدلالة وترسيخها في المفردات، فإننا سنكتشف أن **معجم العين** على سبيل المثال، يُرَكِّب، وبصورة جامعةٍ، مجموعَ الدلالات التي تشير إليها مادة (ع.ر.ف.)، وما طرأ عليها من تغير جراء علامات شَكْلِهَا أو اشتقاقها. وقد شَكَّل المعجم المذكور الموردَ الجامعَ لمختلف تجليات المفردة في المعاجم التي ظهرت بعده[٣]، من **المحيط في اللغة**، إلى **المعجم الوسيط**، الذي أنجز في التاريخ الحديث بإشراف جامعة الدول العربية.

---

(٢) انظر: سعيد يقطين، «من المعرفة إلى مجتمع المعرفة،» ورقة خلفية أعدت سنة ٢٠٠٨ في إطار مشروع: **تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩)**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، **معجم العين**، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢)، ج ٣، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

تعني المعرفة في اللغة **الظهورَ والكشفَ عن المستور**. فالمعروف هو الواضح النظر، حيث **تستوعب كلمة النظر الرؤية والمعاينة، كما تستوعب الفكرة**. وفي هذا السياق **تفيد المعرفة الانتقال من وضع إلى آخر، أي الانتقال من الجهل إلى العلم**. وفي سياق تطوري لاحق، حيث اغتنت اللغة العربية بتفاعلها مع منتوج الفكر الإسلامي الذي يعكس كثيراً من أوجه المثاقفة في أزمنة ازدهار الثقافة العربية الإسلامية وتنوعها، نجد أن بعض المعاجم المختصة تقدم ما يبرز نوعيات التحول الذي طرأ على معاني مفردة المعرفة. ففي معجم **التعريفات** للجرجاني ما يوضح أن المعرفة هي «**ما وُضِعَ ليدل على شيء بعينه**»، أي إنها بلغة المعجم المذكور «**إدراك الشيء على ما هو عليه**»[٤]. والتحول الواضح في الأمثلة التي قدمنا يتمثل في النزوع نحو دلالة الكلمة في مجال معرفي محدد، من قبيل النحو والفقه والمنطق والتصوف... حيث بدأت عمليات التمييز بين المعرفة والعلم وبين العارف والعالم.

وقد ظلت كلمة المعرفة حاملة لدلالاتها القديمة المحفوظة في معاجم اللغة وكَشَّافات العلوم العربية إلى حدود القرن العشرين، حين اتسع نطاق هذه الدلالة في ضوء عمليات المثاقفة الثانية التي عرفها الفكر العربي مع تيارات الفكر الأوروبي الحديث، في عصر ما يسمى في لغة التحقيب التاريخي بـ «النهضة العربية». **فصارت المعرفة تحيل إلى الإنتاج العقلي المتصل بإعمال النظر في القضايا الفلسفية، ومن قبيل البحث في العلوم، إضافة إلى الدلالات الجديدة التي اتخذتها الكلمة في نظريات المعرفة في تاريخ الفلسفة.**

لكن، منذ نهاية القرن العشرين، وتحت تأثير ثورات التكنولوجيا الجديدة في مجالات الاتصال والمعلومات، بدأت عملية انزياح في الدلالة تظهر بالتدريج. وعملية الانزياح هذه منحت الكلمة مُرَادفات

---

(٤) علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

جديدة ومعاني جديدة، الأمر الذي يجعلنا نقف اليوم أمام موضوع مختلف عن الموضوعات التي جرت عادة إسنادها إليه في موروثنا الثقافي. إن موضوع المعرفة اليوم موصول برياح التحول السائدة في عصرنا، عصر المعرفة بامتياز، حيث يتجه العالم أجمع نحو إنجاز عملياتٍ في تملك المكاسب الجديدة التي بات يوفرها عصر المعرفة بعد ثورة تقنيات المعلومات والاتصال، ما يجعلنا نخلص إلى عدم وجود أي علاقة بين مفردة المعرفة في الموروث العربي الإسلامي وبين الدلالات التي يحملها اليوم المفهوم المركب لمجتمع المعرفة، على الرغم من اشتراك الرسمين في أحرف واحدة.

لا يتعلق الأمر هنا بحكم قيمة، بل إن المراد من إبرازه هو الانتباه إلى عدم ثبات الدلالة والمعنى في المفردات، والانتباه أيضاً إلى أهمية التحولات العلمية في منح المفردات دلالات جديدة تهبها القدرة على التجدد، لمواجهة موضوعات جديدة وأسئلة جديدة.

٢ ـ مجتمع المعرفة: في الدلالة والأفق

استعملت مفردة المعرفة في موروثنا اللغوي والفكري لتشير إلى المحصول الرمزي الناتج من طريق المعاينة والتجربة والبحث العقلي. وقد اتسمت المعرفة في التاريخ العربي والإنساني وخلال قرون عديدة، بالندرة. وسمي أهلها داخل المجتمع بالصفوة، أي القلة الحاملة لكفاءات استثنائية في النظر. إلا أن الثورة التي حصلت في نهاية القرن العشرين في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات[٥] نقلت المجتمع الإنساني إلى عتبة عصر جديد، أصبحت فيه المعرفة محصلة مزج التكنولوجيا العالية والخبرة الإنسانية المتطورة. الأمر الذي تولّد عنه انقلاب في كثافة المعرفة، وفي أدوارها المهمة في الاقتصادات الجديدة لعصرنا، بل في نواحي الحياة المختلفة، في

(٥) Dominique Wolton, *Internet et après? Une théorie critique des nouveaux médias* (Paris: Ed. Flammarion, 2000).

التعليم وفي مجالات الترفيه والتدبير، وكذلك في عوالم الإنتاج المتنوعة، إلى غير ذلك من الحقول التي شملتها رياح التغيير، حيث أصبحنا أمام أفق آخر في النظر إلى المعرفة، ونقصد بذلك **أفق مجتمع المعرفة.**

قبل المساهمة في تركيب جملة من العناصر الدلالية الهادفة إلى ضبط التسمية وتعيين حدودها، نشير إلى أن مفهوم **مجتمع المعرفة** يرد في استعمالات الخبراء والباحثين مرادفاً لمجموعة من المفاهيم من غير تكافؤ في محتوى الدلالة، حيث تتم الاستعانة بزاوية من زوايا المقاربة لتغليب التكافؤ من دون حصوله بالفعل.

إن المرادفات الكثيرة المتقاطعة والمتداخلة التي تروم الإمساك بقضايا ومسميات لا يمكن الحديث عن تكافؤها النظري أو الوظيفي، ليست في نظرنا مؤشراً من مؤشرات الوضوح، بل إنها تشير، بالذات، إلى صعوبات عدة، يتداخل فيها **منطق التسمية بآليات التأويل**. وعندما نستحضر نماذج من مرادفات الكلمة، نتبين بعض جوانب القلق الذي تعرفه مفردة المعرفة. إن مرادفة **مجتمع المعرفة بمجتمع المعلومات والاقتصاد المعرفي والمجتمع الشبكي** أو **مجتمع الشبكات**، ثم مرادفة ما ذكرنا بمفهوم **المجتمع الرقمي ومجتمع التكنولوجيا والذكاء العالي**... إلخ، لا تجعلنا أمام أمر واحد. والانشطار الذي يحس به قارئ المرادفات المذكورة يعكس، في نظرنا، غياب **عملية التشبع المعرفي** التي تمنح، عند حصولها، ما يحقق الدلالة المركزية، ويضع تحتها وإلى جانبها وفي محاذاتها الدلالات المكمِّلة أو الثانوية، أي الدلالات التي تتولَّد في السياقات المتنوعة لاستخدام التسمية.

تختلف إيحاءات مفردة **الاقتصاد** في التسمية، على سبيل المثال، عن دلالات مفردة **المجتمع**، كما تختلف عن الدور الوسائطي **للتكنولوجيا** في مرادف **تكنولوجيا المعلومات**. كما أن مفردة **المعلومات** لا تكافئ مفردة **المعرفة** نظرياً؛ ففي المعرفة ما يتجاوز الحصر الكمي

للمعلومات والبيانات، وفي المعلومات ما يقع في قعر مفهوم المعرفة، عندما تتم عمليات ردها إلى كم المعارف المستوعَبَة في الانفجار المعلوماتي اليوم، بفعل الشبكات والبَثّاتِ التي تتقاطع في عالمنا، لتصنَعَ الملامح الكبرى في المشهد المعرفي الإنساني في صوره الجديدة المؤسِّسة لعالم جديد ومجتمع جديد، من **دون أن يعني هذا إغفالنا دور المعلومات في عمليات تشكل الذهن الفاحص والباني للمعرفة.**

قد لا يكفي ما ذكرنا **لتفسير قلق التسميات وعدم تكافؤ المرادفات.** وفي هذا السياق يمكننا أن نوضح جوانب أخرى، لعلنا نتقدم في بناء تصور يسعفنا في ترجيح مفهوم على حساب آخر، الأمر الذي نفترض أنه يضعنا في الطريق الملائم للتقدم في بناء المفاهيم التي سنوظفها في هذا البحث.

تتحكم مرجعيات الباحثين وميادين تخصصهم، بصورة ملحوظة، في بناء التسميات المكافئة لموضوعات المجال المبحوث. وإذا كان المهندسون يرون أنهم وراء إبداع التكنولوجيا الذكية التي أزاحت المثقف التقليدي من الفضاء المعرفي الجديد، ليحتل مَكَانَهُ المهندس الإعلامي والتقني المتخصص، فإنهم يؤكدون على مفهوم **المجتمع الشبكي، أي مجتمع الشبكات الذي أصبح قاعدة الإنتاج والإبداع والاتصال في عالمنا**، بل أصبح الدعامة الصانعة لكثير من أوجه **العولمة الثقافية.** والاقتصاديون يرون أن **اقتصاد المعرفة** يعتبر التسمية المطابقة للتحولات التي عرفها عصرنا الحالي، ويدرجون المفهوم في سياق رسمهم معالم **الاقتصاد ما بعد الصناعي، أي الاقتصاد اللامادي الهادف إلى بناء رأسمال جديد، ونماذج جديدة من المقاولات وصيَّغ العمل والتدبير.**

نجد عناصر أخرى في المقاربة القانونية والسياسية والاجتماعية والفلسفية لمجتمع المعرفة، **حيث يلجأ الفلاسفة لتأطير مجتمع المعرفة ضمن مواصفات عصر ما بعد الحداثة.** بل إن عمل بعضهم يتجه إلى

إبراز التقاطعات بين **الواقع الافتراضي** الذي يشكل أحد أوجه المجتمع الجديد، والواقع الفعلي حيث يتشكل مجتمع المعرفة في إطار منظومة جديدة من التصورات والابتكارات التقنية الدقيقة، المُولِّدة لعوالم متقاطعة مع عوالم الواقع في تعددها، وفي وجهتها الساعية إلى تركيب عالم مُركَّبٍ تنشأ في قلبه عوالم أخرى.

إن لهذه المداخل المشار إليها، شأناً مركزياً في اضطراب المفاهيم، على الرغم من أنها تنشأ في إطار تنويع المقاربات الذي نفترض أهميته في باب **تعميق النظر في الزوايا المختلفة للمفهوم**. وإذا كان من المؤكد أن معظم المهتمين يتفقون على مركزية مؤشرات محددة في بناء أسس المجتمع الجديد، إلا أن زاوية النظر ونوعية التخصص، تتركان بصماتهما في الاختيار وفي أنماط الاستدلال والتمثيل، حيث تصبح مسألة الاتفاق مرهونةً بالجهد الذي سيبذل لاحقاً لمزيد من الإحاطة بالمفاهيم المبتكرة وضبط دلالاتها. وقبل حصول ذلك، لنعمل على فرز وإبراز أهم التسميات المستوعبة لمكونات المفهوم وإبرازها، ويتعلق الأمر بالأقطاب الكبرى المُؤَسِّسة لعوالم المعرفة في عالمنا، وهي أولية في باب الترتيب والضبط في بحثنا، ولعلها تقدم البحث في مجال التوافق على التسميات.

٣ ـ أقطاب مجتمع المعرفة

لا أحد يجادل في أهمية **تكنولوجيا المعلومات** في مجتمع المعرفة، مثلما أن لا أحد يقلل من أهمية الشأن الذي تتيحه **تقنيات الاتصال** في عملية تبلور المفهوم. وهناك إجماع في موضوع **تحرير الأسواق في اقتصاد العولمة أيضاً**. وهذه المرتكزات تشكل، في نظرنا، عناصر أساسية في التوافقات الحاصلة في باب **تزكية مفهوم مجتمع المعرفة**، بحكم مقتضيات الحمولة الدلالية التي تستوعبها العناصر المذكورة حين النطق بمفهوم مجتمع المعرفة ورسم معالمه.

وينبغي ألا ننسى الإشارة هنا إلى الدلالة الطوباوية التي يحملها

المفهوم أيضاً[٦]. ونقصد بذلك أن الحديث عن مجتمع المعرفة اليوم، أكان ذلك في مجتمعنا أو في المجتمعات الأكثر تقدماً، هو حديث عن أفق في طور التشكل، وليس حديثاً عن مجتمع فعلي قائم الذات بمواصفاته المحددة في التعريف. إن أكثر المجتمعات اقتراباً من الملامح الكبرى لمجتمع المعرفة هي المجتمعات التي تعتبر اليوم رائدةً في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي مجال التعليم، حيث تحتل جامعاتها ومراكز البحث العلمي فيها المراتب الأولى في سلم قياس كفاءات الإبداع والابتكار. وتحصل باقي المجتمعات التي ما تزال تواجه التحديات التي ولّدتها تأثيرات المجتمع الجديد في عالمنا، على مراتِبَ ودرجاتٍ دنيا في سلّم الارتقاء نحو مجتمع المعرفة، الأمر الذي يتطلب بناء قدرات ذاتية في البحث العلمي، من دون إغفال مقتضيات البيئة التمكينية المؤسسية والقانونية، ومن دون تناسي مطلب إطلاق الحريات، وتوفير المناخ الملائم للمنافسة والانخراط في تركيب مقومات مجتمع المعرفة.

تكشف المترادفات غير المتكافئة التي حرصنا على إدراجها في الفقرة السابقة، أننا أمام جهد في المواءمة، يعكس بعض العناصر المكونة للمفهوم، كما يعكس زاوية الرؤية ومنطلقها. وفي الحالتين معاً، نحن أمام مفاهيم في طور التشكل والتماسك النظريين. ونحن نفترض أن التردد القائم يمكن أن يقرأ اليوم كلحظة من لحظات الاستواء التي تعرفها المفاهيم في أثناء صيرورة تَوَلُّدِهَا، أو صيرورة انتقالها من مجال معرفي إلى مجال آخر، الأمر الذي يستدعي التزام الحذر في إطلاقها واستدعاء النسبية في أثناء استعمالها، لنتمكن بواسطة الاحترازات السابقة من إنجاز التواصل المطلوب والحوار المنتج، أي الحوار الذي ينطلق من

(٦) Philippe Breton, L'Utopie de la communication: Le Mythe du «village planétaire» (Paris: Ed. La Découverte, 1997).

كذلك يمكن مراجعة ورقة: نور الدين أفاية، «مجتمع المعرفة وإشكالات الهوية والعولمة،» التي أعدت في سنة ٢٠٠٨ في إطار مشروع: تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).

دلالات متوافقٍ على محتواها، أو دلالات إجرائية مُعلنة ومحددة.

نكتشف في مختلف التلوينات التي بلورتها المرادفات الأساس في هذا الباب، أننا أمام ثلاثة حدود كبرى متقاطعة في صلب المفهوم؛ ثلاثة حدود مضافة إلى مفردة المعرفة. ويتعلق الأمر هنا بالتكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، **تكنولوجيا المعرفة**، **واقتصاد المعرفة**، **ومجتمع المعرفة**. وتحيل الحدود المذكورة إلى الفضاءات التي تَأَسس ويتأسس انطلاقاً منها (العصر الجديد) بكل ما يحمله من آفاق وآمال في **توسيع دائرة خيارات الإنسان في الحياة**، وقبل ذلك في تَملُّك ما يسعفه في مواجهة التحديات الجديدة التي تولدت عن الطفرات والثورات المتحققة داخل المجتمع الإنساني.

أما المفاهيم الأخرى، كالمستعملة أحياناً مرادفات للمفاهيم المركزية المذكورة، أو شبكة المفاهيم الوسيطة التي تم إبداعها للإمساك بجوانب من التحولات الجارية **في المجتمع وفي التكنولوجيا وفي الاقتصاد**، فإنها تشير، في معظمها، إلى مسائل محددة. وهي تعد جزءاً من فائض القيمة المترتب على الانقلاب في مجال الإشارة إلى ظواهر جديدة، بمفردات ورموز ذات دلالات جديدة، ملائمة **لوظيفتها أو طبيعتها**، أو ملائمة لملمحٍ من ملامحها، **وهذا الأمر يندرج في منطق التسميات**.

ولا بد من التوضيح هنا أن مفهوم المعرفة في مجتمع **المعرفة يشير إلى محصلة الجمع بين المعلومات والخبرة والقدرة على الحكم**؛ محصلة تتيح بناء معرفة جديدة نتجاوز فيها الراسخ والمتصلب لنفتح آفاقاً جديدة في باب السيطرة على الطبيعة، بامتلاك موارد جديدة، وأنساق جديدة من التحليل المواكب لمجموع ما أصبح في حوزتنا من **مدَّخراتٍ** معرفية شاملة. وكما لا توجد علاقة بين مفردة المعرفة في موروثنا اللغوي ومفهوم المعرفة في مجتمع المعرفة، باستثناء الروح الإيجابية المحدِّدة لدور المعرفة في الحياة، وبصورة عامة، فلا توجد أيضاً علاقة بين المعرفة في مجتمع المعرفة **ونظرية المعرفة** في المنظور الذي رسمت ملامحه النظريات الكبرى في تاريخ الفلسفة. **إننا نقف اليوم أمام دلالات جديدة**

تسندها ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال والهندسة الوراثية، إلى جانب الرياضيات وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد واللغة.

وينبغي ألا يفوتنا هنا التمييز بين حيازة المعرفة وبين استخدامها، ففي الحيازة تتم عمليات **الفحص والتمحيص**، وفي الاستخدام يقوم أهل الاختصاص في مجال بعينه **بالتحليل والتأويل**. ويحصل، بفعل ما سبق كله، ما يؤهلنا للإبداع **بالتأليف والتركيب**. فنجد أنفسنا بفضل العمليات التي ذكرنا، أمام جملة من التصورات والمواقف الجديدة في مجال المعرفة وتوظيفاته في عصرنا.

إن التحولات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في نهاية القرن الماضي، نتيجة الثورة التي لحقت تكنولوجيا المعلومات، أدت إلى **ضرورة إعادة تنظيم المجتمع والاقتصاد**. وترتب على ذلك بداية حصول انقطاعات عديدة في مجالات الحياة المختلفة، لأن النماذج المعرفية والآليات التطبيقية التي كانت تتحكم في الظواهر داخل المجتمع، ما عادت ملائمة لبنى التحول التي أفرزتها الثورة المذكورة. إن مفردات **السوق والمدرسة والمقاولة والتدبير والإعلام**، صارت لا تُفهم بمنطق القرن التاسع عشر، ولا بمعطيات النصف الأول من القرن العشرين وطرائق عمله، **بل تتطلب إنجاز مقاربة جديدة بآليات مبتكرة، إذا كان القصد الاستجابة لمتطلبات عصر جديد**. فقد تبلورت اقتصادات جديدة، وكفاءات جديدة في التواصل، وترتب على ذلك تركيب آليات وقواعد أخرى في **النظر والتعامل والمواجهة، وما عاد المطلوب في مجالات الحياة المختلفة أن نقوم بالفعل الصحيح، بل أصبح المطلوب هو أن نقوم بالفعل بصورة صحيحة.**

وما عزز هذا المنظور، قيام الفاعلين الاقتصاديين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، منذ سنة ١٩٩٠، باستثمارات هائلة في تقنيات المعلومات، في سبيل إعادة تركيب المقاولات بالصورة التي صنعت كثيراً من ملامح العصر الجديدة، في مجال الإنتاج وفي هندسة الأسواق وصناعة الزبن. ونتج من ذلك، أننا أصبحنا أمام مشهد

اقتصادي جديد، تتمثل أبرز ملامحه في سِمَتِهِ المعرفية ونزعته المتعولمة؛ اقتصاد تضاعفت مردوديته بفضل شبكة الإنترنت، وبقدرته على الاستجابة لمختلف طلبات المستهلكين ليلاً ونهاراً، وعدم إغفاله، في الآن نفسه، مختلف شرائح المجتمع وفئاته.

يستند الاقتصاد الشبكي أو الاقتصاد اللامادي إلى خاصية مركزية، تتمثل في استناده إلى قاعدة كبيرة من المعلومات، ولأنه كذلك، فقد ضاعف أنويته وقنواته بحسب طلبات فئات الزبن. ويواصل اليوم عمليات تغلغله، معبراً عن كفاءات عالية في الانتشار والتوسع والإنتاج، حيث يمارس عملية بناء نموذج جديد في الاقتصاد، متميز بقدرته الفائقة على تحويل النشاط الإنساني، المتمثل في المعرفة والاتصال، إلى منتوج سهل التبادل.

وقد أصبحت طرق المعلومات السيارة والسريعة، عبارة عن أمكنة للأسواق الإلكترونية المنتجة والموزعة بصورة لا نهائية. وساهمت العولمة كما ساهم الاقتصاد الجديد الصانع لكثير من تجلياتها، في تحويل الإنسان إلى كائن مستهلك. ومن المؤكد أن هذا الفعل المركب المتمثل في الاقتصاد الجديد القائم على قاعدة المعلومات التي وفرتها تقنيات المعلومات قد ترك، وما فتئ يترك، آثاره الفعلية في المجتمع وفي الذهنيات.

إذا كانت اليونسكو قد تبنت مفهوم مجتمع المعرفة في تقريرها الصادر سنة ٢٠٠٥، واستعملته بصيغة الجمع (نحو مجتمعات المعرفة)[٧]، فقد اعتبرته الأكثر مطابقة للتحولات الجارية في عالم يشكل البعد التكنولوجي فيه حجر الزاوية، كما يشكل الاقتصاد الجديد وشبكات التواصل المظهرين المركزيين في بنيته، وفيما يفرزه من مظاهر وتجليات تنعكس بدورها على واقع الإنسان، وتضع البشرية أمام تحديات جديدة وأسئلة جديدة.

إن أهمية العمل على توسيع دلالات مفردة المعرفة، للمفهوم

---

(٧) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، نحو مجتمعات المعرفة (باريس: اليونسكو، ٢٠٠٥).

المركب **مجتمع المعرفة**، مطلوبة حتى لا يظل المفهوم مقصوراً على معنى واحد، كما هو واضح في مرتكزات مجتمع المعرفة ومؤشراته التي بلورها البنك الدولي. وهي المؤشرات التي يتم التركيز فيها على معطيات **المعرفة العلمية** من دون أدنى اهتمام بأنماط المعرفة الأخرى. وإذا كنا من المقتنعين فعلا بأهمية المعرفة العلمية وبالأدوار التي صنعتها وتصنعها في حياة الإنسان، فإننا نؤمن، في الوقت ذاته، بمنظور أوسع للمعرفة الإنسانية؛ منظور يدرج مختلف تجلياتها في باب المعرفة المتكاملة التي لا تغفل الإنسانيات ومختلف العلوم المعيارية المستوعبة في **الجماليات والقيم والفنون**، بل وفي مختلف أنماط المنتوج الرمزي **الصانع لحكمة الإنسان** ولقدراته اللامتناهية على الابتكار وعلى الإنتاج المادي واللامادي.

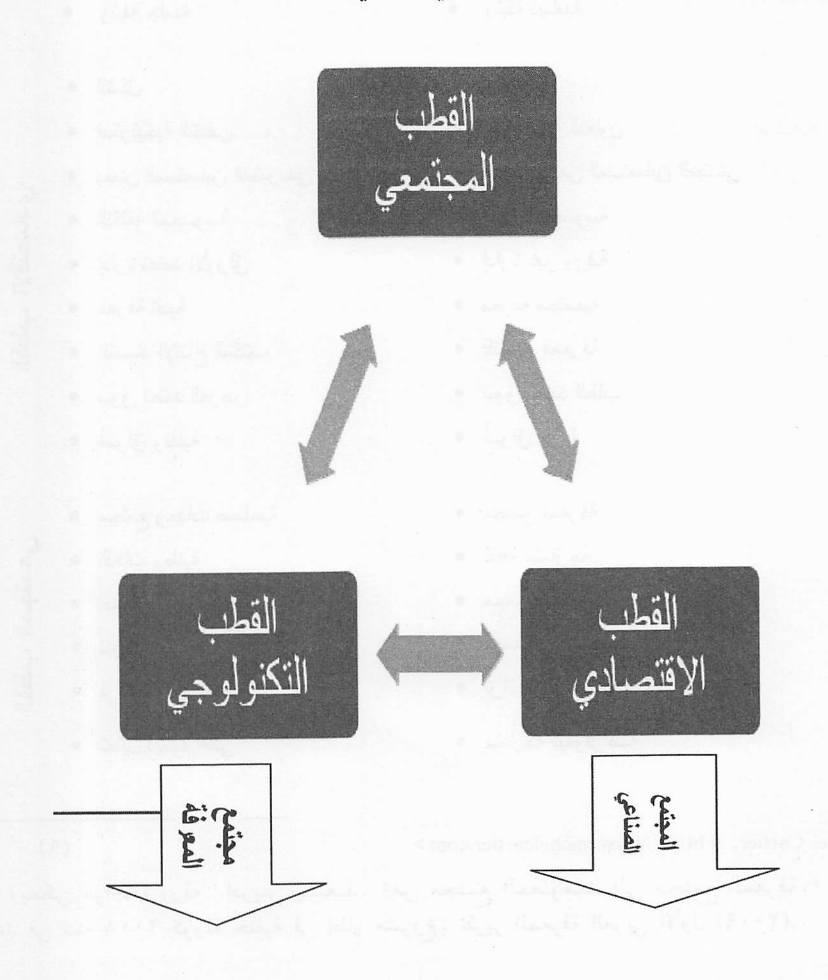
إن عملية التوسيع التي نمارس هنا، تمنح مفهوم **مجتمعات المعرفة كفاءة أكبر في الإحاطة بجوانب عديدة من الفاعلية النظرية للإنسان**، وهي الفاعلية التي ما عاد أحد يجادل اليوم في ترابط أدوارها، حيث **تعادل قدرة التعقل كفاءة التخييل**، وحيث **يصبح التركيب فعلاً مركباً من محصلة الجهد الإنساني في الفهم وفي الإبداع**[٨] أما البعد الآخر الذي ينبغي عدم تناسيه في عمليات التوسيع التي نحن في صددها، فيتمثل في مسألة **ربط المعرفة بالتنمية والتقدم**. ففي هذا البعد تكمن عملية تتويج لأدوار المعرفة في تعزيز طموح الإنسان المتطلع إلى معرفة الكون وامتلاك خيراته.

تتقاطع في مجتمع المعرفة ثلاثة أقطاب تصنع أنماطها وغائيتها: **القطب التكنولوجي والقطب الاقتصادي والقطب المجتمعي، وهي تتقاطع بصورة تفاعلية**. ويتأسس مجتمع المعرفة ويعيد بناء ذاته، في ضوء **المتغير التكنولوجي** بآلياته ووسائطه المختلفة وبأنماط سرعته، وقدرته على ارتياد أمكنة وفضاءات لا حدود لها. وهو يبني في الآن نفسه

---

(٨) المصدر نفسه، الفصل الأول.

الملامح الكبرى **للاقتصاد الجديد** الذي يتخذ شكل لولب متصاعد، تتحكم فيه شبكات المؤسسات العابرة للقارات، والمولِّدة للخيرات والمنافع والخدمات الجديدة. **وتسنده المعرفة الجديدة المستفادة من الخبرة والذكاء الإنسانيين**، كما تفتح له الأبوابَ العولمةُ القادرة على بناء أسواق جديدة، في عالم تسقط فيه يومياً ملامح الحدود ومواقع الجمارك، لتصبح مجرد آثار لزمن صار **الاقتصاد الرقمي** لا يعيره أدنى اهتمام. أما الضلع الثالث لمجتمع المعرفة فيتمثل في النموذج الجديد للمستهلك في داخل المجتمع، والذي يتميز بأنماط سلوكية جديدة، وأنماط ثقافية وتواصلية متعولمة، الأمر الذي يولد ظواهر جديدة نقدم جوانب منها في الجدول التوضيحي الآتي:



القطب التكنولوجي		
	تناظري	رقمي
	معالجة المعطيات	معالجة للمعارف
	آلات حاسبة	آلات تواصل
	منطق اشتغال	منطق استعمال
	مواد اعلامية خالصة ومتخصصة	مواد اعلامية إلكترونية موجهة للجمهور الواسع
	كمية كبيرة من المعطيات الخام	تركيب للمعطيات
	حواسيب شخصية منعزلة	شبكة الشبكات
	قوة الأنظمة	مردودية الأنظمة
	المعالجة على شكل حزمات	المعالجة على شكل موضوعات
	متعدد الوسائط	مختلف الوسائط
	حامل ورقي	حامل إلكتروني تفاعلي
	وثيقة جامدة	وثيقة دينامية

القطب الاقتصادي		
	الشكل	المحتوى
	استرتيجية التنافس	استراتيجية التعاون
	بعض المستعملين المتمرسين	عدد كبير من المستعملين المبتدئين
	التكلفة المحسوسة	القيمة المحسوسة
	إدارة تعتمد الأوراق	إدارة غير ورقية
	معرفة تقنية	معرفة مجتمعية
	اقتصاد الإنتاج المكثف	اقتصاد المعرفة
	سوق تعتمد العرض	سوق تعتمد الطلب
	أسواق وطنية	أسواق قارية

القطب المجتمعي		
	مجتمع وحدات صناعية	مجتمع المعرفة
	ثقافات وطنية	ثقافة متمازجة
	جماهير من المتفرجين	مجموعات مصالح
	ندرة المعلومات	تخمة في المعطيات
	تراتبية عمودية	تراتبية أفقية (شبكات)[٩]
	تمثيل ديموقراطي	مشاركة ديموقراطية

(٩) Michel Cartier, <http://www.michelcartier.com>.

ويمكن مراجعة ورقة: إدريس بنسعيد، «من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة،» الذي أعد في سنة ٢٠٠٨ كورقة خلفية في إطار مشروع: تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).

ليست العناصر المستخدمة في تحليلنا معطيات تامة. إنها عبارة عن مساع تروم تشخيص جوانب من واقع في طور التشكل. ولهذا نلح هنا على أهمية الانخراط في معاينة ما يجري أمامنا في عالم متغير؛ عالم نحن طرف فيه، على الرغم من ملامح الفجوة بيننا وبين صانعيه.

وتتيح لنا معطيات الجدول المختزل لجملة من العناصر، **التقدم في الإحاطة بدلالة المفهوم**، كما يمّكننا مثلث **التقنية والاقتصاد والمعرفة** من تبين أهمية مفردة **المعرفة في استيعاب الدلالة القوية للمفهوم**، لأن للتقنية حدوداً مع أن **لا حدود للإبداع**. أما الاقتصاد فله فضاءات، على الرغم من **أن فضاءات الاقتصادات الجديدة تنشأ خارج الأمكنة وخارج الحدود**. ومع ذلك فإن **مفردة المعرفة تتجاوز الانفتاحات المستوعبة في المفردتين السابقتين، لتستقر في المجتمع، وفي الذهن القادر على بنائها وتطويرها.**

إن لجوء الجدول إلى **تشخيصات**، وحِرْصِهِ على بلورة **تقابلات في التمثيل المقارن**، يشكل في نظرنا مرحلة ضرورية في البحث، تمكننا من فرز أشملَ يوصلنا إلى وضع الحدود. وقبل ذلك تشكل التشخيصات المرتبة في سلم الجدول علامات مهمة في طريق ضبط التسميات بالحدود لا بالظواهر، وضبطها بالنظر والمعاينة.

تضعنا العناصر الواردة في الشكل الذي رسمنا بواسطته أقطاب مجتمع المعرفة، أمام إمكان المقارنة بين **المجتمع الصناعي** الذي يتم العمل على تجاوزه ومجتمع المعرفة في سياق **بناء هذا المجتمع**. وقد عمل الباحث الذي ركب المقارنة بين المجتمعين، اعتماداً على الأقطاب الكبرى المشكلة لكل منهما، على اكتشاف الخصائص التي تميز الواحد من الآخر(١٠)، أكان ذلك باستخدام **القطب التكنولوجي، أو القطب الاقتصادي، أو القطب المجتمعي**. ولعل أهمية هذا الجدول

(١٠) راجع الجدول السابق (الهامش ٩).

تكمن في منحاه الشمولي الذي سعى لتغطية الديناميات المحددة لكل مجتمع.

إن الانتقال من تكنولوجيا التناظر إلى التكنولوجيا الرقمية، ومن الحامل الورقي إلى الحامل الإلكتروني التفاعلي، ومن الإدارة التي تعتمد الأوراق إلى إدارة غير ورقية، ومن سوق تعتمد العرض إلى سوق تركب الطلب في الواجهة، ومن الثقافة الوطنية إلى المثاقفة، ومن ندرة المعلومات إلى تخمة المعطيات، يساهم، ذلك كله، في إضاءة جوانب عديدة من موضوعنا. كما أن قراءة متأنية لروح العناصر التي استوعبها الرسم المذكور، بصورة مقارنة، تدفعنا إلى ترجيح تسمية المجتمع الشبكي على باقي التسميات، وإلى قبول مجتمع المعرفة لأنه أكثر شمولية، فنصبح أمام ترادف لا يفيد التطابق بقدر ما يفيد استعمال الكلمة التي تنقل المتلقي إلى استيعاب روح الدلالة، ليصبح المجتمع الشبكي مرادفاً أكثر صلابة لمجتمع المعرفة.

٤ ـ المجتمع الشبكي قاعدة مجتمع المعرفة

عبارة المجتمع الشبكي هي من المرادفات القوية لمفهوم مجتمع المعرفة. وقد ولّد هذا المفهوم الأخير بدوره مترادفات أخرى ذات صلة بالقطب الذي ينفتح عليه، ويستمد منه بعض مقوماته. نشير هنا إلى البعد التكنولوجي، حيث نعثر على مرادفات من قبيل المجتمع الرقمي، إضافة إلى توليده مفاهيم في شأن تشخيص غياب مجتمع المعرفة، مثل الفجوة الرقمية والمجتمع الرقمي، والذي صنَعَ بدوره شبكة من المفاهيم الوسيطة، الأمر الذي أنتج مفردات عدة تتوخى الإحاطة بمتغيرات أقطاب المثلث الصانع لروح عصرنا، عصر المعلومات والإنترنت والعوالم الافتراضية والأسواق الإلكترونية والسلع الجديدة... إلخ.

إن قوة مفهوم المجتمع الشبكي يصنعها البعد التكنولوجي، وتصنعها القدرة على الاتصال والتواصل في جميع الأوقات ومن دون رقيب،

وهو الأمر الموصول بالمجتمع. إلا أن هذه القوة لا تتجاوز، في نظرنا، الإحاطة بالوسيط في بعده التقني المتطور باستمرار.

وقد صدرت في نهاية القرن الماضي أطروحة مهمة في ثلاثة مجلدات لإيمانويل كاستلز بعنوان: **عصر المعلومات**[١١]. وكان عنوان مجلدها الأول **مجتمع الشبكات**، أما عنوان الثاني فكان **قوة الهوية**، وكان عنوان الثالث **نهاية الألفية والتحولات الجيوسياسية العالمية والفاعلين الجدد**. ويتمتع هذا العمل بكثير من **الجرأة والقوة والإبداع**، حيث نقف فيه على كثير من الجوانب المركبة لروح عصرنا. بل إننا لا نجازف عندما نعتبره المرجع الأول والأهم في هذا المجال.

يعتبر كاستلز أن **السمة الرقمية لمجتمع المعرفة** تثير قضايا مركّبة، فهي من جهة تعد الخاصية الأكثر إثارة في ثورة المعلومات جراء السهولة التي تستعمل بها الأدوات والتقنيات والبرامج المعلوماتية في الحياة اليومية، وفي أنظمة الإنتاج في صوره المتعددة. غير أن هذه السهولة تؤدي، في الوقت نفسه، إلى بعض النتائج التي تستدعي التفكير، والتي سنعود إليها في أثناء تناولنا بعض الإشكالات التي ولّدها نظام **التقنيات الدقيقة والعالية في مجتمع المعرفة**، في المحور الثالث من عملنا. ففي عصرنا الموصوف **بعصر التكنولوجيا** بامتياز، تستحوذ المعلومات والمعارف على الأذهان والسلوكيات، بصورة تجعل ملاحقتها أمراً متشعباً. وقد أوضح تقرير اليونسكو الموسوم بعنوان **نحو مجتمعات المعرفة** (٢٠٠٥)[١٢] هذه المسألة باستعارة دالة، مشيراً إلى أن صعوبة إيجاد المعلومة الملائمة في الطرق السيارة للمعلومات تعادل «صعوبة شرب الماء من المضخة

---

(١١) Manuel Castells, *L'Erede l'information*, 3 vols. (Paris: Fayard, 1998-1999). Vol. 1: *La Société en réseaux* (1998); Vol. 2: *Le Pouvoir de l'identité* (1999), and Vol. 3: *Fin de millénaire* (1999).

(١٢) *Vers les sociétés du savoir*, Rapport mondial de l'UNESCO (no. 1), directeur de la publication Jérôme Bindé; préface de Koïchiro Matsuura; directeur général de l'UNESCO. <http://publishing.unesco.org/details.aspx?Code_Livre=4399>.

المستعملة في إطفاء الحريق؛ صحيح أن الماء غزير، لكن علينا أن نحترس من الغرق»[١٣].

يقف كاستلز في المجلد الثاني من أطروحته، وهو بعنوان **قوة الهوية**، أمام **مجتمع الشبكات** ليوضح أن عصر المعلومات يحكمه ويوجهه قطبان مركزيان: **قطب الشبكة، وقطب الذات الفاعلة**. ولا بد من الإشارة هنا، إلى **أن مفهوم الشبكة لا يحيل إلى شبكة بعينها**، بل يفهم ضمن منطق الشبكات المتعددة، أي **الشبكات المتحكمة بالقوة والثروة والمعلومات والمسلحة بالتكنولوجيا الرقمية**. وقد شخَّص كاستلز بمفهوم **الشبكة/ الشبكات أدوار الفاعلين في الاقتصاد المعولم**، حيث يتجه عملهم بالوسائط التكنولوجية الجديدة إلى معاينة الأسواق القائمة، وبناء الأسواق الجديدة بحثاً عن فرصٍ جديدة للعمل والإنتاج.

وقد عرف كاستلز الشبكة بأنها: «البنية الاجتماعية الجديدة لعصر المعلومات، عصر المجتمع الشبكي المؤلف من شبكات الإنتاج والقوة والتجربة، حيث تقوم هذه الشبكات بدورها في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المعولمة، متجاوزة بذلك مفهومي الزمان والمكان (. . .). وقد حصل في عصرنا هذا اختراق جميع المجتمعات بالفعل الجارف للمجتمع الشبكي».

مقابل التشبيك المتعولم الذي يعد الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة، **تقف الذات التي تشير في نصوص كاستلز إلى الهويات الفردية والجماعية الهادفة إلى المحافظة على حياتها** في خضم التحولات المعرفية الجارفة. وينتج التناقض بين الشبكة وبين الذات في نظر كاستلز صوراً جديدة للصراع الاجتماعي. **وهو يلح على الطابع المعرفي لهذا الصراع**، حيث للشبكات، بقواعدها الرمزية، شأن بارز في تأجيج الملامح الكبرى للصراع الدائر في العالم اليوم وترتيبها.

---

(١٣) Castells, Ibid., vol. 1: *La Société en réseaux*, p. 54.

ومن هنا جاءت عناية كاستلز بالأدوار التي تمارسها **الحركات الاجتماعية والثقافية الجديدة، حركة الطلبة والنساء، وحركة السلام والحركات البيئية**(١٤) إلخ. ففي هذه الحركات المتنوعة، كما في انهيار المعسكر الاشتراكي وتداعياته المتواصلة، وكذلك تراجع رمزية **النظام الأبوي، ما يُمْكِنُ أن ندرجه في سياق التناقضات التي فجرها عصر المعلومات في عالمنا**. وتتمثل أهمية مفهوم **المجتمع الشبكي**، في المنظور الكاستي، إلى محورين: **المحور الاجتماعي والمحور المعلوماتي**. ولأن كاستلز مَعنيٌّ بإبراز دور المعلومات في عالمنا، يصبح نموذج العالم الجديد هو **النموذج المعلوماتي**، باعتباره مُحصلةً **للنظم التقنية والنماذج البيولوجية في تعقدها**، الأمر الذي يعني **أن الشبكة عبارة عن فعلٍ مركَّبٍ ومؤسَّسَةٍ مركبةٍ. إنها تشبه خريطة الجينيوم البشري المسنود معرفياً بمعطيات رياضية متطورة ودقيقة جداً.**

عندما نقبل تسمية الشبكة، نقبل في الوقت نفسه، أن تكون التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات بالذات وراء التنظيم الاجتماعي. وتصبح **الرأسمالية المعلوماتية**، بتعبيرات كاستلز، هي البديل مما كان يسميه ماركس في القرن التاسع عشر **الرأسمالية الصناعية**(١٥) ويُمكِّننا مفهوم **الشبكة**، بفعل دلالاته المفتوحة والمؤسسة على قاعدة **الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات**، من تبين العناصر المرفقة به. و«يتعلق الأمر من الناحية التكنولوجية بمجموعة من البنى التحتية التي تضمن رواج التدفقات وتوزيعها. ومن وجهة النظر الاقتصادية، تمثل الشبكة نموذجاً لاقتسام التكلفة بين مجموعة من المستعملين، وتمكن من خلق تكامل للطاقات، بينما يشكل المستوى الاجتماعي نظاماً علائقياً وتفاعلياً بين الأفراد المكونين بالشبكة»(١٦). أما الإنترنت فإنه يمثل في هذا السياق «**شبكة الشبكات**»، فقد أصبح الأداة الأولى

---

(١٤) Ibid., vol. 1: *La Société en réseaux*, p. 53.

(١٥) Ibid., vol. 2: *Le Pouvoir de l'identité.*

(١٦) Mohammed Senoussi, *La Circulation internationale de l'information et la souveraineté: Le Pouvoir des nouveaux maîtres du monde* (Rabat: Imprimerie al maarif al jadida, 2007), p. 79.

الوسائطية في الإعلام الدولي، وهو يُعدُّ نتاج تلاقٍ عملي بين **الاستراتيجيات العسكرية والبحث العلمي**. وساهم في زعزعة جميع أدوات الاتصال، وأعاد بناء معمارها وصيغ استعمالها وأنماط إنتاجها، مثلما غيَّر عاداتِ العمل وممارسةِ السلطة[١٧] وتتميز أفعال التكنولوجيا بكونها **تشكل اليوم أضخم سِجِلٍّ للمعلومات المرجعية في مختلف مجالات المعرفة**، إضافة إلى أن شبكاتها توفر **إمكانات تفاعلية** داخل أنسجة المجتمع، وبتوسط آليات رقمية سريعة. وقد ترتب على ما سبق أن المكان في مجتمع الشبكات أصبح **عبارة عن تدفقات**، أي أنه ليس مكاناً فيزيقياً. كما أصبح الزمان، بحسب كاستلز، هو **اللازمان**. وصار غير موصول بالساعة المرتبطة بدورها بعصر الصناعة. إنه في مجتمع الشبكات عبارة عن آنية تسمح لنا بالوجود في أمكنة عدة في الوقت نفسه. إن تدفقات رؤوس الأموال، وفيض المعلومات لا علاقة لها اليوم بمكان بعينه. إنهما في اللامكان المرادف لكل مكان.

ثانياً: في المرجعيات

تسمح لغة التقارير التي تنجزها المؤسسات الدولية في موضوع **مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاديات المعرفة، بتبين الخلفيات والنواظم المرجعية البانيَّة لمؤشراتها وأهدافها، والاستراتيجيات التي ترسمها، في المدى المتوسط والقريب**[١٨]. وإذا كانت هذه التقارير تستند إلى طرق متطورة في المقاربة والتركيب

---

(١٧) Manuel Castells, *La Galaxie internet* (Paris: Fayard, 2002).

(١٨) يمكن مراجعة التقارير الآتية، للتمكن من بناء عناصر في المرجعيات الموجهة لنظام الكتابة:

Banque Mondiale, Construire les sociétés du savoir, nouveaux défis pour l'enseignement supérieur ([s. l.]: Ed. Les Presses de l'université Laval, 2003); *Vers les sociétés du savoir*; Programme des Nations unies pour le développement (PNUD): *Rapport mondial sur le développement humain* (New York: PNUD, 1990), et *Rapport mondial sur le développement humain* (New York: PNUD, 2000), et Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO), *Rapport mondial sur l'éducation: Le Droit à l'éducation pour tous tout au long de la vie* (Paris: Unesco, 2000).

لحرصها على الاستفادة من تجارب أجيال من الخبراء والباحثين المتمرسين في تركيب المعطيات، في ضوء ما راكمته وتراكمه المؤسسات الدولية والإقليمية المشرفة على إعداد هذه التقارير من خبرات وتجارب، فإن هذا كله **لا يمنح التقارير المذكورة الطابع الموضوعي أو الطابع المحايد** بحكم صعوبة الحياد في مقاربة إشكالات التحول الجارية في العالم. وكذلك جراء الأهداف المرسومة في دفاتر التحمل التي يتم التوافق في شأنها بين فرَق الخبراء والجهة المنتجة للتقرير.

لا يعني هذا التقديم أننا نشكك في قيمة هذه التقارير، أو نتحفَّظ عن نتائجها وصِيَّغ مقارباتها وأشكال المؤشرات التي تبني لحظة الإحاطة بموضوعاتها وقضاياها، بل إن ما نريد الوقوف عليه هنا، ونحن طرف مَعْنِيٌّ بمحصلة **تقارير التنمية والعلم والبيئة وتقارير السلم العالمي** ونتائجها، وغير ذلك من التقارير التي اعتنت بقضايا عالمية لها أهميتها في واقعنا الراهن، هو أن غايتنا من الاحتياطات الواردة هنا هو **تنسيب نتائج هذه التقارير وخلاصاتها**، والاقتراب منها في سياق التوضيحات والاحتياطات التي ذكرنا، خاصة أننا نعيش **في زمن تزايدت فيه صلات القرب والبعد بين ساكني المعمورة، كما تزايدت أسئلة العيش المشترك، من أجل بناء فضاء إنساني أكثر إنسانية وأكثر تعاوناً**. أما الغرض الذي نتجه صوبه، فيتمثل في محاولتنا **تَعَقُّل النظام المرجعي لهذه التقارير والأبحاث، بهدف استيعاب رسالتها، وإبراز ما نعتقد أنها أغفلته في لحظات تركيب موضوعاتها ومؤشراتها وخلاصاتها.** ولأن المسألة مُعَقَّدةٌ بسبب تنوعها، وتقاطع بعضها مع البعض الآخر، فإننا سنلجأ إلى **تركيب الجوامع النظرية المؤسِّسة لوحدة خطابها، في تشعبه وتطوره، وفي محاولاته الهادفة إلى بناء تصورات واقتراحات قادرة على الإسهام في تجاوز العوائق المتصلة بموضوعات بحثها.**

إن التقريرين اللذين أصدرهما البنك الدولي عن **مجتمع المعرفة (١٩٩٦)، واقتصاديات المعرفة (٢٠٠٧)**، وتقرير اليونسكو **نحو**

مجتمعات المعرفة (٢٠٠٥)، وكذلك تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) الموسوم بعنوان **نحو مجتمع المعرفة**، والتقارير الأخرى التي صدرت خلال التسعينيات من القرن المنصرم في موضوع **المعرفة والتنمية**، تستعمل مفاتيح نظرية ومنهجية محددة، وتستند إلى بيانات ومؤشرات متقاربة **في مواجهة سؤال طبيعة الأداء المعرفي في عصرنا**. وإذا كان من المؤكد، أن هذه التقارير تندرج في سياق تقليد جديد في البحث والكتابة يستند، في **أدبيات الاقتصاد والتنمية، إلى تجارب معينة، ويروم بناء موضوعاته بمنطق النجاعة**، فإن المواقف التي تتجه إلى رفض هذا التقليد كلية، تَسِمُ منتوجه بصفات قد لا تكون مطابقةً تماماً لمحتواه، لأن أغلب الذين يُخَاصِمُون طرائق مقاربات ومجموع نتائج هذه التقارير، يتحدثون لغةً تضع نفسها في خندق مغاير لموقع المؤسسات المصدرة للتقارير المذكورة. **وهذا النوع من التموقع السياسي الحاد في مواجهة التقارير المذكورة، قَبليٌّ في الأغلب الأعم**، وقد لا يكون مجدياً في أي مقاربة **تضع بين أهدافها مبدأ التواصل مع العالم ومؤسساته، وما تصدره من تقارير وأبحاث، من غير إغفال متطلبات الروح النقدية التي تضع، بين أولياتها، المساهمة في إغناء بعض مقدمات هذه التقارير ونتائجها، ثم تطويرها وتجاوزها.**

ضمن هذا الأفق الإيجابي، نفكر في التقارير المذكورة، ونتجه إلى التفكير في ما أنتجت، **لعلنا نتمكن من إتمام بعض نتائجها وتعديله وإعادة بنائه، في ضوء تصورنا للأداء المعرفي العربي، وتدارك الفجوة الرقمية القائمة، وإعداد الطرق المساعدة لولوج مجتمع المعرفة**. وتتيح لنا مراجعة التقارير المذكورة، ونحن نفكر في بناء خلفياتها النظرية، الوقوف على **ناظمين مرجعيين كبيرين**:

أ ـ **نزعة وضعية وثوقية** من أبرز تجلياتها **منحى التكميم (الكم)، المُخِلِّ أحياناً بشمولية الظواهر المبحوثة وتشعب أبعادها. ومن تجلياتها أيضاً الدعوة إلى ترسيخ نوع من الحتميات الموصُولَة، بدورها، بالترييض (الرياضيات)** الذي يصنع على سبيل المثال من **الحتمية**

التكنولوجية عنواناً لعصر جديد في طور التشكل، حيث لا خيار للبشرية اليوم أمام نتائج هذا العصر وقراراته. ويشكل هذا الموقف من التقنية وفتوحاتها، العنصر الكاشف لكثير من خفايا المنزع الوضعي في أبعاده الجديدة كما تقدمها التقارير المذكورة[١٩]، وكما سنعمل على توضيحها وإبراز بعض جوانبها الإيديولوجية في الفقرات اللاحقة.

ب ـ نزعة التحديث السياسي التي يتم فيها تبني بعض أطروحات المنزع السياسي النيوليبرالي، كما يتم فيها الجمع بين خطابات يغلب عليها الطابع المزدوج والمتناقض، وتحضر في قلبها توجهات تُعنَى أساساً بالدعاوى التي بنتها مواثيق حقوق الإنسان الدولية، ويتم استخدامها في الأغلب الأعم بمنطق يتضمن كثيراً من الاختزال، ويستوعب كثيراً من التناقضات والمفارقات.

وقبل تقديم توضيحات في موضوع النزعتين المشار إليهما، وترتيب بعض الأمثلة المساعدة في إدراك أبعادهما، نشير إلى أن توصيفنا المرجعيات وحدودها، في خطابات مجتمع المعرفة، كما بنته التقارير التي اعتمدناها في عمليات الفحص، والتي أشرنا سابقاً إلى بعضها، لا تروم، كما قلنا ونؤكد، التقليل من قيمة هذه التقارير، بقدر ما تتجه إلى مزيد من كشف محدوديتها، ووضع اليد على ما نعتبره نواقص فيها، للتمكن من الإسهام في تطويرها، خاصة في الجوانب التي لها علاقة بالمجتمع العربي، في أبعاده المرتبطة بمجالات المعرفة، وكيفيات توطين وسائطها وآليات عملها في مجتمعاتنا.

المنزع الوضعي الوثوقي

نقرأ في المشهد المعرفي المعاصر احتفاء بالنزعة الوضعية، في بعدها المنجذب نحو فتوحات العلم والتكنولوجيا، من دون اعتبار

---

(١٩) عبد السلام بن عبد العالي، «مجتمع المعرفة، الأمكنة الافتراضية وعصر التكنولوجيا،» وقد أعد هذا البحث في سنة ٢٠٠٨ كورقة خلفية في إطار مشروع: تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).

للنتائج والآفاق المترتبة على ذلك، ومن بينها الإشكالات العديدة التي يطرحها التطور في ميادين علمية كثيرة، وكذلك النتائج المتولدة في سياق تداعيات الثورة المعلوماتية المسنودة بالروافع التقنية في أبعادها المختلفة. وإذا كان من المعروف أن المنحى الوضعي في تاريخ الفلسفة والعلم، شكَّل امتداداً قوياً لأفكار النهضة والتنوير في أوروبا، فإن التطورات التي آلت إليها أوضاع الإنسانية في العالم اليوم، تدعونا إلى التحفظ عن بعض جوانب المسار العام الذي صاحب الفلسفات الوضعية وتَولَّد من الروح الوثوقية والتوجه الخطي المتفائل في النظر إلى مسارات التاريخ، على الرغم مما اتسمت به رؤيتها الفكرية من نزوع يروم المساهمة في تمكين الإنسان من الانتصار على مختلف التحديات التي تواجهه، أكان ذلك في الطبيعة أو في المجتمع، أو في علاقاته بذاته وبالآخرين.

يستخدم المنظور الوضعي، في مقاربته الظواهر المبحوثة، آليات الترييض والتكميم في بناء نماذجه في المعرفة. وتسمح له هذه المقاربة، بالإحاطة بجوانب مهمة من أبعادها. وعلى الرغم من أنه يعلن حياده وموضوعيته، إلا أن نتائج أبحاثه تحمل كثيراً من المعطيات القابلة لإسناد خياراتٍ ومواقف والتخلي عن أخرى. فلا يمكن مثلاً تعميم الحديث عن مجتمع المعرفة استناداً إلى منظور اقتصادي تنموي يكتفي بمرتكزات محددة ومؤشرات لها علاقة بالمنظور السابق وحده، يتناسى الحاجة إلى منظور آخر تنويري ونقدي موصول بأسئلة المعرفة في الوطن العربي، حيث تشكل المعرفة النقدية في حال تحققها، طريقاً نحو تجاوز كثير من مظاهر التأخر التاريخي العام، والتأخر المعرفي على وجه الخصوص.

نريد التأكيد هنا أن المنظور التقني المدعَّم بأساليب الترييض الرقمية، يخل بجوانب عديدة من الظواهر المدروسة، ويساهم في عمليات تشييئها وإضفاء طابع محايد على النتائج التي تنتهي إليها. وفي هذا الأمر بالذات، إغفال واضح للعناصر التي تمنح الظواهر الإنسانية

موضوع البحث، **أبعادها الموصولة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، في تناقضاتها التاريخية وفي الجوانب التي تضفي عليها البعد الإنساني،** لأن الترييض المبني على المناهج الكمية يصنع النماذج الشكلية المتسقة، إلا أنه يُغَيِّب جوانب أخرى تلغي البعد الإنساني في الظواهر المدروسة.

إن أوجه قصور المنزع الوضعي في تطبيقاته المتداولة في أدبيات البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرهما من المؤسسات الدولية المنتجة لتقارير في موضوع المعرفة، تتمثل **في التركيز على البعد الاقتصادي وعلى بعد التنمية. كما تعتمد التجربة التاريخية الغربية في مختلف تجلياتها كنموذج وحيد،** ثم تحول المعطيات الراهنة لمجتمعاتها إلى مؤشرات تقيس بناءً عليها وانطلاقاً منها ما يجري في بقية العالم.

نفترض **أن الرؤية العربية إلى مجتمع المعرفة ينبغي ألا تنحصر في الاكتفاء برصد علاقة المعرفة بالتنمية، ولا بالبحث في اقتصاديات المعرفة. ففي الوضع الراهن للمعرفة نقترح أن يكون البحث أكثر شمولية، وأن يتجه إلى مقاربة موضوع مجتمع المعرفة في أبعاده التي لا تغفل أهمية النقد والروح النقدية في تركيب المعرفة وتحقيق مطلب الإبداع**[٢٠]. فإذا لم نتمكن من بناء معرفة مستندة إلى حس نقدي، فإننا سنظل نمارس عمليات توصيف الظواهر وإحصائها، من دون أن نتمكن من تشخيص العلل العميقة المتحكمة بأدائنا المعرفي[٢١].

وقد كشفت أبحاث عالم الاجتماع الأميركي رايت ميلز الأهمية القصوى **للخيال والتخييل** في الدراسات العلمية، الأمر الذي يجعلنا نتبين أهمية الوظائف الأخرى للعمل العقلي الذي يتجه إلى فهم الظواهر المدروسة في أبعادها المختلفة. إن أبحاثه في موضوع دور

---

(٢٠) كمال عبد اللطيف، **أسئلة النهضة العربية: التاريخ ـ الحداثة ـ التواصل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٨٣ ـ ٩٨.

(٢١) العربي الوافي، «مرجعيات مجتمع المعرفة،» وقد أعد هذا البحث في سنة ٢٠٠٨ كورقة خلفية في إطار مشروع: **تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).**

الخيال في السوسيولوجيا، أوضحت، بطريقة دقيقة، الأدوار التي تمارسها عمليات التخييل في بناء النماذج المعرفية في العلوم وخاصة في علم الاجتماع، حيث تبرز أهمية توظيف البعد الخيالي في تركيب المعطيات، وتجاوز الاكتفاء بمنزع التكميم الذي يمنح للرياضيات وللمنحى الرقمي في البحث سلطة تعلو على الوظائف العقلية الأخرى، ومن بينها ممكنات فعل التخييل في الاقتراب من الظواهر المدروسة[٢٢].

نحن هنا لا نشكك، على الإطلاق، في قيمة النموذج المعرفي الذي تبلور في جهود الباحثين والخبراء الذين طوروا كثيراً من آليات الإمساك بالظواهر الجديدة في عالمنا، وعملوا على تشخيصها في كثير من جوانبها. لكننا، قبل ذلك، نعي أن الأبعاد الإيديولوجية المستخدمة بكثير من النعومة في التقارير المذكورة، تدعونا إلى الحذر ونحن نراجع نتائج هذه التقارير وتوصياتها. وقد سبق للفيلسوف الفرنسي ألتوسير أن حذّر بطريقة واضحة مما أَطَلق عليه الإيديولوجية العفوية للعلماء، موضحاً أن النزعة التكميمية (العلموية) التي ترى أنها ترسم ملامح النماذج المعرفية الموضوعية والمحايدة، تخفي في العمق تصورات إيديولوجية غير واعية، تفضحها الممارسات الناتجة من أشكال توظيف نتائج الأبحاث العلمية في التاريخ وفي المجتمع[٢٣].

إن الفحص النقدي للمرتكزات والمؤشرات التي بلورها البنك الدولي، على سبيل المثال، في موضوع اقتصاديات المعرفة، يكشف أمامنا أن وحدة التحليل ووحدة بناء المؤشر، ووحدة المجتمع النموذج، تتمثل في الغرب الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأميركية. فكيف يمكن نقل المفردات المستخرجة من مجال التحليل المحدَّد، إلى مجال آخر لم يرد في أثناء المعاينة والبناء؟ وكيف يمكن بناء المؤشر

(٢٢) C. Wright Mills, *L'Imagination siologique* (Paris: Ed. Maspero, 1977), pp. 169-180.

(٢٣) Louis Althusser, *Philosophie et philosophie spontanée des savants* (Paris: Edition Maspero, 1974).

باستبعاد الأسئلة المعيارية؟ وكيف يمكن أن نُنجز في ضوء مؤشرات اقتصادية تخفي جوانب مهمة من صور التفاوت والتباين، ما يساعدنا على فهم مجتمعاتنا؟ كيف يمكن أن نُنْجِز إصلاحات اقتصادية أو إصلاحات في البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة، من دون تشخيص دقيق لصور التراكم التي ضاعفت صور تأخرنا التاريخي، وضاعفت حجم الفجوات الصانعة لمآلنا الراهن، في دائرة تملُّك المعرفة وتقنياتها؟

إن إجرائية المؤشرات المستخدمة قد تكون أكثر نجاعة في المَوَاطِن التي شكّلت قاعدةً لبناء مجال التحليل وبناء المؤشر. وقد تصبح ذات نجاعة محدودة خارج المجال المذكور، من غير أن تفقد قيمتها، **لأن انخراطنا في قراءتها يؤهلنا لإنجاز التعديلات والإضافات وصُوَر التغيير الضرورية والمشروعة لتحويلها إلى مؤشرات مكافئة لوحدة تحليل جديدة تتعلق بواقعنا. وهذا الاختيار في نظرنا، هو الذي يمنح الوسائل المنهجية طابعها الكوني، حيث يشكل امتحانها الموصول بمجالٍ بحثي مغايرٍ، مناسبةً لإعادة تركيبها أو إبداع بدائل منها في ضوء مقتضيات المجال الجديد.**

يمكن أن نقرأ مقدمات التقارير وخلاصاتها وبرامج عملها التي أصدرها البنك الدولي أو الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالتربية والثقافة والعلوم في موضوع مجتمع المعرفة. **ويمكن أن نقرأها كجهد في تجاوز المأزق الذي ارتبط بقاموس التحليل الاقتصادي، وظل سائداً بعد نهاية الحرب الباردة.** فقد بذل باحثون وخبراء جهداً مهماً في هذا الميدان، وأبانوا كفاءات عالية في بلورة مفردات جديدة تتجاوز التموقعات الإيديولوجية التي ظلت تصف أحوال العالم الاقتصادية بمفاهيم الأزمات التي ولدتها الرأسمالية في العالم. وقد اتخذ الجهد النظري في أعمالهم أبعاداً متنوعةً، **تَمَثل أبرزها في بناء الموضوعات التي تشخص معضلات عالمنا اليوم**، حيث تم بناء أطروحات مهمة في موضوعات **البيئة والنوع الإجتماعي والسلم العالمي وقضايا الصحة والتغذية**، وغير ذلك من الموضوعات التي كانت تحضر تحت

مسميات أخرى، وأصبحت اليوم عنواناً لمجالات بحثية جديدة في **قضايا التنمية الإنسانية الشاملة.**

نزعت مقاربات هذه الموضوعات في التقارير المذكورة منزعاً شاملاً، إلا أن هذا المنزع **لم يتخلص من النزعة الوضعية** التي غذتها بقوة فتوحات الثورة التكنولوجية المتواصلة، والمتجهة صوب التملُّك المعرفي لقضايا عدة. ولم يستطع النموذج المعرفي المستوعب في التقارير المذكورة أن يتخلص من الحمولة الإيديولوجية المتمثلة في ما يعرف اليوم **بالمنزع النيوليبرالي**، وهو المنزع السياسي الذي يعمل على تطوير الليبرالية وربط بعض جوانبها بالتحولات الجارية في المجتمعات الشبكية. ونستطيع في هذا السياق، أن نغامر بالقول إن بعض جوانب المنزع النيوليبرالي تشكل جانباً من الأساس النظري في مجتمع الشبكات. إن حيادية النماذج التي يتم الدفاع عنها اليوم وموضوعيتها تكشفان عن خلفية إيديولوجية محددة تضعنا أمام ليبرالية جديدة مُعزِّزة لسلطة السوق والاستهلاك، وللتوسع في عمليات التسويق والاستهلاك، بروح يتم فيها استخدام جميع الوسائل التقنية المساعدة على مزيد من **خلق أنماط جديدة من التمايز الطبقي** المعتمد على آليات ومعطيات جديدة تنتمي إلى المجال الاجتماعي في تناقضاته وصراعاته المتولدة في سوق الشغل في عالمنا، وهي معطيات تختلف عما كان متداولاً في نمط الاقتصاد الرأسمالي، حيث يتم بناء اقتصادات المعرفة في إطار توجهات سياسية وإيديولوجية، وانطلاقاً من مكاسب تقنية المعلومات، لتشكل بلغة كاستلز الملامح العامة **للرأسمالية المعلوماتية**(٢٤).

لتوضيح أكثر دقة لما نحن في صدده، نشير **إلى أن المؤشرات والمفاهيم المبتكرة بروح وضعية، لا تعد مجرد أوعية لخزن كل شيء أو لا شيء.** والفجوة المعرفية التي تقاس كمياً بتملك منتوج **تكنولوجيا**

---

(٢٤) Castells, *L'Ere de l'information*, vol. 1: *La Société en réseaux*.

المعلومات، وبلوغ عتبة الجودة في التعليم، لا تعفينا من مراقبة تجليات ومظاهر أخرى ربما كانت حاسمة في تشخيص أكثر عمقاً لحال المعرفة في مجتمعنا. لأن ما يحصل في مجال المعرفة عندنا يفاقم الفجوة المذكورة، ويفاقم الامتلاء في ما هو سائد في ثقافتنا والمتمثل في سيادة مرجعيات في الثقافة وفي النظم السياسية، بل وفي كثير من مظاهر الحياة، لا علاقة لها بمكاسب المعرفة الحديثة والمعاصرة، وهذا ما يجعل مهمة ردم الفجوات في واقعنا مركبة ومضاعفة. فنحن فعلاً في أمس الحاجة إلى ردم الهوة المعرفية القائمة، إلا أننا، في الوقت نفسه، نحتاج إلى خلخلة سواكن معارفنا بالصورة التي تسعفنا في تجاوز المرجعيات التقليدية، حيث يصبح إمكان توسيع دوائر العناية بالمعرفة، وببعدها التاريخي والنقدي بالذات، وسيلة من وسائل توسيع خياراتنا في التنمية والحياة.

منزع التحديث السياسي

أما المرجعية الثانية التي تتحكم في بناء تقارير مجتمع المعرفة ومقرراته، كما رُكِّبَتْ في نهاية القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة، فتبرز في استناد معظم هذه التقارير إلى مقدمات التحديث السياسي الداعم لكثير من التصورات السياسية الليبرالية والنيوليبرالية. فعندما نراجع المبادئ المتبناة في القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات[٢٥] نقف على العناصر التي توضح هذه المرجعية، وخاصة في بعدها الموصول بفلسفة حقوق الإنسان المؤسِّسة لميثاق ١٩٤٨، ومواثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توالت على الصدور في سنتي ١٩٦٦ و١٩٧٦.

كما أن تقرير اليونسكو نحو مجتمعات المعرفة[٢٦] لسنة ٢٠٠٥،

(٢٥) الأمم المتحدة: «القمة العالمية لمجتمع المعلومات ـ إعلان المبادئ،» جنيف، ٢٠٠٣، و«القمة العالمية لمجتمع المعلومات ـ التزام تونس،» تونس، ٢٠٠٥.

(٢٦) *Vers les sociétés du savoir*, p. 8.

يستخدم، بصورة واضحة، الأفق المرجعي نفسه، ويتجه إلى تعميق بعض أوجهه المتعلقة بمفهومي **التسامح والتضامن**، حيث نكتشف أهمية التصورات الفلسفية الحقوقية المتبلورة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في دعم مجتمعات المعرفة الناشئة وتطويرها.

إضافة إلى ذلك، فإن بعض بنود حقوق الإنسان يتم تأخيرها في إطار الدفاع **عن قيم الشفافية وإسناد خطوات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي** التي تسمح بتهيئة جوانب مهمة من **البيئة التمكينية** القادرة على بلوغ عتبة مجتمع المعرفة، حيث **الحق في المعرفة، والحق في النفاذ إلى المعلومات، وكذلك الحق في الاختلاف**[٢٧]، وكلها قيم مُعْلَنَة بصيغ متعددة في سِجلّات حقوق الإنسان، كما تبلورت وتطورت خلال القرن الماضي.

إن الأمر الذي نريد أن نلفت إليه هنا، وهو أمر مشترك بيننا وبين المجتمعات التي سبقتنا في مضمار بناء أسس مجتمع المعرفة، **هو المفارقات التي يطرحها واقع الحال في علاقة مجتمعات المعرفة بالمجتمعات الأخرى** في الغرب وفي الولايات المتحدة الأميركية، **لأن إعلانات المبادئ الملتزمة الدفاع عن الحق في التنمية والمعرفة، والنفاذ إلى المعلومات، لا علاقة لها بما يجري في الواقع**[٢٨] مثلما أن معركة التحديث السياسي ليست معركة خاصة بالمجال السياسي العربي، **أو المجال السياسي في دول ما اصطلحنا على تسميته الجنوب**، بل إنها تعد اليوم، في كثير من أوجهها، **معركة الإنسانية جمعاء**. فقد جرى في الحروب الجديدة الدائرة اليوم في بؤر عديدة من العالم، تناسي الكثير من القيم المرتبطة بالتحديث السياسي. ويظهر ذلك في القوانين التي أعلنتها بعض الدول المتقدمة في مواضيع الهجرة والاندماج في المجتمعات المصنعة، ثم القضايا

---

(٢٧) المصدر نفسه، الفصل ١٠.

(٢٨) رقية المصدق، «دور المرأة في مجتمع المعرفة،» وقد أعد هذا البحث في سنة ٢٠٠٨ كورقة خلفية في إطار مشروع: تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).

المثارة اليوم في موضوع مواجهة ما يسمى «الإرهاب»، حيث يتم الحد من الحريات بصورة مخالفة لروح الحرية في المشروع السياسي الليبرالي.

إن إعلانات المبادئ عبارة عن إعلانات نيات. إنها توصيات وآمال تستعمل مفردات التضامن والتعاون ووحدة المصير كشعارات فحسب. أما ما يجري من أفعال في الواقع وفي قلب التاريخ، فإن الذي يتحكم فيها هو منطق القوة والغلبة. وهذا المنطق كما نعرف ازداد صلابة جراء مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وما عاد هناك أي تردد في إعلان قوة المعرفة وقوة مالكيها. لقد أصبحت الفجوة المعرفية مرادفة للفقر والضعف والهامشية، ثم التبعية والرضوخ[٢٩].

يتميز منزع التحديث السياسي في خطابات معظم المؤسسات الدولية، بترسيخه نظرة محددة للقيم السياسية؛ نظرة ترى فيها هذه المؤسسات النموذج الأوحد للخلاص. وهذه المسألة، نظرياً وتاريخياً، فيها نظر. وإضافة إلى ذلك نلاحظ أن هذه النظرة النيوليبرالية لا تتردد في تركيب منحى براغماتي معلن في النتائج التي تنشئها التقارير. وهذا المنحى يلتقي في نهاية التحليل خيارات سياسية واستراتيجية داعمة لمصالح الأقوى، أي مصالح من يملك المعرفة والرغبة في إدارة العالم انطلاقاً من تصوره الخاص للتوازن في العلاقات الدولية اليوم. وإذا كنا نعرف أن بناء عالم متوازن مسؤولية جماعية، أدركنا صُوَر العنف الممارس في الواقع، ليس بلغة السلاح وحده، بل بلغة الخطابات المركّبة لتقارير ترسم فيها الملامح الكبرى لنظام عالمي جديد. وما يؤكد هذه التوضيحات، ويوضح تناقض مفردات التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي التي تبرزها التقارير والبيانات المشار إليها، هو غياب التطابق بين أهداف السياسة الاقتصادية في مجتمع المعرفة، والأهداف السياسية في المشروع السياسي الديمقراطي،

---

(٢٩) فهمي جدعان، رياح العصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٤ ـ ١٦.

باعتبار أن هذا الأخير يصبح، عند تحققه، الصانع والمرتب لشبكة المؤسسات والقوانين الضامنة للجدل العام في القضايا المرتبطة بالخيارات الاجتماعية. أما صندوق النقد الدولي الذي يحدد القواعد التي على السلطات المالية والبنوك المركزية عدم اختراقها، فإنه يمارس عمليات تدخل مكشوفة، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن كيفية الجمع بين التحديث السياسي والامتثال لقرارات صندوق النقد الدولي؟

وإذا كان للولايات المتحدة الأميركية شأن مهم في تمرير الإصلاحات الهيكلية، ومختلف وصفات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وخاصة في مجال إعطاء الأولوية لقوى السوق، والحد من التدخلات العامة، ودفاعها عن المؤسسات الداعمة للمنافسة والمبادرة الخاصة، فإن مواقفها في هذا الباب تخاصم جميع المساطر الديمقراطية في بلورة القرارات في داخل المجتمع.

إن رهان التنمية واقتصاديات التنمية في الوطن العربي، لا يمكن أن نكتفي منه بمزايا اليد الخفية للسوق، وهي اليد التي تشكل الخيط الرابط في كثير من التقارير المهتمة بموضوع التنمية واقتصادياتها الجديدة، لأن اليد الخفية قد تقوم بعملها، لكن يمكن أن تقوم به من طريق الخنق. والخنق هنا، وفي مجال المعرفة بالذات، يمارس عملية تعطيل الصبيب، وإيقاف التدفق المانح للحياة، وخاصة عندما نربط الحياة بالمعرفة.

ولا بد من التوضيح هنا أننا نميز في مرجعية التحديث السياسي بين أمرين: يتعلق الأول بمقدمات الحداثة السياسية المتمثلة في المبادئ الكبرى المؤسسة للمجتمع الحداثي، وللآفاق التي جرى تركيبها في المجتمعات الغربية منذ القرن التاسع عشر. ويتعلق الثاني بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية المستجدة في العالم منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي، والتي ترتب عليها كثير من مظاهر ما أصبح يعرف بالنيوليبرالية، حيث تبلور نظام اقتصادي متعدد الأقطاب والمراكز، ومرتكز على تدفق

المعلومات وتنظيم الشبكات، في عالم تداخلت فيه المصالح. وقد أفرز النظام المذكور مؤسسة عامة ما عاد في إمكانها التكفل بمصالح المواطنين (الصحة والتعليم... إلخ)، كما عرف بداية انهيار متدرج للدولة الوطنية.

ربما يبدو التطور المذكور نوعاً من التناقض بين المشروع السياسي الحداثي والمنزع النيوليبرالي، لأن المنحى الذي تعزز في المنظور النيوليبرالي **اتجه إلى تفتيت قضايا المجتمع والنظر إليها من زوايا منفصلة: قضايا الشباب، قضايا المرأة، قضايا البيئة، حقوق الإنسان، تمويل المقاولات الصغرى، الريادة في الأعمال، الأمن والسلام**... إلخ، الأمر الذي ترتب عليه محاولات تفريغ معنى المواطنة من المضمون الذي كانت تحمله في فكر الأنوار. كما إن وضع حقوق الأفراد أصبح يوضع قبل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا المنظور التجزيئي الذي تتبناه الإيديولوجية النيوليبرالية ساهم في منح التوجهات الكبرى لمجتمع المعرفة أبعاداً تقلص من أهميتها ومن أهمية استخدامها في ما يكفل بلوغ المرامي المعززة للتكافؤ في العلاقات المجتمعية.

تقف إذاً مصاعب لا حصر لها أمام إمكان ردم الفجوة المعرفية في العالم العربي، وولوج أبواب المعرفة المشرعَةِ على مشروع المشاركة في امتلاك القوة ومنافذها، الأمر الذي **يُحوِّل إعلانات الرجاء بالتضامن والتعاون والعمل المشترك، في خواتيم التقارير وبياناتها وإعلاناتها إلى مجردَ أقنعةٍ لإخفاء تمظهرات القوة الفعلية الصانعة للفجوات، والموسعة لها**[٣٠]. وعندما نقرأ الفصل العاشر في تقرير اليونسكو (٢٠٠٥) وهو يتناول بالبحث موضوع **تجديد الممارسة الديمقراطية في مجتمعات المعرفة**[٣١]، ونقرأ قبله في الفصل التاسع ما

---

(٣٠) Le Droit au développement 2007 (Genéve, Suisse: Centre Europe-Tiers Monde (CETIM), 2007).

(٣١) *Vers les sociétés du savoir*, chap. 10.

يدعم التعددية اللغوية، ويعزز التنوع الثقافي ثم تقاسم المعرفة[٣٢]، ندرك المسافات بين خطابات التقارير وواقع الحال في دول الجنوب، وندرك سُمْك الجدران التي تعزلنا عن المعرفة المعاصرة وعن مجالاتها الجديدة وآلياتها الصانعة لخصاصنا المعرفي، وما يترتب على ذلك كله، من نتائج في مجال المعرفة، وفي حياتنا على وجه العموم. ومن المؤكد أن هذا المنحى يعد جزءاً من منظور ازداد قوة بسقوط المعسكر الاشتراكي، كما ازداد قوة بفضل المساعي الفعلية لإيجاد توازنات اقتصادية حامية لأوسع الفئات في داخل المجتمع. **كما أن بعده التنويري والمؤسَّسي، وكذلك طابعه التاريخي والتعاقدي،** يجعلاننا نقبل كثيراً من أوجهه بعد اختلال موازين الصراع السياسي في داخل أغلب المجتمعات العربية. إلا أننا نريد، في الوقت نفسه، أن نعتبر ذلك قضية الجميع، كُلٌّ بحسب موقِعه ومحيطه، وفي إطار القوانين الحافظة للجماعات والدول في عالمنا.

ما تزال معاركنا في التحديث السياسي جارية بصيغ عدة، مثلما أن درجات استيعابنا وتطويرنا لقيم **التنوير والعقلانية** ما تزال متواصلة، بصور عدة في معظم الأقطار العربية **لبناء لغةٍ سياسية أكثر وفاءً لقيم العقل والعدل والتوازن**[٣٣] وهي القيم المشتركة التي نفترض أن إنسانية الحاضر مطالبة بإعادة تركيب قواعدها العامة بروح تسلم بأهمية التعاقد والتوافق والتآزر في العلاقات الدولية، مع لزوم الاستفادة من المعطيات الجديدة الموصولة بمجالات مجتمع المعرفة. فبواسطة الأدوات التي صنعت الثورة المعرفية الجديدة نستطيع تحويل إعلانات المبادئ والنيات إلى أفعال، ونستطيع **العمل معاً، لا من أجل تحقيق التحديث السياسي في مجتمعنا، بل لتحقيق التحديث السياسي المشفوعِ والمعزَّز بالتضامن والتعاون في العالم أجمع.**

---

(٣٢) المصدر نفسه، الفصل ٩.

(٣٣) كمال عبد اللطيف، «عقلانيات الفكر العربي النهضوي،» في: كمال عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠).

يستدعي الأمر في هذا السياق الانتباه إلى **الأساطير الإيديولوجية الجديدة** التي يتم فيها تركيب جملة من التصورات والمفاهيم الإيديولوجية، التي تتوخى، انطلاقاً من منظور ليبرالي جديد، تغييب منطق الصراع، واعتماد شبكة من المفاهيم الرامية إلى إخفاء صور العنف ومظاهره، أي تلك التي تصنعها المؤسسات المالية الدولية، وتمهد لها آليات التعولم الهادف إلى **تنميط مظاهر الحياة المختلفة** لحساب تعميم أنماط من الاستهلاك الموصول بمنطق السوق، من دون أدنى **اعتبار لقيم الحداثة في بعدها الإنساني والأخلاقي، وفي أبعادها العقلانية والمؤسسية المرتّبة في إطار مبادئ التعاقد والتكافؤ والمساواة**[٣٤].

إن ابتكار ثم تعميم مفاهيم من قبيل التمكين **وبناء القدرات الذاتية، وكذلك كشف مفاهيم الاعتماد على المنظورات القطاعية عند التفكير في مسألة التنمية**، ينبغي عدم التعامل معها باعتبارها مجرد أدوات إجرائية محايدة، لأنها مفاهيم أخرى تروم استبعاد مفاهيم تعتمد رؤى مختلفة للمجتمع والمعرفة والتنمية والتقدم[٣٥]، وهي تتجه إلى صناعة أساطير تتوخى النظر إلى التاريخ بصورة مجزأة. إنها تعتقد أن تمكين الأفراد والمجتمعات مسألة ممكنة في إطار الشروط التي تحكم العلاقات الاجتماعية والعلاقات الدولية في عالمنا اليوم. وواقع الحال أن شريعة منطق السوق تندرج في إطار التحولات التي ترتب ملامحها العامة **اقتصادات المعرفة المتعولمة والمسنودة بثورة تقانة المعلومات الصانعة للقيود الفولاذية المانعة ولإمكان التخلص من أخطبوط السوق، وما يمارسه اليوم في حياة المجتمعات من أشكال الهيمنة المكشوف منها والمقنع**[٣٦].

---

(٣٤) جلال أمين، **التنوير الزائف** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩)، ص ٨٦.

(٣٥) جلال أمين، **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**، كتاب الهلال؛ العدد ٦١٤ (القاهرة: دار الهلال، شباط/ فبراير ٢٠٠٢).

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٨.

لا يعني هذا أننا مطالبون بنسخ قيم الآخرين واستعارتها، **كما أنه لا يعني التبعية والامتثال لإرادة القوة**، ولا تقليد الغالب بالعبارة الخلدونية التي تشير بدقة إلى وَلَع المغلوب بتقليد الغالب. بل إن ما نحن في صدد التفكير فيه، **يعني أولاً، وقبل أي شيء، استيعاب ما هو مُتَاحٌ اليوم للبشرية جمعاء، ونقصد بذلك قيم المعرفة والعلم، وقواعد السياسة والاقتصاد والتدبير**. وفي هذا المجال بالذات، **نعتبر أن انفتاحنا على العالم يعني نوعاً من الإرادة الهادفة إلى إنجاز نوع من التصالح مع ذاتنا التاريخية ومع العالم**[37].

ثالثاً: مجتمع المعرفة وإشكالات الراهن

يثير مجتمع المعرفة كواقع في طور التشكل، كما تثير مكوناته وبرامجه، كثيراً من الإشكالات النظرية والمسائل العملية التي تحتاج إلى بناء تصورات واتخاذِ مواقف. وإذا كانت **تكنولوجيا المعلومات قد ساهمت في التهيؤ لميلاد اقتصادات جديدة، ورسمت حدود المعرفة في مجتمع جديد**، والتي **تُوصف في الغالب بالثورة الناعمة**، فإن النعومة هنا مجرد مظهر سطحي لأفعال تتجه اليوم لحفر مجار جديدة في عالم يتعولم بإيقاع قوي. إن نعومة الرموز المستخدمة في ولوج عوالم الصورة والمعلومة، وبناء المقاولات والأسواق وتدبيرها بأساليب جديدة، تدعونا إلى الانتباه إلى الإشكالات التي وقعت والتي ستقع جراء نعومة هذا الذي يُؤسِّس مجتمعاً جديداً، ويقطع مع كثير من مظاهر عالمنا، **حيث تنشأ اليوم علامات جديدة صانعة لكثير من مظاهر عصرنا**. ومن هنا تأتي أهمية النظر في هذه الإشكالات، وخاصة عندما نكون معنيين بها وبنتائجها، ومعنيين بضرورة الانخراط في مجتمع المعرفة أيضاً، والتواصل مع مكاسبه ومنجزاته[38].

(٣٧) عبد الله العروي، **مفهوم العقل: مقالة في المفارقات** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦).

(٣٨) كمال عبد اللطيف، «أزمة التواصل في العالم المعاصر،» في: عبد اللطيف، **أسئلة النهضة العربية: التاريخ ـ الحداثة ـ التواصل**، ص ٢١٣ ـ ٢٢٨.

ينبغي ألا نُعلِّق مسألة معالجة الإشكالات التي يطرحها مجتمع المعرفة، بذريعة أننا في معظم البلدان العربية، لم نلج هذا المجتمع، ولم تُفتح أمامنا أبوابه بعد. فمهما كانت درجات تأهيل مجتمعاتنا لتوطين مجتمع المعرفة، فإن الاهتمام بتداعيات هذا المجتمع وما يجري فيه من ثورات، تعتبر، في تصورنا، مسألة مُلحة. إضافة إلى ذلك، فإننا ننظر إلى التوصيفات والنتائج التي ستترتب عليه، على أنها لا تعفينا من المساهمة في بناء جوانب من الإشكالات الناتجة عن تحولات هذا المجتمع وتركيبها. **فنحن نرى أن النقاش في هذا المحور بالذات، يؤهلنا معرفياً لمواجهة معطيات نفترض أنها تخص مختلف الفاعلين والمنفعلين به، وكذلك المنتفعين منه، وبالآثار التي ولَّدها وما فتئ يولِّدها في عالمنا.**

فكل ما يجري في العالم نحن معنيون به ـ حتى عندما نكون منفعلين أو منتفعين أو مجرد فاعلين من الدرجة الثانية أو الثالثة ـ باعتبارنا طرفاً شاهداً على وقائع حصلت وأخرى منتظرة الحصول. وهذا الأمر بالذات، يمنحنا فرصاً عدة لتأهيل أنظمتنا في المعرفة وفي النظر، في سبيل الشروع في معالجة قضايا المجتمع الجديد. نحرص هنا على مبدأ ضرورة التسلح بالمنظور النقدي، لحظة بنائنا الإشكالات التي يطرحها مجتمع المعرفة في عالمنا. وتزداد أهمية هذا المنظور في الطور الراهن من أطوار انتقال مجتمعاتنا نحو بناء شروط توطين آليات المعرفة الجديدة واستنباتها، في اقتصادنا وفي أنظمتنا في التربية والتعليم، وكذلك في إطار مقاولاتنا والأبنية المؤسسية الحاملة لأدوات مجتمع المعرفة.

يضعنا التفكير في مجتمع المعرفة وإشكالات الراهن العربي، أمام عينة من الإشكالات النظرية والتاريخية في **المجتمع والتقنية والسياسة واللغة**، الأمر الذي يتيح لنا فرصة للاقتراب من إشكالية موضوعنا من زاوية الخصوصية التاريخية التي تميز المجتمعات العربية، في طورها الانتقالي الراهن، من المجتمعات التي سبقتنا في باب **بناء أسس**

مجتمع المعرفة ومرتكزاته. إنها تدفعنا إلى مصاحبة عمليات انخراطنا في تملك آليات مجتمع المعرفة بروح التفكير في الإشكالات والعوائق التي نفترض أن تفكيكها والتمرس في عمليات التفكير النقدي في جوانب من أبعادها المختلفة، تمكننا من الولوج اليقظ إلى دروب مجتمع المعرفة، وما يفتحه من آفاق أمام المجتمعات العربية. ونظراً إلى كثرة الإشكالات التي تبلورت في بداية تشكل الملامح الكبرى للمجتمع الجديد، خلال الثلاثين سنة المنصرمة، فإننا سنختار بَسْطَ عيِّنة منها، بالصورة التي تتيح لنا فرصة لرسم معالم أخرى لمجتمع المعرفة، لأننا نعتقد أن التفكير في الإشكالات يتيح لنا أبواباً أخرى لمقاربة موضوعنا.

نتوقف أمام حدود أخرى لمجتمع المعرفة؛ **حدود ترتبط بالمجتمع والتقنية والنوع الاجتماعي، ويرتبط بعضها الآخر باللغة والهوية والقيم والمشاركة السياسية**. وإذا كان من المؤكد أن الإشكالات المذكورة معقدةٌ، وأن بعضها موصول بقضايا لم تصبح بعد واضحةً تماماً، إلا أن ما يعزز اختيارنا هذه العينة، هو اعتقادنا أن تطوير النقاش في موضوعاتها يهيئنا لانخراط أكثر احترازاً، ويمنح خطواتنا، ونحن نَلِجَ في فضاءات مجتمع المعرفة، كفاءةً في بلورة الخططِ والبرامج التي تضعنا في الطريق الطويل المؤدي إلى مجتمع المعرفة.

أما عينة الإشكالات المختارة فسترد بالتتابع الآتي:

١. مجتمع المعرفة وإشكالات الهوية والعولمة.

٢. تكنولوجيا المعلومات والفضاءات الافتراضية.

٣. مجتمع المعرفة والمرأة العربية.

٤. اللغة العربية أمام تحديات مجتمع المعرفة.

٥. مجتمع المعرفة وشرعية التفكير في منظومة أخلاقية جديدة.

٦. مجتمع المعرفة وتوسيع دوائر المشاركة السياسية.

١ - مجتمع المعرفة وإشكالات الهوية والعولمة: الرأسمالية المعلوماتية رافعة اقتصاد المعرفة المتعولم

تكشف التحولات الجارية في العالم حصول نوع من المواكبة والإسناد المتبادل بين الثورة التي وقعت في مجال تقنية المعلومات وبداية تشكل مجتمع المعرفة وتشكّل ظاهرة العولمة. **ولا أعتقد أن في الإمكان الفصل بين الترابط القائم والملامح الناشئة في الفضائين: فضاء التعولم بعلاقاته كلها، وفضاء الانفجار المعلوماتي وانعكاساته الاقتصادية والثقافية، في أبعادهما المختلفة.**

وإذا كان كاستلز قد تحدث عن العولمة، في سياق تركيبه ملامح ما أطلق عليه **الرأسمالية المعلوماتية** في أطروحته عن **عصر المعلومات**[٣٩]، فإن من الممكن أن نبرز أن المنحى الجديد الذي اتخذته الرأسمالية في نهاية القرن الماضي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، **يتمثل في التوظيف الذي مارسه الاقتصاد الجديد في دائرة تطوير الاقتصاد المعلوماتي وبناء اقتصاد المعرفة، بمتغيراته الجديدة، الصانعة للمعالم الكبرى لعصرنا في مختلف تجلياته وتحولاته.**

يتجه العالم اليوم إلى ترسيخ آليات في التعولم **تحكمها أنظمة الشبكات، وتوجهها شبكة الشبكات التي ترعاها من بعد المؤسسات المالية العالمية،** بهدف السعي لرصد ما يجري في العالم، **للتمكن من ضبط كيفيات عمله وترتيب معالمه الأساس،** وحتى لا تحدث انفلاتات تخل بالتوازنات الحافظة لتراتب معين في العلاقات الدولية على الرغم من المآزق والاختناقات، وعلى الرغم من العنف المادي والرمزي اللذين يمارسان في العالم بأشكال مختلفة.

وفي السياق نفسه، شخّص أحد الاقتصاديين **مظاهر التحول التي عرفتها الرأسمالية في نهاية القرن الماضي،** فأوضح، بلغة الليبراليين الجدد، **الدور التشويشي الذي صارت الدولة تمارسه ضد السوق.** فقد

---

(٣٩) Castells, *L'Ere de l'information*, vol. 1: *La Société en réseaux*.

تحولت الدولة في أعين الليبراليين الجدد إلى عامل إعاقة، وراحت تعرقل عمل السوق وتشل حركتها. ولهذا اتجهت المؤسسات الرأسمالية الكبرى لتحل محل الدول مُعلنةً أن **السوق بلا حدود، وأن الدولة معرقلة للتبادل والتنمية. وهكذا انتقلنا من دور الدولة الوطنية القائم على مبدأ تحقيق التغطية الاجتماعية، إلى نعت دورها بالمشجع على الكسل**(٤٠).

إن المنطلق النيوليبرالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية، والذي يقود اليوم ديناميات العولمة التي تزداد اكتساحاً لما تبقى من مناطق العالم، **وناشرةً نمطاً معيناً في الاقتصاد والإنتاج، وصوراً مُحددةً عن الثقافة والمجتمع والحياة**، هو الذي دفع أميركا إلى التطلع نحو قيادة العالم. فها هي اليوم تتحكم في النظام النقدي العالمي بواسطة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى تعزيزها المتواصل للحلف الأطلسي، ومساعيها الهادفة إلى فرضه كمرجعية دولية لحل النزاعات القائمة في العالم، مُتَجَاوِزَة في جميع تحركاتها المؤسسات الأممية المنشأة لحفظ التوازن وفض النزاعات(٤١).

وفي مختلف عمليات التعولم نقف على البعد المعلوماتي باعتباره الفاعل الآخر الصانع، بدوره، لأفعالٍ في التعولم تروم **تنميط العالم، لأن الاقتصاد المعرفي** الجديد لا يشتغل في مكان، ولا يحدُّه موقع بعينه، **ومن هنا يحصل التعالق بين فعلي التعولم الاقتصادي والمعلوماتي**. إلا أن ما يجري في العالم اليوم من أفعال تلعب فيها القوى الكبرى المالكة خزائن الاقتصاد المعرفي ومفاتيحه (رموز ولوج أبوابه)، **يصنع تحديات جديدة أمام المجتمعات التي تقع في أدنى سلم مرتكزات مجتمع المعرفة ومؤشراته**. وقد توقف أمام هذا الأمر بالذات صاحب مؤلف **عصر المعلومات**، عالم الاجتماع الحضري إيمانويل

---

(٤٠) Michel Albert, *Capitalisme contre capitalisme* (Paris: Ed. du Seuil, 1991).

(٤١) *Vers les sociétés du savoir*, de conclusion.

كاستلز، وحاول إبراز التغيرات الجارية في عصرنا، منطلقاً من أن **عصر الشبكات يولِّد أنماطاً جديدة من الصراع ذات طابع معرفي، لأن المواجهات الحاصلة أو المرتقبة الحصول، تتحدد اليوم في عالمنا بين منطق الهوية والمنطق المعلوماتي المفجر للصبيب الهائل من المعلومات، والمتجه إلى السيطرة على جميع ما يجري في العالم، بفضل مكاسب تقنيات المعرفة الجديدة**[٤٢].

إن الصراع في العمق يتجه نحو **امتلاك الثروة والقوة**، حيث التنافس يزداد حدة بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وهو تنافس يتخذ مظاهر عدة أعمقها **المظهر الشبكي** الذي يصنع ساحة جديدة للمواجهة، وهي ساحة معقدة تتداخل فيها عوامل لا حصر لها. فالتقابل بين الهويات الثقافية المتنافرة في عالم متعولم، يدعونا إلى توضيح بعض القضايا والمفاهيم، لأننا طرف في جبهة المعارك المنتشرة في أكثر من مكان، داخل صيرورة التعولم الجارية، وداخل المقاومات والمناورات في أكثر من موقع وفي أكثر من شكل. ويتمثل المظهر الأبرز للعولمة **في النزوع نحو هيمنة ثقافية بوسائط تقنية تمارس الاكتساح الناعم والعميق** الصانع لعمليات ترتيب الملامح الكبرى لمشهد تاريخي **يقْضِي فيه الاقتصاد المعلوماتي بصناعة نمط من الاستهلاك والمستهلكين بناء على مقاسات تنشئها المقاولات الافتراضية، والتعاملات المالية الالكترونية، والبضائع التي لا تتوقف إلا لتعود مجدداً في أشكال جديدة، مانعةً أي تردد في الاقتناء، وهذا كله من أجل التعبئة للانخراط في تركيب أركان المجتمع الجديد**. ومن هنا فإن الأذواق الجديدة، وأنماط اللعب الجديدة، والكتب الجديدة، ووسائل التأثيث الحافظة لأشكال المنتوجات التي تملأ زوايا المعمار الجديد وأركانه بألوانه الجديدة في البحر والجبل، وفي ضواحي المدن، حيث أصبح **العقار المعلوماتي** يمارس بدوره في سوق البناء والعمارة ثورة جديدة مواكبة لروح عصرنا.

---

(٤٢) Castells, *L'Ere de l'information*, vol. 1: *La Société en réseaux.*

نتبين من العرض التمثيلي السابق أن محرك آليات التعولم يتكون من ثلاثة عوامل رئيسة هي:

١ـ **التضخم المتواصل للرأسمال المعلوماتي.**

٢ ـ **التطور المتواصل للكشوف التقنية.**

٣ ـ **إرادة القوة السياسية الهادفة إلى السيطرة على العالم.**

إذا كان التوجه الرامي إلى وضع العالم في قالب محدد يعود إلى **هيمنة الاقتصاد الجديد والليبرالية الجديدة، فإن الثورة المعلوماتية تقوم بدور الداعم والمعزز للتوجهات والخيارات السابقة الذكر.**

الهويات المحلية أمام مجتمع المعرفة

السؤال الذي يطرح هنا هو كيف نحافظ على المنتوج المحلي والثقافة الأم واللغة الوطنية، أمام التدفق المنهمر من شبكات **التنميط الاقتصادي**، ومن معالم العولمة التي ملأت علاماتها التجارية والثقافية مدن العالم، بل قراه النائية كذلك؟

لكن قبل الجواب عن هذا السؤال، لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن الهوية في أغلب ما ينشر اليوم في أدبيات السِّجَال السياسي، يُعد في نظرنا مجرد حلم أو حنين جميل، **في زمن لا يعترف إلا بمنطق التنافس والمردودية وتطوير الإنتاج**؛ زمن يتجه فيه البحث إلى رسم **الخرائط الهندسية للأسواق المقبلة، والبضائع المهيأة لملء هذه الأسواق، ومراكمة ثروات أخرى في مسلسل اقتصاد المعرفة** الذي تجاوز جميع التوقعات التي كانت ترسمها خطط الاقتصاد المادي في القرن الماضي.

ألا يحق لنا أن نتساءل، في وسط ما يجري أمامنا في عالم يتغير، عن دلالات مفردة الهوية؟ نستطيع القول إن الاستخدامات المتداولة لهذه المفردة في سياق الصراعات الجارية في عالمنا، تكشف أننا أمام مفردة تستخدم بكثرة في حالات الصراع والحروب، حيث

تكون الأطراف المتخاصمة، في حاجة إلى رسم ملامح محددة بعضها لبعض قصد الإعداد للمواجهة[٤٣].

أما التاريخ، فيعلمنا **أن لا وجود لهوية مغلقة وتامة**. وأفعال المثاقفة والتلاقح الحضاري، التي تعد سمة من سمات التاريخ الإنساني في مراحل تطوره المختلفة، تظهر صُورَ المزج والتواصل التي وقعت وتقع في التاريخ، **أكان ذلك بصورة إرادية أو بصور قسرية**، كما يحصل في أزمنة الاستعمار. ومعنى هذا أن **النقاء الهوياتي مجرد وهم**[٤٤]، وأن المفردة المستخدمة في أزمنة الحروب لا تشير إلى وقائع محددة، بقدر ما تُوَظَّف بإيحاءات ملتبسة ومختلطة لمواجهة الخصوم بعضهم مع بعض[٤٥].

لا ينتبه الذين يستخدمون مفهوم الهوية إلى صور التقاطعات والتداخلات في التركيب الهوياتي. وبهذا المعنى نستطيع التأكيد هنا على ضرورة **تنسيب منطق الهوية**. إلا أننا عندما نتساءل عن إمكان إيجاد مداخل أخرى لمواجهة ما يجري في العالم من تنميط وتعولم، **نكتشف أن القوى العظمى لا تقبل التنوع على الرغم من استخدامها مرادفاته في بياناتها السياسية**، لأن منطق السوق يحتم الخضوع لقدر من التنميط الصانع لمصير العالم. وهنا سنقف أمام مفارقة كبرى تتمثل في كون المنظمات الدولية المتابعة لما يجري في عالم يتعولم تتبنى، في مؤتمراتها ولقاءاتها، أي في لحظات الحوار والتشاور، **مفردات التضامن والتقاسم واحترام الهويات والاختلاف، وتدعو إلى النظر إلى التنوع كمصدر غنى**. ومقابل ذلك يمارس اقتصاد المعرفة، كما تمارس **ثورة المعلومات**، اختراقاً عنيفاً ومدمراً لجميع الثقافات والاقتصادات المحلية، ولصيرورات التحول التدريجي المحكومة بمنطق تاريخي

---

(٤٣) أفاية، «مجتمع المعرفة وإشكالات الهوية والعولمة».

(٤٤) Arjun Appadurai, *Après le colonialisme, les conséquences culturelles de la globalisation* (Paris: Ed. Payot, 2005).

(٤٥) كمال عبد اللطيف، العرب في مواجهة حرب الصور (دمشق: دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٦٧.

مختلف عن منطق التعولم. **فهل نحن أمام مجرد تمويهات تسكت عن الطابع المصلحي المتحكم في العلاقات الدولية؟ إن** المعادلة تصبح أكثر تعقيداً، ونصبح أمام مواقف هوياتية تروم الوقوف أمام رياح التعولم التي لا تُصدُّ بالمفردات البديلة مما ذكرنا، ولا بالمواقف الجذرية في مستوى البيان، فكيف نوفق بين الأمرين؟ لا مجال لاستبعاد الشعور بالقلق حين يود المرء الاقتراب من **سؤال الهوية العربية في زمن العولمة والثورة الرقمية.** والمواقف السياسية مما يجري ربما يكون لها جدوى، ولكن الخيارات الاستراتيجية في المدى الزمني المتوسط، قد تكون هي الأجدى والأكثر فائدة **في مواجهة تحديات مجتمع الشبكات في أبعاده المتعولمة.** وفي هذا السياق، يبدو لنا أن التفكير في سبل التواصل مع ما يجري في العالم، بمنطق تملك مكاسب الأزمنة المعاصرة في المعرفة وفي اقتصادياتها وكفاءاتها في الابتكار، وفي بناء نظام تعليمي لا يغفل مبدأ الجودة، ومبدأ الاستعانة بمنافع التقنيات الجديدة، يعد في نظرنا أقربَ إلى الفعل القادر على بناء موقع محدد في عالم تحكمه بنى تتجاوز النيات والأحلام والمواقع البديلة التي لا تَرْكَبُ مخاطر الإقدام بحساب، ولا تستفيد من عثرات الماضي بالصورة التاريخية المطلوبة، لتبني الحاضر وتصنع لها مكاناً في عالم تتقاطع فيه العوالم، وقد تختفي أمام أفعال الأزرار المؤتَمَنَة على خزائن المعرفة في الحاضر والمستقبل[٤٦].

وما يؤكد الخلاصات التي نتجه إلى بنائها هنا بكثير من التكثيف في العبارة، هو **أن أي حديث عن العولمة ومجتمع المعرفة، وتداعياتهما على الهوية الثقافية العربية، يغفل أن مجتمع المعرفة، يتطلب في الأساس عقلانية في التدبير الاقتصادي، ويستند إلى بناء اجتماعي مؤطر بثقافة عصرية وقدرات كبيرة على التواصل**[٤٧]. فقد خلقت الثقافة الحديثة، كما يعرف الجميع، المؤسسة الاقتصادية، وطورت تقنيات المعلومات بِنْيات هذه المؤسسة، ومنحتها امتداداً

---

(٤٦) Hicham Djait, *L'Europe et l' islam* (Paris: Seuil, 1978).

(٤٧) أفاية، «مجتمع المعرفة وإشكالات الهوية والعولمة».

افتراضياً، تخطت، انطلاقاً منه، جميع الأمكنة والحدود. **لقد تخلصت المقاولة من العائلة، وأصبح الهيكل البيروقراطي الافتراضي والمحكوم بعقلانية عالية في التدبير والمحاسبة، في منزلة العنوان الأبرز في اقتصاد المعرفة. فهل نستطيع الانخراط في مجتمع المعرفة من هذا الباب؟ وهل نستطيع إدراك أن شراء تقنيات الرفاه بالمال لا يصنع مجتمع المعرفة، ولا يهيئ المرتكزات التي يكون في إمكانها تركيب البيئة التمكينية**(٤٨) القادرة وحدها حين تحققها، على تهيئة أصول تأهيل اقتصاداتنا ومجتمعنا لبناءٍ مُنْتِجٍ للمعرفة ومجتمعها؟

٢ ـ تقنيات المعلومات والفضاءات الافتراضية: مجتمع المعرفة والتقنية العالية والإبداع

نفترض أن الذين يسمون عصرنا **بعصر المعلومات**، يريدون إبراز **مرتكز تقنيات المعلومات في عملية تشكل مجتمع المعرفة.** لأن الإيقاع الذي عرفه تغلغل العلم وتقنياته في حياة المجتمعات البشرية، منذ الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، بلغ اليوم، **في تقنيات المعلومات،** حدوداً قصوى. وترتب على ذلك، في قلب الحياة الفردية والجماعية وفي مجتمع المعرفة بالذات، نتائج لا نستطيع ضبطها، ولا التكهن بالآفاق التي فتحت في مختلف مظاهر الوجود. فنحن نعيش اليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي إطار التلاحم المتزايد بين الإنسان والآلة، ما يكشف أن الانسان في عصر التكنولوجيا وتجلياتها بامتياز، ما عاد في إمكانه أن يستغني عن كثير من مكاسبها ومنجزاتها.

وقد شمل هذا الحضور الكاسح للتكنولوجيا وأدواتها وآفاقها، مختلف مظاهر الإنتاج داخل المجتمع. ولا يتعلق الأمر بتقنيات المعلومات واقتصادياتها الجديدة والقديمة التي اتخذت في المقاولات المعلوماتية سمات المظهر التقني الغالب، أكان ذلك في التأسيس أو في التأطير، أو في مجالات التدبير والبحث عن الأسواق. بل إن الأمر

(٤٨) تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩)، الفصل ٢.

تجاوز هذا القطاع المتخصص في المعرفة، إلى قطاعات أخرى في **مجالات البيئة وقطاع التعدين والصناعات الكيماوية.** ويتجه العمل اليوم الى مزيد من بناء فضاءات بحثية جديدة بوسائل جديدة، كما هو الأمر عليه في تطوير **تطبيق تقنيات المعلومات لبناء منظومات الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والتكنولوجيا الحيوية والوراثية وتكنولوجيا الفضاء والالكترونيات الدقيقة، والبيوتكنولوجيا وتطبيقاتها الجديدة في تشخيص الأمراض ومعالجتها، وفي تحلية المياه، وكذلك في تعزيز الإنتاجية في المجال الزراعي، وإنتاج الطاقة وتحويلها، حيث يروم الإنسان معرفة الطبيعة والسيطرة عليها للتمكن من تركيب ما يمنحه القوة الذاتية المساعدة على بلوغ الرفاه الإنساني، باعتباره ركيزة من ركائز الحياة الكريمة**[٤٩].

إن اللافت هنا، هو أن الإبداع في المجالات التكنولوجية صار لا يحتاج إلى وقت طويل، كما كانت عليه الحال في الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية. ففي التقنيات الجديدة مقدمات للتطوير تحتاج إلى تضافر الجهود وتكاثفها، كما تحتاج إلى بنية مساعدة، من قبيل ما أصبح يعرف **بالمختبرات الجماعية**[٥٠] التي تمارس العمل نفسه في أمكنة مختلفة، وتضبط إيقاع عملها بالتواصل والتكامل مع الوسائل التي تتيحها تقنيات المعلومات، الأمر الذي قلّص هَدْر الجهد والطاقة والثروة، ومنحَ مشروع التعاون والتكامل في مجال الإبداع والبحث فرصاً جديدة لتطوير ممكناته وآفاقه.

نحن إذاً أمام مسلسل في التطور والتطوير المؤسسي الموسَّع لخياراتنا، والمحرك لعجلة الإنتاج والاستهلاك بصورة متلاحقة[٥١]. ففي مجال الترفيه مثلاً، يجري باستمرار تطوير تقنياتٍ ونظمٍ في التفاعل تضع الإنسان أمام أسئلة جديدة ووقائع جديدة أيضاً. وسيصبح

---

(٤٩) إياد شاكر البكري، **تقنيات الاتصال بين زمنين** (عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٥٠) *Vers les sociétés du savoir.*

(٥١) المصدر نفسه، الفصل ٦.

في الإمكان في مجال اللعب الالكترونية، اللعب بالأدوات من دون استخدام الأيدي، أي من طريق الدماغ مباشرة، حيث يوضع جهاز (EPOC) على الرأس، ويقوم هذا الجهاز بالتقاط الإشارات الكهربائية في الدماغ، ثم يحللها ويُرسل بعد ذلك إشارات لاسلكية إلى الكمبيوتر، لتعبر عن إرادة المنخرط في اللعبة. ولا جدال إذاً في كون التكنولوجيا تعد اليوم العنوان البارز في عصرنا، حتى أن بعض الباحثين وضعوا التكنولوجيا في مرتبة الفاعل المنظم لحياة مجتمعاتنا، ليس في بعدها المعرفي، بل في أبعادها المختلفة الموصولة بالمجتمع.

تضعنا نتائج الثورة المذكورة أمام كثافة عالية في الإنتاج، كما تضعنا أمام عمليات تقويض متواصلة للعلاقات المتوارثة منذ الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية. إلا أنها، في الوقت نفسه، تجعلنا أمام حالات متواصلة من التوتر واللايقين، فكل ما هو صلب يتبخر في الهواء، والأفكار والاكتشافات العلمية الجديدة تصبح قديمة قبل استوائها ورسوخها.

في علاقة التقنية بالمعرفة

ساد اعتقاد يرى أن التقنية مجرد تطبيقات للعلم وللمعرفة العلمية على وجه الخصوص. وتعزز هذا الاعتقاد بربط التقنية بالمردودية، حيث تم النظر إلى التقنية في تمظهراتها الآنية، على أنها مجرد وسيلة لتحقيق مكاسب ومنافع محددة. ولهذا يتم دائماً الدفاع عن استيراد التقنيات لأنها محايدة، أي إنها مجرد وسائل فحسب[٥٢].

هذا الموقف من التقنية لا يقتصر على الفكر العربي وحده، بل هو موقف متداول في الفكر الغربي أيضاً، حيث ظل كثير من فلاسفة الغرب يقفون الموقف نفسه من التقنية. ولم تصبح التقنية مسألة فلسفية في حد

(٥٢) عبد السلام بن عبد العالي، «مجتمع المعرفة: الأمكنة الافتراضية وعصر التكنولوجيا،» وقد أعد هذا البحث في سنة ٢٠٠٨ كورقة خلفية في إطار مشروع: تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).

ذاتها **إلا منذ وقت قريب**. ففي محاضرة أصبحت اليوم نصاً كلاسيكياً قوياً في الموضوع، رأى هيدغر أن **الآلة معرفة**[٥٣]، لأن الآلية بمعناها المعاصر **ليست مجرد تطبيق للعلم، إلا بمقدار ما فيها من حسابات؛ إنها تستوعب نظرية، وتعمل على تشخيصها**. والمعرفة التي بفضلها اتخذت الممارسة شكلا آلياً هي **الرياضيات**. والعلم ذاته لم يصبح رياضياً إلا بارتباطه بإرادة المعرفة، وسعيه للسيطرة على الطبيعة[٥٤].

أصبحت التقنية إذاً مظهراً من مظاهر الوجود، وأصبح عصرنا فعلاً **«عصر التقنية»**. وترتب على التقنيات الصانعة لكثير من مظاهر حياتنا، تجليات متنوعة أبرزها: **توحيد أنماط العيش والتفكير، تصنيع النشاط التقني والثقافي والسياحي، اجتثاث المكان والزمان، فقدان الشعور بالقرب، الاستهلاك الزائد، التخطيط والبرمجة، استنفاد الثروات الطبيعية، تشكيل مذخرات هائلة من الطاقة**... الخ. **ففي هذه المظاهر والسمات ما يحدد دور التقنية في التنميط والتوحيد**، وفيها ما يكشف، في الوقت نفسه، الملامح الكبرى لأسئلة جديدة نحن مدعوون لبنائها، وبناء مقترحات في موضوع إيجاد حلول لها[٥٥].

لقد أصبحنا في خضم ثورة تقنية جديدة، بل أصبحنا مسرحاً لهزات متلاحقة. **وقد شمل مفعول هذه الثورة أنظمة الحياة والمعرفة**، الأمر الذي ولّد ازدهاراً لا مثيل له في المجال المعرفي. **فالتقنية الرقمية أنتجت، كما هو معروف، حوامل جديدة للتخزين المعرفي، تتمتع بقدرات في الجمع والتخزين يبدو أنها لانهائية**. كما أن اكتشاف الإنترنت مارس تحولاً انقلابياً في قدراتنا الذهنية **المتمثلة في التذكر والتمثل والإبداع**[٥٦]. إلا أن الاعتماد المتزايد على الآلة والاستعانة بها

---

(٥٣) M. Heidegger, «La Question de la technique,» dans: *Essais et conférences* (Paris: Gallimard, 1958).

(٥٤) جدعان، رياح العصر، ص ١٥ ـ ١٦.

(٥٥) بن عبد العالي، «مجتمع المعرفة: الأمكنة الافتراضية وعصر التكنولوجيا».

(٥٦) Castells, *La Galaxie internet*.

دائما في لحظات التذكر، يضعف، في نظر البعض، قدرات الذاكرة التي تحافظ على وظائفها بالاستعمال، وهي تبدأ في فقدان جزء من هذه الوظائف في حالِ الترك، واللجوء إلى البدائل الآلية الحافظة لسجلات هائلة من المعارف؛ سجلات تتجاوز قدرات الذاكرة الطبيعية بأشواط. وفي هذا الإطار، بدأ ينشأ في مجتمع المعرفة نوع من التخوف من الأشكال الجديدة للتقنية، ومن تأثيرها في مهاراتنا النفسية، وفي قدرتنا على العمل.

هناك أمر آخر، ناجم عن توسيع دوائر الاستعانة بالأدوات التقنية، وهو يتعلق بسيادة صور من التنميط في مختلف مظاهر الحياة. وكلما ازداد استخدام التقنيات غاب الاختلاف وقويَ التنميط. **وما يطبع العالم اليوم هو نوع من التوحيد والضبط المستندين إلى نماذج معينة في التنمية والتواصل، والمستندين في الآن نفسه، إلى قاعدة معينة من المعلومات والبيانات**. ولعل أخطر ما تخفيه التكنولوجيا يتحدد في المنحى الإيديولوجي الصانع لرؤية تُوكِلُ مستجدات الصراع في التاريخ إلى **الحتميات الرقمية**. ويمكننا أن نتساءل في هذا السياق: ألا يؤدي الاعتقاد الإيديولوجي بتحكم التقنية في التاريخ إلى تهميش مكاسب الإنسان وأدواره في صناعة أحداث التاريخ وتوجيهها لما يخدم مصالحه وأهدافه؟

سبق لكاستلز أن أبرز في مؤلفه **عصر المعلومات**[٥٧] أهمية التقنيات الجديدة في أوروبا الشرقية في نهاية القرن الماضي، وهي التقنيات نفسها التي باتت تعرفها معظم الأقطار العربية، مشيراً إلى أن حركات الشباب والنساء تتجه اليوم إلى مقاومة النظام العالمي الجديد وآلياته الصارمة في الهيمنة والتنميط[٥٨] إلا أن الدفاع عن أدوار التقنية وحتمياتها، وإغفال أدوار الفاعلين وتصوراتهم الموصولة بتطلعاتهم وآمالهم في العدالة والتقدم، يضعاننا أمام نمط من **التفكير**

---

(٥٧) Castells, *L'Ere de l'information*, vol. 1: *La Société en réseaux.*

(٥٨) Ibid., vol. 1: *La Société en réseaux*, p. 78.

الإيديولوجي الجديد الرامي إلى تغييب الفعل التاريخي الموصول بالإنسان (المثقف والسياسي)، وبكيفيات بنائه لما يسعفه في تقويض ما يوقف تطلعه إلى بناء مجتمع أكثر عدلاً، وذلك بتوظيف مبتكراته المختلفة في المجال التقني بمختلف صوره وأبعاده، حيث يضع للتقنيات ومفعولاتها أدوارها الوسيطية المحددة والموجهة.

في العوالم الافتراضية و«الحياة الثانية»

تتقاطع في الشبكات المعولمة عوالم متعددة، **يختلط فيها الواقعي بالممكن، والافتراضي بالواقعي**. ويعيش المبحرون في الشبكات لحظات من التواصل مع عوالم متداخلة يطلق عليها أحياناً اسم «**الحياة الثانية**». ولا يتعلق الأمر بلحظات تقاطعٍ عابرٍ، بل إن العالم الافتراضي الذي تنقلنا إليه التقنيات الجديدة، اتّخذ ويتخذ تجليات عدة. فأصبحنا أمام **الجامعة الافتراضية، والتلميذ الرقمي، والأسواق الرقمية**[٥٩].

لقد نشأت في قلب العالم عوالم أخرى للترفيه والتسلية وصناعة المتع الآنية، وكل ما يمكن أن يشكل عنصر جذب وافتتان. **ولا أحد يدري اليوم ما هي حدود العوالم المبتكرة؟ وهل يمكن أن نتحدث عن سقف محدد للعوالم الافتراضية؟** وفي «**الحياة الثانية**» تنشأ عوالم من شخصيات وأماكن وأحداث افتراضية، إلا أنها تستند في نشأتها وتكوينها إلى مفردات لها صلة بالواقع. وفي بعض الأحيان يتم اللجوء إلى بناء هذه العوالم للدراسة والبحث، حيث يفترض البعض مثلاً إصابة قرية بوباء، ثم تبدأ عملية دراسة ردات الأفعال المصاحبة لما حصل، لبحث إمكان إيجاد الحلول لمواجهة الأمراض الوبائية في الواقع. ومن الأوجه الإيجابية لهذا العالم الافتراضي يمكن أن نذكر الأشكال والرسوم التي يتم تصميمها على الشاشة، ويتم تعديلها في حال قبولها، ويتعلق الأمر في الإشارة التمثيلية الأخيرة **بعالم الهندسة والبناء**.

---

(٥٩) Michel Larrory, «L'Elève numérique: Comment pensent et agissent les Digital Natives?,» *Le Monde de l'education*, no. 368 (mars 2008), p. 62.

ما عاد تحصيل المعارف في مجتمع المعرفة مرتبطاً بحدود بعينها. إنه لا يتوقف عند جدران وحدود، ولا ينحصر في سنوات من العمر، لأن مُوَاطن مجتمع المعرفة ما فتىء يتعلم، بل إنه ما انفك يتعلم، ويتعلم كيف يتعلم. لقد أقامت الشبكة بتقنياتها العالية والدقيقة، مسلسلاً لتوزيع المعارف بطريقة **تفاعلية**. فأصبح من الصعب، في داخل **العملية التعليمية الرقمية**، أن نعرف مَن هو الطرف المُرسِل ومن المتلقي؛ من المُنتج ومن المستهلك. وهكذا أصبح مستخدمو الشبكة وروادها أعضاء في عمليات مركبة. كما أن التعليم صار غير مرتبط بمؤسسات فعلية ترعاها إدارة وتسهر على تلقين الدروس فيها هيئة مختصة، بل أصبحنا أمام **التعليم عن بعد مثلاً**، و«**الشبكة الوطنية للتعليم**» التي أحدثتها المملكة المتحدة خير مثال لذلك. ويتعلق الأمر هنا، أي في المؤسسة المشار إليها، بربط أكبر عدد ممكن من الخزانات والمتاحف والمدارس والمراكز التربوية، لتوفير مركز ضخم لجميع الموارد ذات الهدف التربوي(٦٠).

ويمكننا أن نضيف إلى **التعلم عن بعد** في الجامعات والثانويات والمدارس الافتراضية، **التدريب عن بعد، أي حضور المؤتمرات عن بعد، ثم البحث عن بعد**. ففي العالم الافتراضي **نعثر على جميع ما نريد، نَصْـنَعه ونركبه، ونبحر فيه، ثم نتركه لنعود إليه في عمليات تفاعل مركَّبة ومنتجة**. ولا بد من التأكيد هنا، أن الافتراضي يعكس في الأساس روح التحول التي نتجت من الأشكال الجديدة للتقنية، **الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن حدود تبعيتنا للأجهزة الذكية**، أي الأجهزة الالكترونية الصانعة لعوالم ما عدنا نستطيع التخلص منها إلا لنعود إليها، أكان ذلك في مستوى التعلم أو في مستوى التسوق أو في مستوى الترفيه. وذلك كله يتم خارج حدود التقسيم المعتاد للزمن، لأن الشبكات لا علاقة لها بالليل أو بالنهار، ويكفي الضغط

---

(٦٠) *Vers les sociétés du savoir*, et
بن عبد العالي، «مجتمع المعرفة: الأمكنة الافتراضية وعصر التكنولوجيا».

على بعض الأزرار بخفة ورشاقة، إن لم يكن بِلَمسةٍ ناعمةٍ، أو يكفي أن نلمس الزر الملوَّن، لتنفتح أمامنا عوالم وتُغْلَق أخرى. وعندما تنتهي لحظة الإبحار، **لا ندري هل انتقلنا من العوالم الافتراضية إلى ما نعتبره واقعاً، أم أننا انتقلنا من العالم الواقعي الثاني إلى العالم الأول؟**.

إن مواصلة انقطاعنا عن الواقع أمام الشاشة **يمكن أن يؤدي، بالتدريج، إلى الانخراط في واقع الشاشة**، الأمر الذي يولِّد فقدان الإحساس بالواقع الفعلي، مقابل الاقتلاع والانتشاء بواقع الشاشة، أي بالصور. وقد يأتي على المبحرين في عوالم الإنترنت لحظة يعجزون فيها حتى عن التساؤل عن معنى الواقع.

ولا بد من الانتباه هنا، إلى أن الطفرة التكنولوجية الصانعة لجوانب مهمة مما أصبح يعرف **بالواقع الافتراضي**، تتيح للذين ينخرطون فيها، تَملُّك وسائل جديدة للسيطرة على العالم، لأننا **لا نستطيع أن نفصل المعرفة عن القوة**، «فالولايات المتحدة الأميركية والغرب الأوروبي، وهما يملكان النصيب الأكبر والأوفر من تقنيات المعرفة، **يراقبان جميع الدورات والدوائر الكونية الجارية في العالم. إنهما يراقبان الدورة المالية، ودورة الحركة الاقتصادية، والدورة الإعلامية والمعلوماتية، ودورة انتقال المعارف والخبرات، ودورة حركة الجيوش والمعدات الحربية، والمداخل والمخارج الإستراتيجية (. . .)**. إنهما يتحكمان في الأسواق العالمية؛ أسواق المواد الأولية وأسواق المنتوجات الصناعية، وكذلك أسواق الفرجة والتسلية وعوالم التعلم الافتراضي، بل إنهما يعملان على إحداث نوع من **التنميط الأحادي للعالم** في مستوى السلوك واللباس والذوق»[٦١]. لا نرسم هنا صورة لأخطبوط، بل نقرأ في تجليات ما يجري جراء الثورة التكنولوجية الحاصلة والمتواصلة في كثير من مظاهر عالم في طور التشكل؛ عالم

---

(٦١) محمد سبيلا، في الشرط الفلسفي المعاصر (الدار البيضاء: دار إفريقيا الشرق، ٢٠٠٧)، ص ١١٧.

نتوقع جوانب من صور حدوثه، وتغيب عنا جوانب أخرى، لأن قدراتنا على الإدراك العام، واستخلاص النتائج المحتملة، أصبحت محدودة في عالم عرف إيقاع التغير فيه درجات ما عاد في إمكاننا الاستجابة السريعة لها. ولعل الأمر يقتضي أن نواصل الحذر في علاقتنا بالتقنية لإنجاز عمليات في الترتيب الجديد لعلاقتنا بذاتنا، وبوسائطنا الجديدة في عالم نحن صانعوه، إلا أن إيقاعه يتجاوز سرعة تمثلنا، فنصبح من ضحاياه، وخاصة عندما لا نتدبر أمورنا بما يقتضيه الأمر من يقظة وحكمة وحسن تبصر.

هناك اعتقاد يسود اليوم في المجتمعات الصناعية المتقدمة، يتمثل في أن البشر سيندمجون بالتقنية ونتائجها، وأن التقنية ستندمج في الوعي جراء ما **يعرف بالبرمجة الذكية للأجهزة متناهية الصغر.** وستصبح هذه الأجهزة في آجال قريبة ملحقة بالأجسام، لتعويض أعضاء معينة، أو لمضاعفة قدرات بعضها الآخر وتطورها. ومن المؤكد أن حصول هذا الأمر، **أي إدماج الآلات الدقيقة والذكية في الجسد والعكس، تجعلنا نتحدث عن الإنسان التقني في عصر التقنية.** وقد لا يكون الأمر مستبعداً كلية، لأن الذاكرة الالكترونية كشفت اليوم عن قدرتها على خزن وتخزين وحفظ وتنظيم ما لم يكن في إمكان الذاكرة الفيزيولوجية أن تقوم به منذ أكثر من ألفي سنة، من دون أن نتحدث عن أزمنة ما قبل الميلاد.

٣ ـ مجتمع المعرفة والمرأة العربية: المساواة في الحق وفي التعليم

عندما نستخدم مفهوم المجتمع ونحن نتحدث عن **مجتمعات المعرفة**، فلا يعقل أن تُشير مفردة مجتمع إلى الرجال وحدهم، ففي هذه الحالة نتخلى عن نصف المجتمع، أو نمنحه مكانة أدنى في داخل النوع الاجتماعي. وإذا كان من المؤكد أن المرأة العربية تحتل اليوم مكانةً معينة في داخل المشهد المعرفي العربي، مقارنةً بأوضاعها في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن هذه المكانة لا تعادل، في نظرنا، دورها الفعلي في داخل المجتمع، ولا تعادل في

الآن نفسه روحَ القيم التي يتجه مجتمع المعرفة إلى بنائها **بهدف تطوير دور المعرفة في التنمية الإنسانية الشاملة.**

وعندما نعود إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرابع لسنة ٢٠٠٦، الذي سعى للتفكير **في سبل النهوض بأوضاع المرأة العربية**، نجد أنه أشار، استناداً إلى مقدمات منظور التنمية الإنسانية، إلى أن تجاوز الخلل القائم في أوضاع المرأة في مجتمعنا، يستدعي تحقيق الخطوات الآتية:

- المساواة التامة بين أفراد النوع الاجتماعي في فُرَصِ اكتساب القدرات البشرية وفُرَصِ توظيفها.

- ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء على قدم المساواة مع الرجل.

- الإقرار بوجود الاختلاف بين الجنسين واحترام هذا الاختلاف[٦٢].

إن أبرز صور الخلل القائمة في واقع المرأة العربية، في المجالات الموصولة بمجتمع المعرفة، تتمثل في نسبة **الأمية العالية** في وسط الفتيات والنساء، وكذلك النسب المنخفضة لانخراط المرأة في مراحل التعليم المختلفة وخاصة التعليم العالي، مقارنة بأوضاع الرجال في مراحل التعليم المختلفة وفي مؤسسات المشهد المعرفي العربي (الجامعات ومراكز البحث العلمي)[٦٣].

صحيح أن الحضور العربي **في مجتمع المعرفة** لا يزال في بداياته، ولا يزال من دون إستراتيجية محددة وموحدة، حيث تُهْدَرُ كثير من الطاقات بسبب سوء التدبير وغياب وضوح الرؤية والهدف. إلا أن مكانة المرأة في سُلَّم ولوجنا المتردد والمتعثر في مجتمع المعرفة، تظل، في جميع الأحوال، وبناء على ما ذكرنا، أدنى من مكانة الرجل. هنا تكمن أهمية الموقف المركب في خيار لا يريد أن يستبعد

---

(٦٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥)، ص ٥.

(٦٣) *Vers les sociétés du savoir*, p. 79.

المرأة من مشهد المعرفة، حيث يقتضي الأمر العمل في أكثر من جبهة من جبهات التمكين، لردم الفجوات العديدة التي تضع النساء في مراتب أدنى من مراتب الذكور في داخل المجتمع.

توقف تقرير اليونسكو **نحو مجتمعات المعرفة** (٢٠٠٥) في الفصل السابع أمام موضوع : **العلم، الجمهور ومجتمعات المعرفة، وعلاقة النساء بالعلوم** وأثار عدم وجود تمثيل لمختلف فئات المجتمع وشرائحه. ويتعلق الأمر **بأوضاع الأقليات الاثنية والدينية، والفئات الاجتماعية المهمشة وكذلك النساء.** والأمر هنا في تصور التقرير عام، لأن أزمة تعليم العلوم للنساء، أكان الأمر يتعلق بالبلدان المتقدمة أو بالبلدان في طور النمو، **ينبغي أن تفهم كمؤشر على اللامساواة في داخل النوع الاجتماعي**[٦٤] وفي هذا السياق، بادر التقرير إلى الدعوة إلى دعم مبادرات التحسيس (أي تقريب المسألة من المعنيين بها) بتعميم درس العلوم وتدريسها، على جميع أفراد النوع الاجتماعي، من دون تمييز أو أحكام مسبقة للتفاضل، لأن ما سبق يعد من بقايا التمييز الراسخة في داخل المجتمع، والتي تترك آثارها في مجتمع المعرفة. وإذا كان في إمكاننا أن نتبين ظلال **المنزع الوضعي** في مقاربة التقرير المذكور لهذا الموضوع، على الرغم من أهمية الرسالة التي يتضمنها الفصل المذكور، فإن الذي يهمنا أكثر، هو أن التعليم بوجه عام يعد للمرأة العربية، مدخلاً ملائماً لمقاربة أحوال المرأة العربية في علاقتها بمشروع مجتمع المعرفة.

إن إطلاق طاقات **الحرية والإبداع** للبنات والنساء العربيات، يتطلب إعداد بيئات تمكينية متعددة: **بيئة أُسَرية وأخرى مجتمعية، وثالثة تعليمية تربوية، ورابعة ثقافية، لمحاصرة صُوَّر التمييز في داخل النوع الاجتماعي**، وبناء ما يمنح التفوق والتميز للنساء في دوائر المعرفة، وفي اقتصاداتها في داخل مجتمعنا. ولعل هذا الخيار، على الرغم من صعوبته، يؤهل مجتمعنا للانخراط في توسيع دوائر الرفاه

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

البشري، ويمنح الأجيال الجديدة من البنات فرصاً أكبر لتعزيز كرامتهن في داخل المجتمع[٦٥].

ويقتضي بحث مكانة **المرأة في مجتمع المعرفة** الانتباه إلى الطبيعة المعقدة للموضوع، لأن علاقة الرجال بالنساء، في مستواها المراتبي تعد محصلة تاريخ طويل. والتفكير في زحزحة المراتب القائمة، يعني المساهمة في تغيير كثير من الموازين. لهذا لا بد من ضرورة الحذر وضرورة الجرأة في مواجهة هذا الإشكال؛ أي الحذر في بناء المعطيات وتشخيصها، والجرأة في تركيب التصورات انطلاقاً من المردودية المحتملة لخلخلة هندسة التراتب التي صنع لها المجتمع الإنساني القواعد والقوانين والثقافات الضامنة لاستمرارها[٦٦].

لا مجتمع للمعرفة من دون نســاء

سننطلق في معالجتنا هذه الإشكالية من محاولة تتوخى تعزيز ما تراكم في هذا الباب في داخل التجربة الإنسانية، حيث نرى **أن التعليم يعد قاطرة مركزية في موضوع تهيئة النساء للولوج في مجتمع المعرفة**. ونجد في تاريخنا الحديث، نوعاً من الإجماع في موضوع **أهمية التعليم في حياة المرأة، وفي نهضة المجتمع**. كما نجد في أدبيات الإصلاح النهضوي العربي نوعاً من الربط بين التعليم والعمل، ودوريهما معاً في الحد من دونية النساء في مجتمعنا[٦٧]. وقد خصصت اليونسكو تقريراً صدر سنة ٢٠٠٧ **لمقاربة علاقة تعلم العلم والتكنولوجيا بالبعد الجنساني**، خلصت فيه إلى مجموعة من التوصيات أبرزها :

١ ـ توسيع مشاركة المرأة في المهن العلمية والتكنولوجية والبحث العلمي.

---

(٦٥) كمال عبد اللطيف، صورة المرأة في الفكر العربي (الرباط: دار زاوية؛ دمشق: دار الحوار، ٢٠٠٦).

(٦٦) المصدق، «دور المرأة في مجتمع المعرفة».

(٦٧) عبد اللطيف، المصدر نفسه، ص ١٧.

٢ ـ بناء الوعي العام في موضوع القضايا المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والبعد الجنساني.

٣ ـ زيادة حجم البيانات التي يتم جمعها في هذا المجال، لتعزيز البحث وبناء السياسات الملائمة للفجوات القائمة[٦٨].

قد يتحفظ البعض عن مسألة **العلاقة بين المعرفة والحرية**، منطلقاً من أن الربط بين الاثنين لا يعد دائماً ضرورياً. ففي كثير من البلدان التي تُعرَف بأنها مجتمعات معرفة، نجد كثيراً من مظاهر انعدام الحرية. إلا أننا نرى، في واقع الحال في الوطن العربي، **أن شرط الحرية ملائم تماماً لرفع كثير من القيود التي تحد من مشروع إطلاق الإبداع وتمهد السبل الموصلة إلى مجتمع المعرفة**. ففي الأقطار العربية المختلفة، تُمارس الضغوط السياسية والثقافية والاكراهات الاجتماعية قيوداً مُضاعفة ومركَّبة، الأمر الذي يعزز دوائر التقليد والمحافظة، ويُولِّد خيارات مناقضة لخيارات العدالة والحرية، حيث تنعكس آثار القيود المشار إليها على مختلف بنى المجتمع المختلفة، وتساهم في تأجيل مشروع الانخراط في عوالم المعرفة المفتوحة على خيرات مادية ورمزية بلا حدود. وقد تَضَمَّن **التزام تونس**، الصادر عن **القمة العالمية لمجتمع المعلومات (٢٠٠٥)** اعترافاً واضحاً بما أطلق عليه «**وجود فجوة جنسانية داخل الفجوة الرقمية داخل المجتمع**»[٦٩]، ودعا إلى المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من التغلب على الفجوة المذكورة. ولا شك في أن أحوال المرأة عموماً، والمرأة العربية على وجه الخصوص، عرفت، في بعض تجليات مجتمع المعرفة ومظاهره، كثيراً من الصور الداعمة لتجليات الفجوة في مستوى النوع الاجتماعي، حيث تُوظِّف تقنيات المعلومات آليات جديدة في رسم

---

(٦٨) Conférence européenne «Ethique et droits de l'homme dans la société de l'information, Strasbourg. France». 13-14 septembre 2007.

(٦٩) الأمم المتحدة، «القمة العالمية لمجتمع المعلومات ـ التزام تونس،» البند ٢٣.

صُور دونية عن النساء[٧٠]. إلا أن الآليات نفسها تستطيع أن تنجز بدائل مُقاوِمة من جميع مظاهر القوة التي يمكن أن يبنيها مجتمعٌ ينخرط بمختلف مكوناته، في بناء **مجتمع المواطنة المعرفية**، وفي **مجتمع المساواة في تملك قوة المعرفة** التي تضع البشر في دروب الإبداع والرفاه، وتساهم في تحقيق تطلعاتهم إلى مجتمعات قادرة على بناء ما يُمَكِّنهم من الحياة الكريمة.

٤ ـ اللغة العربية أمام تحديات مجتمع المعرفة: في حاجة اللغة العربية إلى الإصلاح

ننتقل الآن إلى مقاربة جوانب من التحديات التي تواجه اللغة العربية في علاقاتها بمجتمع المعرفة، والهدف من ذلك تركيب جوانب من الفجوة اللغوية، لعلنا نضع اليد على بعض مظاهر الخلل وصور القصور في لغتنا. إننا نعتقد أن استمرار الصمت عن الفجوة اللغوية يضاعف فجواتنا المعرفية، خاصة أن الكشوف المتلاحقة في تقنيات المعلومات، تمارس اليوم عمليات عزل وتنحية للوسائط اللغوية المختلفة العاجزة عن تطوير أدواتها في العمل والإنتاج.

نريد في مستهل حديثنا عن الإصلاح اللغوي، أن نشير إلى أمرين: **أولهما الموقف العدمي من اللغة**، وهو الموقف الذي يتحدث عن موت اللغات والثقافات بذريعة أن العالم يتعولم، وما عاد هناك حاجة إلى الدفاع عن لغات وثقافات لم تطور عدَّتها في الأداء التواصلي ولا في بناء المعرفة. وهذا الموقف، في نظرنا، **لا ينتبه إلى أهمية التنوع اللغوي والثقافي في عالم مركَّب ومتناقض المصالح والأهداف**. بل إنه لا يستوعب أن الدفاع عن الكونية المفترضة أو المأمولة، مرهون بوجود أدوار للجميع في عمليات البناء والتركيب. **وثانيهما، يتمثل في النقاش السياسي والإيديولوجي في موضوع واقع**

---

(٧٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.

اللغة العربية واللغات الأخرى التي تتمتع اليوم بحضور مُبدعٍ وفاعلٍ في العالم، وهو في الأغلب الأعم نقاش يغفل جوهر الموضوع المتصل بواقع المؤسسات التعليمية. كما يغفل وضع تدريس اللغات وكفاءات المدرسين والممدْرَسين في ميادين **التواصل والتعبير والكتابة.** ولهذا السبب يتجه النقاش لتركيب مواقف سياسية مسنودة بدعامات عاطفية عاجزة عن رؤية المآل الذي آل إليه اللسان العربي في غياب استراتيجية لغوية محددة ومعلنة[٧١].

وإذا كنا نعتقد أن واقع التعدد اللغوي يستوعب، في داخل مجتمعنا، مورثات موصولة بتاريخنا ورصيدنا في معالجة إشكاليات اللغة العربية، فإن إغفال التكلفة التي نؤديها لقاء ذلك، يعني أننا نضاعف تقصيرنا في مجال المبادرة **بإطلاق مشروع حازم في موضوع إصلاح اللغة العربية، وتحويلها أداة يجب تأهيلها للولوج في مجتمع المعرفة**[٧٢] وعندما نفكر، على سبيل المثال، في الصراع القائم اليوم بين اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية، وخاصة في مجال الإعلام والمعارف العلمية، سنتبين أن كفاءة اللغتين معاً في مجال توحيد كثير من الرموز، تساهم في تقليص حدة الصراع، على الرغم من جميع المواقف التي تنَمِّطْ اللغتين في أنظمة مغلقة، من قبيل القول **إن اللغة الفرنسية لغة تجريدية، واللغة الإنجليزية لغة تجريبية**، مغفلاً المنجزات الفعلية التي حققتها اللغتان في مجال تطوير الأدوات والرموز المساعدة، **في عمليات توحيد آلية البرمجة الصناعية المختزِلَة للنسق اللغوي في رموز محدودة وكافية.** وينبغي هنا ألا تفوتنا الإشارة مع ذلك إلى التفوق الهائل الذي تمارسه اللغة الإنجليزية في مجال ابتكار البرامج الصناعية ومجال الاختزال، حيث أتاحت خاصية الاختزال تحقيق تواصل أسرع، وتركيبات ورموز أسهل، **بفضل جدلية الابتكار الفاعلة في الأنساق اللغوية.**

---

(٧١) تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩)، الفصل الرابع.

(٧٢) يقطين، «من المعرفة إلى مجتمع المعرفة».

في هذا السياق، نذكر أن قواعد اللغة لا تتحول في اللغات المبدعة إلى كوابح، بل يفترض أن تولِّد إمكانية لإنشاء القواعد البديلة من القوالب التي يضيق بها الاستعمال، جراء ما يستدعيه الإبداع من عمليات لتجديد الأنساق، وإعادة تركيب البنى والنظم. وهو الأمر الذي لم يحصل في تاريخ لغتنا حتى يومنا هذا، على الرغم من التحويرات الجزئية التي حصلت في مجال تداول اللغة العربية وكتابتها منذ ما يعرف بعصر النهضة العربية إلى يومنا هذا، حيث ارتفعت وتيرة التقدم العلمي والتقني في مجالات مختلفة، وحيث كان للمنتوج الإعلامي شأن كبير في إعادة النظر في كثير من الصيغ التعبيرية الموروثة. **ومع ذلك ظلت لغتنا مكتفية بالقيم والمفردات المحفوظة من عصورنا الوسطى، وكأن هذا الذي حصل ويحصل في مجال تطور المعرفة ووسائطها لا يعنينا، ولا يعني الوسائط التواصلية التي نتعامل بها مع العالم ومنتوجاته الجديدة.**

نحو سياسة لغوية موصولة بمجتمع المعرفة

تطورت اللغة العربية كثيراً في القرن الماضي قياساً على ما كانت عليه في أزمنة سابقة وساهم التطور الملموس في مجالي الإعلام المكتوب والمرئي، في بناء صيغ جديدة لم تكن معهودة في نظامنا اللغوي القديم. كما أن تزايد أعداد الكتب والمطبوعات، وتزايد القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية وغير ذلك من الوسائط المعروفة، منح العبارة العربية كفاءات جديدة في مجال الإمساك بالموضوعات، ومقاربتها بآليات جديدة في التعبير والتركيب. وقد كان للكتب المدرسية والسينما والرواية العربية شأن مهم **في توسيع الحساسيات اللغوية**، وجعلها قادرة على ترجمة الانفعالات والعواطف والنزوعات النفسية والاجتماعية. وثمة أمر آخر حصل في مستوى تطوير بعض مجالات العناية باللغة العربية، وفي الإعلام بالذات، حيث يمكن العثور على برمجيات تُقدم المكتبة الالكترونية العربية، وفي ضمنها موسوعات وكتب محققة، إلى جانب دروس في تعليم

العربية لمختلف الفئات العمرية ولغير المتحدثين بها من الكبار[٧٣].

إن الإشارات التي ذكرنا، لا تعفينا من الإقرار بالتردي الذي ما برحت اللغة العربية تكابده وهي تراقب التحديات العديدة التي تولِّدها تقنيات المعلومات وثورة المعرفة في عالمنا. **فكيف تواجه اللغة العربية تحديات العولمة المعلوماتية؟**

إن الذين يتصورون اللغة في صورة **نسق مغلق ومكتمل**، يخلطون بين قواعد مرحلة محددة من مراحل استواء نظام معين في لغة بعينها، وبين صيرورة اللغة الناجمة عن نظام استعمالها المنتِج والمولِّد للمعرفة، والمبدع للقواعد المطابقة لمسارها المتطور، ونظامها المتحول، وأرصدتها الرمزية المتجددة. ولا شك في وجود عوامل معينة تدفع إلى النظر إلى اللغة بمعيار الكمال، من بينها **النظرة العاطفية والنظرة السكونية اللاتاريخية. وهنا تكمن أهمية محاصرة النظريتين معاً لأنهما تساهمان في إفقار اللغة وتحنيطها.**

يتضمن الموقف العاطفي من اللغة مجموعةً من القيم المعرفية التي ينبغي مراجعتها، من قبيل **كمالها المطلق، وتقعيدها المغلق**. كما يتضمن أحكاماً إيديولوجية تستدعي بدورها المراجعة، مثل تناسي الوضع الراهن للغة، وهو وضع يعكس في نظرنا محدودية جهد الناطقين بها، حيث يتجه النقاش، في الأعم الأغلب، إلى إبراز الجهات المتربصة باللغة القومية، بمنطق المؤامرة والاختراق الثقافي المعلوماتي. وفي مجمل هذا الموقف، **يتم إغفال أن اللغة العربية مثلها مثل باقي اللغات في العالم، تتطور وتلحقها أعراض التحول التي تلحق ظواهر الحياة الثقافية في داخل المجتمع.**

إن علل لغتنا ناتجة عن نوعية الحضور الذي تمارسه في واقعنا، وعن الإهمال الذي عرفته في العقود الأخيرة، فهي تعاني في أغلب الدول العربية، غياب **سياسة لغوية واضحة في مجال إصلاح الأداء**

---

(٧٣) تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩)، الفصل الرابع.

اللغوي. ولن تسترد العربية مكانتها إلا عندما تتبلور سياسة الإصلاح اللغوي التي تتيح للغتنا ممارسة الأدوار التي يفترض أن تقوم بها في الجوانب المختلفة لمجتمعنا في الإدارة والاقتصاد وفي التجارة والمقاولات، وفي مظاهر الحياة العصرية المتنوعة التي ننخرط فيها، ونصنع في قلبها شروط وجودنا في عالم متغير.

وتفرض رياح التعولم تيارات قوية تستدعي، بين ما تستدعي، **إصلاح اللسان،** لأن غيابه يضاعف أزمة لغتنا، الأمر الذي ينعكس سلباً على مجتمعنا. ففي واقعنا اللغوي خلل كبير يتخذ مظاهر عدة في الأسرة والمدرسة والمعمل وفي وسائل الإعلام. وفي غياب المبادرات والبرامج المتواصلة لإصلاح منظومتنا اللغوية، وأمام التحولات السريعة في مجالات المعرفة، وتقنيات الانخراط فيها، تزداد لغتنا هامشيةً، وتُحاصَرُ بأسئلة زائفةٍ وقضايا مفتعلة وعارضة. ولعلنا نمارس في لحظات مواجهتنا جميع ما سبق، سياسات **تروم تحقيق هدنة لغوية وسلام موقت،** لتظل النار مشتعلةً تحت الرماد، تَتحيَّن فرصَ العودة الصانعةً لمعارك تُهْدَر فيها كثير من الطاقات والأدوات، على حساب الأسئلة العميقة، والبرامج الإصلاحية الشاملة والبعيدة المدى، وهي في الأعم الأغلب أسئلة مسكوت عنها تحت ضغط **إشكالات تتجاوز اللغة**[(٧٤)].

تطوير الأداء اللغوي العربي: طريق الولوج في مجتمع المعرفة

إن مشاكل اللغة، كما نتصور، لا تقبل الارتجال أو الاستعجال. إنها تقتضي، أولاً وقبل أي شيء، **بناء خيارات معرفية بمعايير الاجتهاد والإبداع،** لننتقل بعد ذلك إلى مرحلة بناء المؤسسات وبلورة البرامج، ثم مراكمة التجارب والخبرات. الأمر الذي يتيح لنا، حين تحققه، بناء ما يعزز آمالنا في تنمية اللغة العربية وتطويرها، خاصة ونحن نعيش في زمن لن يتردد، بل ولن يجد أي حرج، في نسيان اللغات التي

---

(٧٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة، ص ١٢١.

لا تستجيب لآليات الإبداع والإنتاج والتطوير، وهي الآليات التي تعد اليوم عنواناً بارزاً في المشهد اللغوي الكوني، حيث تتبارى أربعة آلاف لغة في العالم، لتتمتع منها أربع عشرة لغة فقط، بالحضور الفاعل والمنتج في داخل شبكة اللغات الكونية. وتتمتع الانجليزية بالذات، في داخل هذا الكم الصغير، بشأن استثنائي، محققة الريادة على جميع اللغات المتداولة في العالم[٧٥].

ومن المؤكد اليوم، أن ضغوط العولمة المتمثلة في الإكراهات الناتجة من الصراعات في المجال الدولي، تدعونا إلى إعادة النظر في نظامنا الاقتصادي وكفاءتنا التنافسية. كما تدعونا إلى مواصلة إصلاحنا السياسي، لأنه يعد عامل تحفيز لبناء خيارات محددة في موضوع أدائنا اللغوي[٧٦]. ولن يتم ذلك بصورة ملائمة إلا بفضل عملية استيعاب عميقة لدروس الطفرة التكنولوجية الهائلة، وما ترتب عليها من تركيب للأدوات والبرامج الفاعلة في النظام اللغوي العالمي، في علاقته القوية بمكاسب مجتمع المعرفة ومشروعاته.

وقد ازدادت تحديات اللغة العربية في ضوء ثورة المعلومات وانفتاح دروب مجتمع المعرفة. وأصبح واقع حال أدائها الراهن، لا يقضي بلزوم تنميتها وتطويرها فحسب، بل يستدعي بناء لغات جديدة داخل اللغة، كما هي حال جميع اللغات التي تنخرط في أداء متفاعل ومبدع في مجتمع المعرفة.

إن استيعاب العربية لمستجدات ترميز قواعد الولوج في عوالم التقنيات الجديدة في المعلومات والمعرفة، يمثل الطريق الملائم. ولا يمكن السير في هذا الطريق، حين نكتفي بالنظر إلى لغتنا نظرة سكونية، أو نقوم بتَصْنِيمِهَا وتحويل قواعدها من لحظة في سلم الضبط المعرفي التاريخي إلى قواعد مطلقة، على الرغم من أننا نعرف أنها عندما نشأت لم تكن أكثر من

---

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) يقطين، «من المعرفة إلى مجتمع المعرفة».

جملة من القواعد النحوية والصرفية والتركيبية المطابقة لدرجات تطور المعرفة وتطور أساليب التقعيد والتدوين في زمن حصولها[٧٧].

وإذا كنا نؤمن بالدور البالغ الأهمية، الذي تمارسه اللغة في مجتمع المعرفة وفي مجال التواصل، ونؤمن بدورها في مستوى إنتاج الرموز وتداولها في داخل المجتمع، أدركنا القيمة الكبرى التي تتمتع بها اللغة، والإنتكاسة الكبرى التي تترتب على لغة فقدت إمكانية تطوير أدواتها، وانزوت مكتفية باستعادة مفردات يزداد فقرها أمام الغنى الكبير الذي تتيحه المفردات المعبرة عن فنون الإبداع وطموحات التقنية اللامتناهية، في عالم سِمَتُه الأساس التغيير.

تضمنت الفقرات السابقة إشارات دالة على كثير من نواحي القصور في اللغة العربية. ويمكننا أن نؤكد التدني الكبير في الكفاءة اللغوية لدى متمدرسينا وجامعيينا، مثل كفاءة التحرير والتعبير وكفاءة التواصل. وقد كشفت البحوث والتقارير الجديدة، المنجزة في هذا المجال، وبكثير من الوضوح والقوة، مأزق اللغة العربية في مختلف البلدان الناطقة بها[٧٨]. إن لغتنا تعاني مظاهر عجز لا تحصى. وإذا كنا على بينة من أن العجز المذكور يعبر في العمق عن عجز الفاعلين الذين يعنيهم شأن تطوير اللغة العربية، وأن المسألة في النهاية تتخذ أبعاداً ذات طبيعة سياسية، فإن هذا الأمر لا يستبعد في الآن نفسه بعض المعطيات التاريخية والبنيوية التي أصبحت بفعل الزمن جزءاً من بنية اللغة، **وأصبحت مسألة مواجهتها تستدعي أعمالاً نقدية مركبة ومضاعفة، تنقلنا من اللغة إلى الفكر ثم إلى الذهنيات المتحجرة.**

ويمكننا أن نفسر الأعطاب والعلل العديدة التي تهيمن على بنية اللغة العربية في جملة من العناصر أبرزها:

- انعدام سياسة لغوية في مختلف البلدان العربية، وفيما بينها.

---

(٧٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

• ضمور سلطات المجامع اللغوية، وضعف التنسيق فيما بينها.

• تعثر عمليات التعريب والقصور القائم في مجال الترجمة.

• جمود التنظير والتقعيد اللغويين، والاستكانة إلى جهود الأقدمين في هذا الميدان.

• عدم الاهتمام بالأسئلة الفلسفية والمدارس الفلسفية المعاصرة ومنجزاتها في ميدان فلسفات اللغة على وجه الخصوص، بحكم ما تتيحه هذه الفلسفات من إنعاش للتفكير في موضوع اللغة.

• عدم معالجة الآثار الناجمة عن ثنائية الفصحى والعامية.

• ضعف علاقاتنا بآليات مجتمع المعلومات، وكذلك ضعف النشر الإلكتروني.

• غياب رؤية إستراتيجية واضحة للإصلاح اللغوي[٧٩].

تتقاطع في الأسباب المفسرة للأزمة اللغوية، **معطيات التاريخ بالسياسة اللغوية وبالتقدم التقني**. وعلى الرغم من تداخل هذه العوامل، فإنها تمنحنا معاينة مركبة لمختلف العناصر التي ساهمت، وما تزال تساهم، في أزمة الوضع اللساني العربي في مجتمعاتنا. كما أننا لم نستطع نقل الأزمة إلى أفق قادر على تخطي جوانب السلب المختلفة التي رُكِّبت في واقعنا اللغوي. إن ربط اللغة العربية بمجتمع المعرفة يعزز مكانتها، ويتيح لها إمكان تطوير وسائلها ورموزها وأنظمتها. وتاريخ تشكل اللغة العربية ينبئ بتوفرها على ممكنات كامنة ينبغي إطلاقها لاختراق الحواجز وكسر العوائق التي عملت على تنميط اللغة في قواعد مطلقة[٨٠]. وهذان الأمران، **الممكنات الذاتية للغة وممكنات مجتمع المعرفة، يمنحان اللغة العربية إمكان تجاوز حالة**

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٨٠) نبيل علي ونادية حجازي، **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، سلسلة عالم المعرفة؛ العدد ٣١٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥).

الركود التي تهيمن عليها. وهما معاً في حاجة إلى إرادة بناء خيار واضح في الموضوع، وهذا شأن سياسي. وهناك خيار تقني آخر يوكل لأهل الاختصاص لغاية محددة هي تركيب الروافع والقواعد الجديدة المرسومة وفق حاجات عصرنا. إن فرص التجاوز ممكنةٌ، شريطة الاهتمام بمتطلبات الراهن وأسئلة التحول التي بناها مجتمع المعرفة.

٥ ـ مجتمع المعرفة ومشروعية بناء مدونة أخلاقية جديدة: في مشروعية السؤال في موضوع القيم

نجم عن الطفرة التكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، في نهاية القرن الماضي ومطالع القرن الجديد، مجموعة كبيرة من الإشكالات. وقد وقفنا، فيما سبق، أمام نماذج منها، ونتجه الآن لمقاربة تأثير هذه الطفرة في مجال القيم **لإبراز أهمية إطلاق جدل وحوار في شأن انعكاسات ما يجري في مجال الأخلاق، وفي مستقبل القيم داخل مجتمعاتنا.**

كانت منظومة القيم التي بناها الإنسان طيلة تاريخه، تنشأ وتتطور لمجابهة تحديات تفرزها أوجه التحول والتطور التي عرفها هذا الإنسان. ومن المعلوم أن منظومات القيم تضيق نتيجة التحولات الصانعة لوقائع جديدة وإشكالات جديدة، حيث يتطلب الأمر **إنجاز عمليات في المواءمة** والتجديد والتطوير، لضبط مسيرة التحول في علاقاتها بأنظمة القيم. ومن المؤكد أن المسألة الأخلاقية تزداد في مجتمع المعرفة تعقيداً، وقد أصبحت اليوم تتمظهر في مستويات عديدة من أوجه الحياة. إنها موصولة **بقضايا التنمية** في عالم مليء بالتناقضات وأشكال الصراع الجديدة والمتوارثة. وهي موصولة أيضاً **بسؤال المساواة في داخل النوع الاجتماعي، وشؤون العمالة والهجرة، ومواجهة «لوبيات» الفساد القديم والمستجد**، خاصة في حلبات **شبكة المعرفة**، حيث بدأت تنشأ جرائم جديدة في قلب مجتمع المعرفة وباستعمال وسائطه، واختراق أنظمته برموز مزورة يتم تركيبها بآليات الإبداع نفسها التي صممتها، نذكر منها: الغش المصرفي، سرقة

المعلومات الشخصية، التصوير غير المشروع بالهواتف المحمولة... إلخ.

يضاف إلى ذلك كله، ما فجرته **تكنولوجيا المعلومات** من قضايا جديدة موصولة بمسائل **الهندسة الوراثية**[٨١]، حيث أصبحنا اليوم أمام إشكالات أخلاقية لا تجد في مدونات القيم القديمة، ما يمكّننا من بناء تصورات مساعدة في عمليات مواجهتها، وإيجاد الحلول الملائمة لها[٨٢]. إن **أخلاق التعامل مع البيئة** التي أصبحت جزءاً من منظورنا الجديد للعالم، **وأخلاق النظام المعلوماتي الجديد**، تستدعي بناء مضامين جديدة لمفاهيم **الحرية والمساواة والأمن والثقة**، وهي المفاهيم التي استوعبت في الماضي دلالات محددة، وتقتضي اليوم إنجاز محاولات في إعادة بنائها في ضوء مستلزمات التحول الجاري في مجتمعات المعرفة[٨٣].

صحيح أن هناك إجماعاً في بيانات المؤسسات الدولية الهادفة إلى تشخيص جوانب من التحولات الجارية في عالمنا تم بناؤها في **موضوع ربط مجتمعات المعرفة بمنظومة القيم الإنسانية الأساسية، أي في الحرية والمساواة والعدالة والتضامن، وكذلك احترام التنوع الثقافي**، وصحيح أن هذه القيم مثبتة في **أجيال حقوق الإنسان المتتابعة أيضاً**، الأمر الذي يمنحها صفة **القاعدة المركزية في مدونة القيم الجديدة**، إلا أن الأمر الذي يدعو إلى السؤال هنا هو: هل يمكن الاكتفاء بالدلالات ذات الصلة بروح هذه المواثيق الحقوقية ومنظومتها في ضوء الأوضاع الجديدة الناشئة؟

إذا كنا نعرف أن الدلالة الفلسفية المتوارثة عن مآثر عصر الأنوار، هي التي **منحت شحنات المعنى** للمفردات التي ذكرنا، فكيف

---

(٨١) *Vers les sociétés du savoir.*

(٨٢) Conférence européenne «Ethique et droits de l'homme dans la société de l'information, Strasbourg. France».

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

نواصل التفكير اليوم، في قيم القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كان العالم آنذاك في بداية انطلاق الثورة الصناعية الأولى، وحيث شكل المشروع الفلسفي الوضعي أقصى صور الطموح الإنساني؟

إن مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات يمارسان اليوم في العالم **عمليات في التجاوز البنَّاء** مولِّدة لآفاق جديدة وطموحات جديدة، الأمر الذي يتطلب **إعادة بناء مدونات القيم الحقوقية الفردية والجماعية بمضامين مكافئة وملائمة لما يجري**. فالمسافة بين الدلالات المتوارثة، وما يقع من **انفجار معلوماتي وتحول معرفي وثورة متصاعدة** في مجال الكشوف العلمية الدقيقة وفي حياة الإنسان، **يدعونا إلى بلورة دلالات جديدة مستوعبة لروح التغير ومنطق التحول المعرفيين**[٨٤].

لا مفر إذاً من اقتراح مشروع مدونة جديدة لأخلاقيات مجتمع المعرفة. ومشروع مدونة أخلاق مجتمع المعرفة الذي صدر عن اليونسكو في سنة ٢٠٠٧، يندرج في هذا الإطار. وقبل تقديم تصورات في باب الدفاع عن هذه المشروعية الجديدة، وإبراز أهم مقوماتها، نتجه إلى تقديم عملية جرد لأهم المكاسب المتحققة في هذا الباب، والتي نفترض ضرورة تطويرها جواباً عن التحديات والأسئلة التي تطرحها مجتمعات المعرفة[٨٥].

نحو تركيب نظام في القيم مطابق لمجتمعات المعرفة

شكّل إعلان **الحق في التنمية** سنة ١٩٨٦ نقلة نوعية قوية في سياق المواثيق الدولية، وخاصة في دعامته الرامية إلى ضمان تكافؤ الفرص في موضوع الوصول إلى الموارد الأساسية **المتمثلة في التعليم**

---

(٨٤) عبد الرزاق الدواي، «مجتمع المعرفة وشرعية بناء نظام أخلاقي جديد،» وقد أعد هذا البحث في سنة ٢٠٠٨ كورقة خلفية في إطار مشروع: تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩).

(٨٥) Conférence européenne «Ethique et droits de l'homme dans la société de l'information, Strasbourg. France».

والصحة والغذاء والسكن والعمل والتوزيع العادل للدخل(٨٦). وقد تعزز الإعلان المذكور بوثيقة ثانية تضمنت برنامج عمل فيينا سنة ١٩٩٣، وأضافت إلى الحقوق الواردة في الإعلان الأول الاعتراف بالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جراء الترابط فيما بينها، حيث يعزز كل منها الآخر(٨٧).

ينبغي ألا نغفل هنا الإشارة إلى أن البيانات المذكورة لم تكن سهلة التحقق، فقد استغرق العمل في إعدادها بالصورة التي تبلورت بها، ما يزيد على أربعة عقود من التداول. كما ينبغي ألا نغفل أيضاً، الوقوف أمام المؤشرات الفعلية التي تعكسها مظاهر الصراع الجارية اليوم في العالم، حيث لا نجد أنفسنا أمام معطيات تعبر عن تحويلنا مضامين البيانات المذكورة إلى أفعال صانعة لنمط العلاقات التي تجري في العالم. بل إننا نواجه مفارقة كبرى تتمثل في التقابل الموجود بين إعلانات المبادئ والتوقيع عليها، وما يجري فعلياً على أرض الواقع. فنحن، في المحصلة، أمام إعلانات تكذبها الأفعال وتلغيها الوقائع، لتظل مجردَ أملٍ في مسلسل الحد من أشكال الخلل في العلاقات الدولية، وهو خلل محكوم، كما نعرف، بمنطق مختلف تماماً عن منطق الواقع(٨٨).

يحق لنا إذاً، ونحن نعاين ما يجري من صراع عنيف في الواقع، أن نقول إن وعود المجتمع الدولي في موضوع مجتمع المعرفة، لا تعادل حجم ما يجري من تعميق وترسيخ للفجوات القائمة بين مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب. ذلك لأن إشكالية التفاوت تصنع اليوم وقائع رمزية تمارس بدورها عمليات سيطرة رهيبة على منافذ المعرفة

---

(٨٦) *Le Droit au développement 2007.*

(٨٧) إعلان وبرنامج عمل فيينا (جنيف: منشورات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ١٩٩٣).

(٨٨) كمال عبد اللطيف، «العرب والعالم: نحو تواصل متكافئ ومنتج،» في: عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات.**

وأبوابها، أي أنها تمارس عمليات في **التهميش والعزل والخنق**، الأمر الذي ركّب مزيداً من التباعد بل التجافي بين دول العالم، ولا سيما بين العالم الغني والعالم الذي ما يزال في طور النمو.

إن الغرب والولايات المتحدة الأميركية، ما زالا في مواقفهما مما ذكرنا **خارج الوضوح العالي بلغة المعلومات**. إنهما يتحدثان أكثر من لغة، ولا يجدان فيما يصدر عنهما من مواقف أي تناقض. وهما بسلوكهما هذا يساهمان في توليد صور أخرى من العلاقات غير المتكافئة في داخل العالم. وقد شخص هذه المسألة بكثير من الدقة تقرير اليونسكو **نحو مجتمعات المعرفة** لسنة ٢٠٠٥[٨٩]. كما أن **الإعلان العالمي حول التنوع** (٢٠٠١) الذي اعتبر أن **حماية التنوع الثقافي حق من حقوق الإنسان، دعا، في الوقت نفسه، إلى النظر إليه كمطلب أخلاقي ينبغي احترامه**[٩٠].

أما الموضوع الذي يفجر سؤال الأخلاق في مجتمع المعرفة بدقة أكبر، فهو موضوع **حدود الابتكار في مجال البيولوجيا وعلوم الحياة**. إن كشف **الجينيوم** الذي يعد اليوم من أكبر مكاسب العلم والتكنولوجيا في عصرنا، دفع البعض إلى إعادة إطلاق ما يعرف **بالانتقاء الجيني** في إطار ما يسمى بـ «**النزعة الليبرالية لتحسين النسل البشري**»، حيث يتم التفكير في مجموع الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا الحيوية وفتوحاتها المتسارعة في مجال المساعدة على **إنجاز تشخيص مبكر للجين المخصَّب صناعياً**، قبل زرعه **في الرحم**[٩١]. فقد عالج فرنسيس فوكوياما في كتابه الصادر سنة ٢٠٠١ بعنوان: **نهاية الإنسان: عواقب الثورة البيوتكنولوجية**، **علاقة الثورة الجديدة في التكنولوجيا الحيوية**

(٨٩) *Vers les sociétés du savoir*, pp. 31-33.

(٩٠) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **الإعلان العالمي حول التنوع** ([باريس: اليونسكو]، ٢٠٠١).

(٩١) المصدر نفسه، ص ٧٨، و

Francis Fukuyama, Our Posthuman Future: Consequences of the Biotechnology Revolution (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2002).

بمنظومة القيم، محاولاً إبراز أهمية الموضوع، وملحاً على ضرورة إيجاد قواعد محددة لتوجيه مساراته[٩٢].

نقف اليوم إذاً، أمام عالم جديد تطرح مكاسب مجتمع المعرفة فيه أسئلة عدة لا مفر من المشاركة في إيجاد مخارج لها. **فهل نتجه اليوم لنكون غداً مجرد ضحايا لثورة تكنولوجية ناعمة وعاصفة؛ ثورة يصعب علينا إيقافها أو تحويل مجرياتها؟ أم أننا ما نزال نفكر في مجتمعات المعرفة بوسائل في النظر ومنظومات في الأخلاق لا تكافئ ما حصل في العالم من تغير؟**

جواباً عن السؤالين السابقين، نفترض ضرورة التشبث ولو موقتاً بالأفق والمبادئ التي دافع عنها **الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان**، الصادر عن اليونسكو سنة ٢٠٠٥. ففي هذا الإعلان، كثير من المقدمات الهادفة إلى **دعم مكانة المعرفة وتعزيزها باعتبارها الوجه الأكثر تقدماً، وباعتبارها تهدف إلى تسخير ثمار التقدم العلمي لخدمة مصالح الإنسان**[٩٣].

ولا بد من القول هنا، **إن مجتمع المعرفة في حد ذاته ليس خيراً مطلقاً ولا شراً مطلقاً**. إنه مرحلة متطورة من مسيرة تقدم البشرية، ومعارف هذا المجتمع يمكن أن تُسخَّر لتعميم منافعه وأهدافه النبيلة، كما يمكن أن تكون وسيلة للاحتكار والمنافسة الضارية المفضية في الأعم الأغلب إلى **توسيع الفوارق والفجوات بين المجتمعات البشرية. ومن هنا تغدو الحاجة ماسة إلى تخليق هذا المجتمع، وإضفاء البعد الإنساني على نشاطه.**

ينبغي إذاً، أن يتجه الجهد الجماعي **نحو بلورة مدونة أخلاقية، مستوعبة لروح المدونات القديمة، ومستوعبة قبل كل شي للمتغيرات**

---

(٩٢) Jürgen Habermas, *The Future of Human Nature, On the way to Liberal Eugenics?* (2001) (Cambridge: Polity Press, 2003).

(٩٣) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان** ([باريس]: اليونسكو، ٢٠٠٥).

الجديدة التي فجرتها ثورة غير مسبوقة في فضاءات المعرفة وشبكات التواصل المعاصر. إن جيلاً جديداً من الجرائم والتناقضات الأخلاقية يواكب الثورة الجارية، ويحدد جوانب من تداعياتها، حيث نواجه كثيراً من القيم المزدوجة التي تتحكم في مظاهر العلاقات الدولية، الأمر الذي يستعجلنا لإنجاز العمل الرامي إلى بلوغ عتبات من التوافق والتوازن، الصانعين والضامنين لعلاقات دولية أكثر إنسانية. وفي هذا الإطار نُشَدِّدُ على أن التأطير الأخلاقي الجديد لمجتمعات المعرفة، يقوي في نظرنا الأمل في بناء عالم إنساني أكثر ازدهاراً، وخاصة عندما تحتل فضيلة التضامن وفضيلة التقاسم المسنودتين بالتشارك والتواصل، الأرضية الداعمة للآمال التي نصوب النظر إليها.

٦ ـ مجتمع المعرفة وتوسيع دوائر المشاركة السياسية

عالجنا في محور إشكالات الراهن في مجتمعات المعرفة، مجموعة من القضايا التي نعتبر أنها تساعدنا على الاقتراب من بعض أسئلة هذا المجتمع، وتقربنا في الآن نفسه، من مآزقه في الخطاب وفي الأفعال الصانعة لملامحه العامة، والمؤسِّسة لكثير من مكاسبه وأوجه الخلل القائمة أو المنتظرة في سياقاته المتعددة. وقد عملنا على تنويع عينة الإشكالات بهدف بناء وعي مساعد على تشخيص نقدي لكثير من مظاهره وتجلياته. ولم يكن هدفنا من وراء عينة الإشكالات التي توقفنا عندها الإحاطة بمختلف جوانبها، بل رصد العوائق والصعوبات التي تطرحها هذه الإشكالات في مسلسل الطفرة المعلوماتية الصانعة لكثير من جوانب مجتمع المعرفة، أكان في مستوى تطور بناه في الاقتصاد، أو في مجالات الاتصال والمعلومات، أو في مستوى التداعيات الموصولة بعالم القيم، خاصة ونحن نعيش اليوم في عالم ارتفعت فيه الحدود وسقطت الحواجز.

نتجه الآن الى مقاربة إشكالية أخيرة، نعتقد أنها تضعنا أمام التحولات السياسية في مجتمعاتنا العربية، حيث ما يزال مشروع الإصلاح السياسي مطلوباً بكثير من القوة، في مجتمعات تروم،

بدرجات متفاوتة، بناء ما يؤهلها لولوج مجتمع المعرفة، وبناء المؤسسات والتشريعات ومختلف البنى التحتية اللازمة لذلك.

الحق في الحرية والحق في المعرفة

ننطلق هنا من مسلمة ترى أن عدداً كبيراً من قيم مجتمع المعرفة ومنجزاته، لا يمكن فصلها عن فضاءات الحرية وبناء التعاقدات الاجتماعية الداعمة لدولة الحق والقانون التي نفتقدها في أغلب البلدان العربية، على الرغم من أن العمل على تحقيقها يجري، بإيقاعات متفاوتة، في معظم هذه البلدان ومنذ عقود عدة.

لا نمنح المشروع السياسي الديمقراطي في هذه المسلمة امتيازاً مطلقاً. ففي هذا المشروع، في صيغه العديدة الحاضرة في المشهد السياسي العالمي، نواجه الكثير من الإشكالات التي تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومة السياسية الديمقراطية. كما أن التوظيفات الجارية في دائرة الصراع الدولي، في موضوع التلويح بإقامة «مجتمعات للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان» في كثير من البؤر في العالم، بما فيها المشرق العربي، لا تتوافق ولا تنسجم مع مبادئ التحديث السياسي، وروح الرسالة الديمقراطية في ممارسة السلطة[٩٤]. إنها لا تحترم الاختلاف والتنوع، وتكتفي بتحويل الإصلاح السياسي إلى مجرد وصفة سطحية وتقنية جاهزة. ولم يكن الأمر كذلك في تجارب التاريخ القريبة والبعيدة، حيث يشكل التحول نحو الديمقراطية في تجارب متنوعة، محصلةً لخبراتٍ طويلة ومُنتجة لآليات في العمل تعبد الطريق الملائم لبلوغها.

إننا ننطلق ونحن نفكر في مشروعية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، من التأكيد على الإجماع الحاصل في هذا الباب، ذلك أن القمة العربية في تونس سنة ٢٠٠٤ أعلنت في بيانها الختامي،

---

(٩٤) عبد اللطيف، العرب في مواجهة حرب الصور، ص ٣٦.

إجماع القادة العرب على تعميق أسس الديمقراطية، من أجل توسيع المشاركة في صنع القرار واحترام حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك يستطيع المراقب للحياة السياسية في المجتمع العربي، أن يتبين طبيعة الصراعات السياسية التي تخوضها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم الإصلاح السياسي الديمقراطي وبصور متنوعة، حيث أثمرت هذه النضالات في الآونة الأخيرة، **خطابات تدعو إلى التوافق في موضوع الانتقال الديمقراطي السلمي في وطننا الكبير.** إلا أن هذا كله يكشف، في الآن نفسه، **استمرار المخاتلة في الخطاب، ونقصد بذلك مواصلة الحديث بمنطقين ولغتين، وهذا ما يساهم في بناء صور أخرى من التلفيق.** وقد زادت هذه المسألة قوة بانخراط القوى السياسية التي توظف الشعارات الدينية في العمل السياسي. كما أن التوجهات التي تقفز على معطيات الواقع في مجتمعاتنا، لا تدرك جيداً أن المشروع السياسي الديمقراطي في الغرب، تَشَكَّل في سياق تجارب تاريخية طويلة، بل إنه ما زال في طور إعادة التشكل، وهو يواجه التحديات الجديدة، التي يطرحها اليوم مجتمع المعرفة. ومعنى هذا أن مقتضيات مواصلة الدفاع عن الإصلاح السياسي تدعونا إلى مزيد من بذل الجهد لتمكيننا من بلوغ **مجتمع الحرية الذي يساهم في تأهيلنا للانخراط بصورة منتجة في مجتمع المعرفة**[٩٥].

إن إيماننا بأن توسيع دوائر الحرية في مجتمعاتنا يؤهلنا لإعداد عدَّة التمكين الأمر الذي يساعد في عمليات توطين آليات مجتمع المعرفة وقيمه. ففي هذا الإطار بالذات، ونظراً إلى أن منظومة الإصلاح السياسي في الوطن العربي تبني منذ عقدين من الزمن **الجيل الثالث من مفردات الإصلاح السياسي** بعد فشل مشروع النهضة في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن العشرين ولا سيما في مصر، ثم فشل الجيل الثاني من مفردات الإصلاح التي تبلورت بعد هزيمة

---

(٩٥) كمال عبد اللطيف، «من الحريات إلى باب الحرية: المماثلة التاريخية ووعي الذات،» في: عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات.**

١٩٦٧، فإن النخب السياسية العربية اتجهت في نهاية القرن الماضي، إلى إعلان مفردات أخرى غايتها بناء نوع من الإنتقال الديمقراطي المتوافَق بشأنه، والمبني بإرادة الجميع، لتخطي مظاهر التراجع والخلل السائدين في كثير من مظاهر الحياة السياسية العربية[(٩٦)].

الحرية ومجتمع المعرفة: في رفع السببية وتأكيد التلازم

سبق أن أوضحنا في سياق حديثنا عن المرأة العربية ومجتمع المعرفة، أننا لا نقيم سببية بين الإصلاح السياسي القائم على توطين قيم التحديث والديمقراطية، وبين ولوج مجتمع المعرفة. إلا أن رفع السببية لا يعني استحالة تحقق ما نرى أنه عامل مساعد ومعزز لانخراطنا في عمليات تملك القيم والمكاسب الجديدة لعصرنا. لم نلتفت بعد إلى أنظمة العمل والتنافس الجديدة التي ولّدتها تقنيات المعلومات، وساهمت في ترسيخها أنظمة التعليم الجديد، وفضاءات الإبداع المفتوحة على تحقيق كثير من المعطيات، المعزّزة لآمال الإنسانية في تنمية شاملة، لنتمكن من مواجهة التحديات القديمة والجديدة التي ما فتئت تعرقل آمالنا في امتلاك القوة والمعرفة.

إن تجاوز الفجوات القائمة الآن في أنظمة المعرفة، وتخطي أدوارها السلبية في مجتمعنا، تستدعي الحاجة الملحة والمستعجلة إلى مواصلة الجهد لابتكار مخارج مساعدة في موضوع الإصلاح السياسي. ولا علاقة لموقفنا هذا بدعاوى الحرية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأميركية وهي تتجه لاحتلال العراق، لأن الوضع في العراق اليوم، كما نتصور، مرهون بحصول التحرير ثم الحرية فالإصلاح السياسي. إن الأمر أعقد مما يتصور الذين يباشرون الهيمنة على العالم، باحتلالهم الأمكنة واستغلالهم الثروات في زمن الاقتصاد

---

(٩٦) ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي،» جون ووتربوري [وآخرون]؛ إعداد غسان سلامة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

اللامادي والثروة المعرفية. وإذا كان من المؤكد أنهم يوظفون في حروبهم الاستباقية آليات مستمدة من مكاسب العصر الجديد، فإن شعار الإصلاح الذي يعلنونه لا علاقة له بروح الأفعال التي ارتكبوا وما زالوا يرتكبون في المشرق العربي، وفي كثير من مناطق العالم.

إن أهمية الموقف الذي تضمنه تقرير اليونسكو عن مجتمعات المعرفة (٢٠٠٥) في لحظة إبرازه أهمية الديمقراطية، تأتي من كونه قارب المسألة بشمول، فتحدث عن أهمية تجديد الأمكنة العامة الديمقراطية في مجتمعات المعرفة، الأمر الذي يكشف أن معضلة الإصلاح الديمقراطي في تصور محرري التقرير، معضلة كونية. إن إصلاح النظام السياسي الديمقراطي معروض أمامنا وأمام الآخرين ممن تصورنا دائماً رسوخَ تجاربهم في الديمقراطية. وفي هذا السياق، أبرز التقرير المذكور أهمية الديمقراطية التقنية، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من تقنيات المعلومات في مجال الممارسة السياسية(٩٧) ويندرج هذا الموقف ضمن الشكوك الكثيرة التي تثار دائماً في موضوع عدم ملاءمة نظام الحكم الديمقراطي لمجتمعات ما بعد الحداثة، إذ يرى بعض الدارسين أن ما تبقى من عمر الديمقراطية في أوروبا قصير. ويستند أصحاب هذا الموقف إلى التناقضات الداخلية والخارجية للدول الموسومة بكونها ديمقراطية وقوية(٩٨). ويستند بعض الذين يتوقعون سقوط الديمقراطية في الغرب إلى غياب المرجعية الأخلاقية في النظر وفي الممارسة، إضافة إلى القيود الجديدة التي باتت توضع أمام الحريات، وإلى القيود الصانعة للجماعات المهمشة داخل هذه المجتمعات. وإذا كانت الملاحظات السابقة تخص في العمق ما يجري في العالم المتقدم، فإن مشكلتنا في الوطن العربي تتعلق أساساً بلزوم مواصلة العمل على توسيع دائرة الحرية والحريات. وداخل هذا الأفق،

---

(٩٧) *Vers les sociétés du savoir*, chap. 10

(٩٨) Yves Sintomery, *La Démocratie impossible? Politique et modernité chez Weber et Habermas* (Paris: La Découverte, 1991).

عالج تقرير اليونسكو (٢٠٠٥) **المسألة الديمقراطية في البلدان العربية، مؤكداً أهمية مواصلة الجهد لبلوغ مرمى الإصلاح السياسي في مجتمعنا**[٩٩] الأمر الذي يفيد أن معاركنا في الوطن العربي مركّبة، لأننا نواجه تحديات مركبة[١٠٠].

ويمكن الملاحظ المهتم بنوعية التحولات السياسية التي صاحبت وتصاحب صور استيعاب تقانة المعلومات في المجتمعات العربية في العقدين الأخيرين (نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة)، أن يتبين درجات توسيع دوائر المشاركة في الحياة السياسية ومطالبها الراهنة في المجتمعات العربية. فقد اتخذت الدوائر المشار إليها أشكالاً جديدة في منتوج تقانة المعلومات، تمثلت في نشأة ظاهرة المدونات التي تقدم في المجال السياسي بالذات فضاءً افتراضياً مفتوحاً **للجدل في شأن قضايا الحرية وحقوق الإنسان.** كما أن صفحات الفيسبوك وأشكال المواقع الإلكترونية الجديدة، بدأت تخوض في قضايا **الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي** في أكثر من ساحة عربية، وفي الساحات العربية فيما بينها، الامر الذي يؤهل مرتكز تقنية المعلومات بقدراتها الهائلة على التواصل، **ليكون لهم شأن مهم في تأهيل الشبان لتحويل الأدوات الجديدة في التواصل إلى أدوات لا يتم فيها الاكتفاء بتوسيع المشاركة السياسية، وهو أمر مطلوب، بل بصوغ برامج في العمل نفترض أن يكون لها مفعول كبير في تقوية الجيل الثالث من أجيال الإصلاح السياسي في الثقافة السياسية المعاصرة**[١٠١].

إن ولوج باب المعرفة الذي يشكل اليوم سمة العصر الكبرى، يعني أننا مطالبون بتحقيق خطوتين في الآن نفسه: **خطوة التصالح مع ذواتنا بتشخيص عِلَلِها وأوجه عَطالتها، وخطوة التصالح مع العالم**

---

(٩٩) *Vers les sociétés du savoir.*

(١٠٠) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

(١٠١) عبد اللطيف، العرب في مواجهة حرب الصور.

بالانخراط في التعلم من منجزاته ومكاسبه. والخطوتان معا تستدعيان كثيراً من الجرأة والمغامرة، لكن من مِنَّا يُنكر أهمية الجرأة والمغامرة في صناعة التاريخ؟

خلاصات

لم تكن عملية ضبط مفهوم «مجتمع المعرفة» ومرادفاته بسيطة، ولم تكن عمليات الإحاطة بالمفاهيم المتصلة بها متيسرة، بحكم ما أوضحنا في مستهل هذا العمل. لقد استعنا بعملية تركيبية وضعتنا أمام جملة من التشخيصات التي جعلتنا نقترب من المفهوم وأخواته، كما نقترب من حركيته وتفاعلاته وانفلاتاته. وقد حرصنا، لتجاوز ذلك كله، على إجراء عملية ترجيح واعية؛ فرجحنا تسمية مجتمع المعرفة من دون إغفال الإشارة إلى لزوم القطع مع أمرين: الإيحاءات الدلالية الموروثة من مفردة قديمة (المعرفة)، والإيحاءات الوضعية لاستعمالات شائعة تكتفي بمرادفة المعرفة بالعلم في دلالاته الحديثة مع ترجيح المنزع الوضعي. وما تبقى بعد ذلك، جاء في صورة إثباتات منحت القطبين التكنولوجي والاقتصادي ما تمنحه المرآة للواقف أمامها. ذلك أن مجتمع المعرفة القائم على الابتكار، يصنع تجلياته الاقتصادية الجديدة بفعل التطور التكنولوجي ومفعوله، ويجد له انعكاسات مهمة في المجال الاقتصادي بصيغه الجديدة التي أصبحت تتحدث عن الاقتصاد مفردة بمفردة مركبة الاقتصادات الجديدة.

لقد استبدلنا الترادف بالتفاعل، بحكم أنه يعين بصورة أفضل روح العلاقة القائمة بين المفردات التي تنتظم في إطارها الخطابات في موضوع مجتمع المعرفة. وتوقفنا أمام منزعين كبيرين يشكلان الخلفية المرجعية الناظمة لخطابات مجتمع المعرفة. تمثل المنزع الأول في الرؤية الوضعية، وحدد الثاني مقدمات النيوليبرالية في تمظهراتها الجديدة. كما حاولنا توصيف جوانب من هذين المنزعين لكشف الأبعاد الإيديولوجية للخطاب، والوقوف على بعض مفارقاته وصور تناقضه مع الواقع.

أما في محور **إشكالات الراهن**، فقد توقفنا أمام عينة تقاطعت فيها مجموعة من الأسئلة المطروحة في مجتمع المعرفة، مع التركيز على الإشكالات **التي نفترض ضرورة بلورة تصور عربي في موضوعها، يتمم جهد الآخرين هنا وهناك، كي نساهم في إغناء الحوار في موضوعات مشتركة.**

إن الموقف من ثنائية **الهوية والعولمة**، والموقف من **اللامساواة في داخل النوع الاجتماعي، ثم تحديات التقنية المعلوماتية وتداعياتها، والعناية بسؤال القيم وأسئلة الإصلاح السياسي في مجتمعنا، يضعنا ذلك كله مباشرة أمام سؤال البحث في مجتمع المعرفة الذي نتجه صوبه**، لأن الانخراط في المجتمع المذكور لا يتم بنقل التكنولوجيا وحدها، ولا يكون بقبول الأمر الواقع بصورة تابعة، بل **إن الانخراط المنتج، في تصورنا، يقتضي بناء رؤية نقدية شاملة في الموضوع، لا تغفل أن السلع والأدوات المعرفية والتقنيات تُخفي قيماً، وأنها تصنع قيماً، وأن التطور الانتقالي الذي نَعْبُرُهُ يتطلب كثيراً من المعرفة واليقظة**، ويقتضي التواصل والتفاعل. ومن المعروف أن تحقيق ذلك يستدعي أولاً وقبل كل شيء بناء المرتكزات الحاضنة والمؤسسات الراعية.

جمعنا في عرضنا بين **تقديم المعطيات والتفكير فيها في الآن عينه**، لأننا نواجه، كما قلنا، موضوعاً مركباً، نتوخى من ورائه **تشخيص واقع مجتمع المعرفة، وتشخيص الأداء المعرفي العربي الهادف إلى بلوغ هذا المجتمع**. وقد مكنتنا هذه الطريقة من ركوب آلية في المقاربة قربتنا من أوضاعنا المعرفية، والأوضاع الأخرى التي نأمل في بلوغها. **وقد أتاح لنا التفكير في المفاهيم والمرجعيات، وكذلك التفكير في بعض إشكالات الراهن في مجتمع المعرفة**، أن نواجه قضايا نظرية وتاريخية معقدة. وسمح لنا، في الوقت نفسه، بالتوقف أمام أمرين يحضران بصورة بارزة ومكررة في جوانب عدة من مجتمع المعرفة الذي قمنا برسم مجموعة من معالمه وأبعاده. **الأمر**

الأول، يتعلق بما يمكن أن نطلق عليه **آليات التنميط**، وهي آلية تتجه في العمق لتركيب نموذج معرفي واحد محكوم بطفرة تكنولوجية عالية ومتواصلة، في عالم نفترض أنه بالضرورة متعدد. ويترتب على الآلية المذكورة ما يولد **هيمنة متصاعدة للمجتمعات المتقدمة** التي باتت تضيف إلى قوتها الاقتصادية **قوة المعرفة وقوة اقتصادات المعرفة**، وهي قوة تصنع اليوم إمكان التحكم بصيغ جديدة في العالم، وفي خزائنه المادية وأنظمته الرمزية. **أما الأمر الثاني** فيتعلق بما أطلقنا عليه في هذا العمل مخاطر **تقنية بلا قيم**، أي تقنية صانعة لملامح عصر جديد يصعب التكهن اليوم بما سيتولد عنه في المدى المتوسط، وهو ما **يستدعي التفكير الجماعي في مستقبل الإنسان والمعرفة**. نصرح بهذا حتى لا تؤدي الروح الميكانيكية المتسارعة، في عصر التقنية الذكية، إلى نتائج مختلفة عن الأهداف المتوخاة من تطوير المعرفة وآلياتها في **باب الانتصار للتنمية الإنسانية، ولتحقيق كرامة الإنسان، وتعزيز قدرته التي لن تتسع إلا بمزيد من معرفته قوانين الطبيعة والمجتمع**[١٠٢].

إن الاحتياطات التي أوردناها في نهاية هذا العمل، والتي رافقت عمليات بنائه وتملك معطياته، **لا تندرج في باب الخوف من ولوج مجتمع المعرفة، بقدر ما تروم المشاركة في صوغ الأسئلة والتحديات الجديدة التي يولدها مجتمع المعرفة الناشئ في عالم بلا حدود**.

---

(١٠٢) *Vers les sociétés du savoir*, p. 8.

الفصل الثاني

الإيديولوجي والمعرفي
في تقاطع الواقعي بالطوباوي

تقديم

١ ـ هناك إجماع بين الدارسين على **غموض مفردة إيديولوجيا،** وعلى **أهميتها في الوقت نفسه.** وهذا الإجماع تؤكده المعطيات التي رُكِّبت عن الكلمة منذ البدايات الأولى لاستعمالها في نهاية القرن الثامن عشر وإلى يومنا هذا، على الرغم من التراجع الذي عرفته درجة تداولها في السنوات الأخيرة. **وقد تضاعف الغموض، في نظرنا، بسبب العناية الكبيرة التي نالها المفهوم في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.** بل إننا نستطيع القول إن أشكالَ الاستخدام والتوظيف التي عرفتها المفردة في الأدبيات السياسية النضالية، منحتها **دلالات تتسم بكثير من القلق،** فغاب عنها **التشبع المعرفي** الذي نفترض أنه **يمنح دلالة المفردات صلابة نظرية، كما يمنح الكلمات الوضوح اللازم للمساهمة في عملية بناء التصورات والمواقف.**

يحدد الزوجان **(إيديولوجيا/معرفة)** موضوعاً مركباً، لا يمكن مقاربته بصورة يتم فيها عزل المفردتين، لأن الجمع بينهما في صيغة إشكالية يفيد موضوعاً محدداً، مختلفاً عن موضوع التفكير في كل منهما على حدة، وفي مسألة التفكير فيهما كثنائية محددة لأفق في الفكر موصول بإشكالات ذات ارتباط وثيق بسؤال **دور الفكر في التاريخ، وكذلك علاقة المعرفة بموضوع الصراع السياسي في المجتمع.** وقد اندرجت هذه القضايا بصورة واضحة في مشروع **الفلسفة الماركسية،** كما ارتبطت بالأدوار التي بلورتها هذه الفلسفة، في النظر إلى دور الوعي في عمليات التحول التاريخي.

واضح مما سبق، أننا سنتجنب في هذا البحث عمليات التركيب المعتمدة على معطيات المعاجم التي تعرِّف مفردتي الموضوع. وبدلاً من ذلك سنهتم **بالبعد العلائقي المتعدد** الذي بني في تاريخ الفكر المعاصر، **في موضوع إيديولوجيا/معرفة**. ومن المعلوم أن هذا الزوجين/الزوج يضعنا مباشرة في أفق **الفلسفة الماركسية** ومكاسبها في مجال معرفة المجتمع وأدوار الوعي في التاريخ بمختلف التلوينات التي عرفتها الماركسية إبان تشكلها وتطورها. فهل يعني هذا أن موضوعنا موصول أساساً بالمنجزات النظرية التي بلورتها الماركسية في هذا الباب؟

أبرزنا أن مفهوم الإيديولوجيا ارتبط في تشكله الأساس بالتفكير في الصراع التاريخي ودور الوعي في التاريخ. ولهذا السبب ارتبط بالمجال السياسي، ومجال الدراسات الإنسانية. لكن التحولات المعرفية التي تبلورت في العقود الأخيرة في داخل العلوم الإنسانية، وفي المكاسب المعرفية والمنهجية التي أثمرت، **ساهمت بدورها في إعادة إنتاج المفهوم، وإعادة إنتاج العلاقة المؤسسة في قلب ثنائية إيديولوجيا/معرفة.**

كما ساهمت في تأسيس شبكة من الإجراءات المنهجية، وخاصة في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلم السياسة، بهدف المزيد من الإحاطة بنوعية العلاقة القائمة في الوعي بين الجوانب المعرفية والمستويات الوظيفية والعملية التي تروم أن يكون للوعي دور فاعل في التاريخ. وقد قدم ماركس في سجاله النقدي مع النسق الفلسفي الهيغلي، مجموعة من العناصر التي منحت المفهوم دلالات متعددة ومرتبكة في الوقت نفسه. لكنه كان يلح، في أثناء تشخيصه الوعي الإيديولوجي الهيغلي وأفكار اليسار الهيغلي، **على ضرورة ربطه بصُور الصراع الطبقي كما تمظهرت في التاريخ، مبرزاً أدوار الوعي في تزييف وقائع التناقض والصراع في داخل المجتمع.** كما عملت نصوصه على إبراز دور الوعي النقيض المتمثل في الأسس المادية التي تهيىء التربة

الاجتماعية الصانعة للوعي القادر على إنجاز التغيير والتجاوز.

يضاف إلى ذلك، **أن ظواهر سياسية برزت في القرن العشرين رسّخت الاعتقاد بأهمية الإيديولوجيا في صناعة أحداث التاريخ الكبرى. إن انتصار النازية والفاشية وصعود الستالينية وتنامي النزعات الاشتراكية والقومية في القرن العشرين، كان، ذلك كله، يلهب حماسة الجموع ويصنع الأحداث، حيث أصبحت الإيديولوجيات تفعل فعل الجوائح في التاريخ[1]. ولعل كثيراً من التظاهرات والانقلابات في مناطق كثيرة في العالم، تعد في بعض تجلياتها محصلة الروح الإيديولوجية التي صنعت من الوعي الجماهيري كتلة دافعة وصانعة لمتغيرات عدة.**

٢ ـ يُعْنى هذا البحث برصد العلاقة القائمة بين **الإيديولوجي والمعرفي**، ولأننا نتصور صعوبة الفصل بينهما، على الرغم من وعينا بأن المعرفة المتعلقة بالطبيعة يمكن أن يغيب عن بعض مراحلها في الإنتاج والبناء النظريين البعد الإيديولوجي، فإننا نعتبر، في الوقت نفسه، **أن المعارف الإنسانية بأشكالها المختلفة، تستحضر الغائية الإيديولوجية بصورة أو بأخرى.**

لن نعرض هنا الدلالات المعجمية الخاصة بكل من المفردتين إيديولوجيا/ معرفة، لأن الربط بينهما في هذا البحث، يطرح إشكالاً مركباً لا نتصور أي فائدة من مقاربته من زاوية قاموسية تُعنَى بالحمولة الدلالية المتنوعة لكل عنصر من عناصر الإشكالية التي يروم الموضوع إعادة تأسيسها في ضوء معطيات الفكر المعاصر. **إن المشكل منذ البداية مشكل ثنائية مركبة في بنيتها العامة**، حيث يرتبط البعد الإيديولوجي بمحتوياته المعرفية، ويتم ترتيب هذه الأخيرة في سياق الأهداف المتوخاة من المعارف في التاريخ.

لا جدال إذاً في وجود صيغ من الترابط والوصل بين الخطاب

---

(١) محمد سبيلا، **الأيديولوجيا: نحو نظرة تكاملية** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢)، ص ٨.

الإيديولوجي وخطاب المعارف المتنوعة. وإذا كنا سنتجه في سياق هذا البحث، إلى إبراز بعض الفوارق والتمايزات، فإن عملنا سيكون من باب مزيد من ضبط حقول المعرفة في علاقاتها بمختلف ألوان التحيز الإيديولوجي التي تضمرها المعرفة أحياناً وتكشف عنها أحياناً أخرى.

سنركز في بحثنا على معطيات نظرية تنتمي إلى مجالين، يتعلق أولهما بتاريخ المفهوم، حيث سنقوم بتقديم مختزل لأبرز اللحظات التي منحته الدلالة المُعينة لمحتواه ووظيفته في الفكر المعاصر. ونتجه في الثاني إلى مراجعة موضوعنا ومساءلته اليوم حيث تنتعش خطابات تعلن نهاية التاريخ والإيديولوجيا، كما نقف أمام الطفرة المعرفية التي تحققت في ما أصبح يعرف بمجتمع المعرفة. ولا شك في أن عملنا سيمكننا، في سياق النماذج التي سنتوقف عندها، من إدراك الفقر المعرفي الذي تعانيه الخطابات التي تستحضر البعد الإيديولوجي بصورة كبيرة. كما سنتبين الغنى المعرفي الذي تركبه المعارف والتوجهات المعرفية والتي تقلص الشحنة الإيديولوجية في أثناء بنائها للمعرفة. وكأن الامر في النهاية يضعنا أمام معادلة يقع فيها تناوب بين الإيديولوجيا والمعرفة من دون أن ينفي التناوب اختفاء الإيديولوجيا أو غياب المعرفة. ولعلنا من خلال المعطيات التي سنوردها في محاور بحثنا، نتمكن من بناء ما يقدم إضاءات مفيدة في باب التفكير في ثنائية إيديولوجيا/ معرفة.

٣ ـ إن المبررات التي تقف وراء خيارنا المنهجي في المقاربة، تعود إلى أن الحديث عن الإيديولوجي والمعرفي اليوم، لا يخضع لمنطق التقابل أو التقاطع أو التنافي. إنه يضعنا أمام موضوع ما عاد مطروحاً بالصورة التي تمت معالجته بها في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. لأن أحاديث نهاية الإيديولوجية ونهاية التاريخ، وكذلك الأحاديث المستجدة عن مجتمعات المعرفة وثورة المعرفة وتقنياتها، وهي الثورة الصانعة اليوم لآفاق جديدة في أدوار الوعي في المجتمعات الإنسانية، تعد ثورة يتداخل فيها المستوى الافتراضي

بالواقعي، وتتداخل فيها الصور بنسخها وظلالها. إضافة إلى أن الأبحاث التي أنجزها ميشيل فوكو، وهو يتحدث عن الأنظمة المعرفية والطفرات الابستمولوجية، اتجهت إلى العناية بالحوامل الصانعة للمعارف في الأزمنة الكبرى، الأمر الذي قدم نتائج مهمة في باب تركيب الأنظمة المعرفية في التاريخ. أما الأبحاث التي أنجزها بول ريكور، وهو يقرن الإيديولوجي بالطوباوي، والمعرفي بالرمزي، وكذلك الأبحاث الابستمولوجية التي تتناول اليوم درجات المعرفة في المعرفي، وأشكال تقاطع العقل والخيال، تدفعنا إلى الاحتراس من الخوض في قضايا صارت حدودها غير واضحة، بحكم التحولات الجارية في أطر المعرفة المعاصرة ومرجعياتها، وبحكم الرهانات والأسئلة الأخرى التي تبلورها تحديات مجتمع المعرفة وثورة الاتصال.

إن أي محاولة للتفكير في المفهومين بصورة مفصولة عن مجالات تمظهرهما، تواجهها صعوبات لا حصر لها، وخاصة عندما نغفل التحولات المشار إليها في حقول المعرفة، والتغيرات الناشئة اليوم في قلب الصراع التاريخي والسياسي القائم في عالمنا.

أما المقاربة العازلة التي تكتفي بكل مفردة على حدة، وتعلق سؤال العلاقة بينهما، فإنها تغفل أمراً مهماً، هو أدوار المعرفة في التاريخ، حيث أصبح من المؤكد أن المعرفة اليوم تعد القاطرة الدافعة لصناعة التنمية والتقدم في العالم، بغض النظر عن التقاطع والتداخل العلائقي القائم في قلب إشكاليتنا، بحكم أن هذا التقاطع والتداخل اليوم هو تحصيل حاصل.

ولتجاوز مأزق الصعوبات التي عدَّدنا، سنبني عملنا انطلاقاً من المحاور الآتية:

١ ـ الإيديولوجيا والواقع.

٢ ـ الإيديولوجيا والعلم.

٣ ـ الإيديولوجيا واليوتوبيا.

٤ ـ **الإيديولوجيا وأسطورة النهايات.**

٥ ـ **الإيديولوجيا والمجتمع الشبكي.**

إن ترتيب هذه المحاور المفصلية في عرضنا **ليس تاريخياً**، مع أن بعض عناصره توحي بذلك، بل إنه ترتيب يتوخى وضع اليد على مجموعة من القضايا التي لا يمكن فصلها عن موضوعنا، وعن الإشكالات التي تتمحور في إطارها القضايا الكبرى لنمط العلائق الممكنة بين المعرفي والإيديولوجي. وسنقف في المحاور المعتمدة في هذا البحث على مفاتيح نظرية وأخرى وظيفية، لنقترب من **عمليات التفكير في الإيديولوجيا، وفي وظيفة المعرفة في التاريخ**. أما المفاتيح التي نستعمل لولوج العالم المذكور فهي: **الواقع، العلم، اليوتوبيا، المجتمع الشبكي، القوة**. وفي قلب هذه المفاهيم سنتبين ملامح التقاطع فيما بينها، ثم في علاقتها بالوظائف التي توكل إليها في التاريخ. وكذلك صور التكامل والتناقض التي تجمع بعضها إلى بعض، **وسننجز ذلك في إطار توجهنا العام الذي لا يتوخى أكثر من بناء إطار نظري للتفكير في موضوعنا. ولهذا وضعنا تحت عنوانه إشارة إلى فعل التقاطع الذي يعين سمته الأساس.**

أولاً: الإيديولوجيا والواقع

يعود الفضل إلى ماركس والماركسية في بلورة معظم المعاني المتداولة في موضوع الإيديولوجية. بل إن هذا المفهوم امتلك سماته السائدة في سياق الفلسفة الماركسية، في الصور المتعددة التي اتخذتها هذه الفلسفة في الفكر المعاصر، الأمر الذي يوضح مركزية **التصورات الماركسية في بناء المفهوم، وفي تركيب تصور معين عن علائقه بالصراع الطبقي في المجتمع البورجوازي.** كما يوضح نوعية الغموض الذي ظل ملتصقاً بالمفهوم، أكان ذلك في إطار الفلسفة الماركسية، أو في سياق المدارس الفكرية الأخرى التي استخدمت المفهوم وتوخت من وراء استخدامه بناء تصورات مغايرة.

شكل مفهوم الإيديولوجيا، إضافة إلى مفاهيم الصراع والطبقة والحياة المادية والروحية وعلاقات الإنتاج والبنية الفوقية والتشكيلة الاجتماعية، شبكة من المفاهيم التي تبلور في إطارها نسيج الفلسفة الماركسية والتحليل المادي للتاريخ. وقد بنى ماركس في كتابي (الإيديولوجيا الألمانية) و(الرأسمال) وباقي مؤلفاته الكبرى التي اعتنى فيها بتوضيح أدوار الوعي في التاريخ، وعلاقته بصور الصراع الاجتماعي وأشكاله المتعاقبة عبر مراحله، مجموعة من المعطيات النظرية التي تشكل في مختلف الصيغ التي تم تبنيها في التأليف الماركسي - الذي تواصل في أعمال الفلاسفة الذين أغنوا الرؤية الماركسية - ما يقدم محاولة لرسم المعالم النظرية الكبرى لمفهوم الإيديولوجيا، وللإشكالات المتصلة به من قبيل التفكير في علاقة الإيديولوجية بالواقع، والإيديولوجيا والعلم، والإيديولوجيا والفلسفة(٢).

صحيح أن مجمل التحولات التي عرفها ماركس في إنتاجه النظري، وهو يقترب من مفردة إيديولوجيا، لم تكن منسجمة ولا متسقة، لأنها تضمنت كثيراً من الاستعارات التي عكست صور تشخيصه ونقده للإيديولوجيا. إلا أن الدرس الماركسي في هذا الباب، يجب أن يقرأ في علاقته الفلسفية باليسار الهيغلي وبالفلسفة الهيغلية، في مساعيه الفكرية الرامية إلى بلورة رؤية فلسفية مادية للتاريخ، حيث عمل ماركس على بناء مجموعة من المفاهيم والتصورات التي تحدد طبيعة الوعي في داخل المجتمعات الرأسمالية الناشئة في القرن التاسع عشر.

ارتبط تصور ماركس لمفهوم الإيديولوجيا في مؤلفاته الأولى، بنقده المحتوى الذي بناه اليسار الهيغيلي عن فلسفة الأنوار، حيث أوضح ان الإيديولوجيا هي ما ليس واقعاً، إنها تشويه وتزييف للواقع. وبيَّن أن اليسار الهيغلي كان، في أثناء نقده النظام السياسي والثقافي في ألمانيا، يرى أن فلاسفة اليسار لا يعيرون اهتماماً للواقع، ويبنون

(٢) Karl Marx et Friedrich Engels, *L'Idéologie allemande* (Paris: èditions sociales, 1968), pp. 50-51.

بدلاً من ذلك ما يعد مجرد **ضجيج إيديولوجي**. إنهم يشوهون الواقع، ولا ينتبهون إلى التغييب الذي يمارسونه وهم يُركِّبون تصوراتهم الإيديولوجية[٣]. يضاف إلى ذلك أن مفهوم الإيديولوجيا يرتبط في فلسفة ماركس، كما بينا، بتصوره لدور الوعي في التاريخ. وفي السياق نفسه نشير إلى أنه ركّب مع رفيقه إنغلز في نص **الإيديولوجيا الألمانية** تصوراً للفكر يبرز فيه أهمية العلاقات المادية، وعلاقة قوى الإنتاج السائدة في المجتمع في تشكل بنية الوعي، موضحاً أن الوجود الاجتماعي والظروف المادية (الواقع)، هي التي تُبْنى على أساسها الأفكار وأنماط الوعي وأشكال الحياة الروحية المختلفة السائدة في المجتمع في حقبة تاريخية محددة[٤].

يقف المتابع لأشكال تعامل ماركس مع مفردة الإيديولوجيا، على كثير من **صور الارتباك في تصوراته**، بحكم الطبيعة السجالية لكتاباته وخاصة كتابات الشباب ونص **الإيديولوجيا الألمانية**، حيث كان يدافع أحياناً عن **فاعلية الإيديولوجيا**، وينتقد في الوقت نفسه، **أشكال التشويه التي تمارسها على الواقع**. كما كان يستعمل في مناسبات أخرى **مفهوم القلب والانعكاس، ليشير، خاصة في كتاب الرأسمال ومؤلفاته الأخيرة، إلى الدور التابع للإيديولوجيا**[٥] مقارنة بأولوية العلاقات الاقتصادية وعلاقة الإنتاج في داخل المجتمع.

يرد مفهوم الإيديولوجيا في مختلف نصوص ماركس حاملاً **دلالة قدحية**، فهو مجرد مفعول لعلة أساس. ونقرأ في التحديدات التي ركّبها ماركس عن هذا المفهوم في مصنف **الإيديولوجيا الألمانية** ما يشير إلى أنه عبارة عن جملة من **التمثلات الحاملة لكثير من الأوهام**[٦]. وينتقد ماركس الفلسفات المثالية والفلسفات التي تصنع الضجيج

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩١.

الإيديولوجي، الذي لا يستوعب في تصوره طبيعة العلاقة القائمة بين الفكر والتاريخ (الفلسفة الهيغلية، فلسفات اليسار الهيغلي، فلسفة الأنوار)، ويعتبرها منظومات فكرية تحمل أوهاماً وتمارس **فعل تقنيع الواقع وتغييبه. ومقابل هذه الأوهام يوضح ماركس أن في الإمكان فهم الإيديولوجيات المُنتَقَدة من خلال ربطها بالمصالح الاجتماعية المادية الواعية واللاواعية**، مشيراً إلى «أن الأشباح الناشئة في العقل البشري مجرد عمليات ناتجة من مقتضيات الحياة المادية التي يمكن إدراكها وإدراك أسسها المادية من طريق التجربة». **ذلك أن الأخلاق والأفكار الروحية والميتافيزيقا، وغير ذلك من أنماط الوعي الإيديولوجي التي ترتبط بها، لا تملك تاريخاً مستقلاً، بل إنها تابعة لعلاقات الإنتاج المادي**، فليس الوعي «هو الذي يحدد الحياة، بل إن الحياة هي المحدد الأول للوعي»[٧].

نقف إذاً على نوع من التطور في تصور ماركس لمفهوم الإيديولوجيا داخل نص **الإيديولوجيا الألمانية**، كما أن هناك نصوصاً أخرى لماركس، من قبيل **بؤس الفلسفة والعائلة المقدسة**... إلخ، تقدم بدورها المفهوم ذاته، ولكن في صيغ مختلفة. ففي مقدمته المعروفة لكتاب **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي**، نعثر على استعمال لمفهوم الإيديولوجيا، فهو ينظر إليها من زاوية استيعابها مجموعة النشاطات المرتبطة بالإنتاج الثقافي، **حيث يوضح أشكال التفاعل المتبادل بينها وبين أطرها التاريخية**[٨].

نتبين مما سبق، أن محاولة ماركس في بناء دلالة مفهوم الإيديولوجيا، **منحت الحياة المادية أولوية في فهم ظواهر التاريخ المختلفة، ومن بينها ظاهرة الوعي**، فالأفكار السائدة في حقبة معينة من التاريخ، لا تكون «إلا ترجمة ذهنية للعلاقات المادية القائمة في

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٨) Karl Marx et Friedrich Engels, *Contribution à la critique de l'économie politique* (Paris: Éditions sociales, 1977), p. 78.

تلك الحقبة»[٩]. ويزداد التصور الماركسي لمفهوم الإيديولوجيا وضوحاً، على الرغم من درجات الالتباس التي ظلت ملتصقة به، عندما يربطه ماركس **بالطبقة والطبقات، والصراع الطبقي**، على الرغم من عمومية الربط وصعوبته. فقد ظل ماركس يؤمن بأن أفكار الطبقات السائدة هي الأفكار السائدة في جميع العصور. منطلقاً من **أن الطبقة هي التي تشكل القوة المادية السائدة في المجتمع، وهي مؤهلة لتركيب القوة الروحية وبنائها أيضاً**[١٠]. **وهنا نصبح أمام تصور يعلي من الشأن المادي إعلاء** يقلل من أدوار الوعي البديل المتمثل في **الإيديولوجيا النقيض**، الهادفة إلى فضح أشكال التزييف التي يمارسها الوعي الإيديولوجي في المجتمعات الطبقية. هنا نشير إلى كتابات ماركس والكتابات الأخرى اللاحقة، المندرجة في سياق التصور الماركسي للتاريخ، والتي **كانت تروم بناء قواعد جديدة لوعي يهدف إلى تجاوز مختلف صور الوعي المزيف.**

إن الإيديولوجيا قناع يخفي أساساً مادياً معيناً. وإذا كان هيغل قد نظر إلى الفكر باعتباره يمثل روح عصر ما، **فإن ماركس اعتبر أن علاقة الإنتاج تعد الروح الفعلية الصانعة للوعي بمختلف أشكاله المتنوعة الناشئة في حقب التاريخ المختلفة**. ويربط ماركس مفهوم الإيديولوجيا بمفهوم الصراع في التاريخ، ويترتب على ذلك **ربطه الإيديولوجيا بالمجتمع الطبقي**، حيث عمل في بعض مؤلفاته الأخيرة على إبراز دور البنية الاجتماعية، البنية المادية للمجتمع، في تركيب التنظيمات الاجتماعية والقواعد القانونية والأخلاقية، ومجمل الأفكار السائدة في المجتمع[١١].

نَخلص من البسط المختصر لبعض المعطيات التي قدمها ماركس في موضوع تحديد مفهوم الإيديولوجيا، إلى أن أهمية المنجز الفلسفي

(٩) Marx et Engels, *L'Idéologie allemande*, p. 27.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١١) Marx et Engels, *Contribution à la critique de l'économie politique*, p. 79.

الماركسي تَبرز في نقده صور الوعي المتعالي التي كانت تتبناها الفلسفة الهيغلية واليسار الهيغلي، حيث تَمَّ إغفال علاقة الوعي بالتاريخ وبالصراع الطبقي. إلا أن العنصر الذي يعد مصدر غموض والتباس في المنظور الفلسفي الماركسي، يتمثل في الأدوار الإيجابية للإيديولوجيا، وذلك عندما تتجه لبناء مشروع بديل من الوعي المزيف، أي مشروع الوعي التاريخي المدرِك لأسسه المادية، والموظَّف كأداة لتجاوز التمثلات والمعتقدات الوهمية.

ثانياً: الإيديولوجيا والعلم

ركّبنا في المحور الأول عناصر من الجهد النظري الذي بناه ماركس، وهو يفكر في علاقة الوعي بالتاريخ، انطلاقاً من التجربة الألمانية، ومقارنة هذه التجربة بما حصل في فرنسا وبريطانيا في القرن التاسع عشر حين نجحت الثورة السياسية في فرنسا، وبرزت الملامح الأولى للثورة الصناعية في بريطانيا. وننتقل الآن إلى بناء مساهمة نظرية أخرى تندرج في أفق الفلسفة الماركسية ذاتها. وهي تبني، انطلاقاً من مبادئها الفلسفية الكبرى، محاولةً في رصد علاقة الإيديولوجيا بالمعرفة العلمية ورصدها في آن واحد. ويتعلق الأمر بجوانب من المنجز النظري للفيلسوف الفرنسي ألتوسير، الذي قدم إسهاماً مهماً في هذا الباب، في إطار قراءته ماركس ومؤلفه المهم **الرأسمال**، ودراسته عن ماركس في نصه المعروف: **من أجل ماركس**، وكذلك محاولته البحثية التي تناول فيها **الإيديولوجية وأجهزة الدولة الايديولوجية** التي نشرها في كتابه **مواقف**[(١٢)].

يحاول ألتوسير إعادة بناء المنظور الماركسي للإيديولوجيا، منطلقاً من التقابل الذي يقيمه بين الإيديولوجيا والعلم، مبرزاً من جهة أولى، أن الأمر لا يتعلق بالتقابل بين الحقيقة والخطأ، ولا بين المعرفة

(١٢) Louis Althusser: *Lire le capital* (Paris: Ed. Maspero, 1970), tome 1, et *Pour Marx* (Paris: Ed. Maspero; èditions sociales, 1966).

والجهل، لأن الإيديولوجيا في تصوره ليست معرفة، ولأن وظيفتها العملية (الاجتماعية) تتجاوز وظيفتها المعرفية[١٣]. وهو يعتبر أن التمثلات الإيديولوجية ترتبط بواقع الحياة وعلاقات الإنتاج في المجتمع، وهو الأمر الذي لم يُبْن بوضوح نسقي في أعمال ماركس، فظلت الاستعارات العديدة في كتاباته الأولى، دليلاً على صور من الاضطراب الفكري الذي ترك الكلمة ملتبسة، الأمر الذي حاول ألتوسير رفعه، مستبدلاً الواقع بالعلم، إضافة إلى سعيه لإتمام ما بدأه ماركس، مستعيناً بمكاسب نظرية مستمدة من الابستمولوجيا وأعمال غاستون بشلار في تاريخ العلم على وجه الخصوص، والتحليل النفسي، وبعض آليات التحليل البنيوي، كما تبلورت في البحث اللساني والبحث الأنثروبولوجي المعاصرين.

تُعدّ الإيديولوجيا في نظر ألتوسير إحدى مكونات الواقع الاجتماعي؛ فالتمثل الإيديولوجي يقوم بأدوار محددة في داخل المجتمع، إنها، بلغته، مستوى من مستويات التشكيلة الاجتماعية التي تستوعب الحياة المادية المتمثلة في علاقات الإنتاج، كما تستوعب منتوجات الوعي الاجتماعي[١٤] المواكب للحياة الاجتماعية ومتطلباتها.

وجه ألتوسير في سياق بنائه، بل استكماله لما كان يعتبره ناقصاً في المنظور الماركسي للإيديولوجيا، جملة من الانتقادات إلى نص الإيديولوجيا الألمانية، محاولاً نقد التصورات الماركسية التي أغفلت أهمية التمثلات الإيديولوجية داخل بنية المجتمع، وأغفلت أيضاً دور الوعي التاريخي النقدي في معارضة الفلسفات المثالية، ومختلف التمثلات الإيديولوجية الصانعة للأوهام والعقائد في داخل المجتمع[١٥].

---

(١٣) Althusser, *Pour Marx*, p. 239.

(١٤) Louis Althusser, *Philosophie et philosophie spontanée des savants* (Paris: Edition Maspero, 1974), p. 208.

(١٥) عبد السلام بن عبد العالي، حوار مع الفكر الفرنسي (الدارالبيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٨)، ص ٦٨.

وعمل ألتوسير، علاوة على ذلك، على دحض فكرة **تحكم الاقتصاد (علاقات الإنتاج) بالمستوى الإيديولوجي. فالإيديولوجيا في نظره ليست مجرد انعكاس واستعادة لفعل المستوى الاقتصادي كما نقرأ في بعض فصول الإيديولوجية الألمانية لماركس وأنغلز، بل هي أداة تُمكِّن من تركيب ما يسمح بتجاوز الأفكار السائدة في المجتمع. وهي تلعب دوراً مزدوجاً، وهذا ما يمنح الماركسية نفسها القدرة على التجاوز ونفي التمثلات الصانعة للوعي المزيف**(١٦).

اعتبر ألتوسير أن **الإيديولوجية ضرورية في الحياة المجتمعية،** وبين أن من الصعب على العلم والمعرفة العلمية أن يبعدا تماماً التمثلات الإيديولوجية. لأن وظيفة هذه التمثلات، لا «أن تقدم معرفة صحيحة عن البنية الاجتماعية، وإنما وظيفتها أن تنظم الناس ضمن نشاطاتهم العملية»(١٧). إنها إسمنت لاحم داخل المجتمع، وهي أحد المنتوجات الرمزية لعلاقات الإنتاج.

ينتج مما سبق، أن التمثل الإيديولوجي يختلف عن التمثل العلمي من دون أن يعني ذلك، في المنظور الألتوسيري، **أن العلم مجرد تقرير لحقيقة متجلية،** بل إنه إنتاج للمعارف تحكمه عناصر معقدة من التصورات والمناهج. **إن العلم ممارسة نظرية منتجة للمعارف، والإنتاج فيها عبارة عن تحويل وتركيب، أي عملية بناء.** وكما أوضح بشلار، فقد وصلنا إلى درجة من المعرفة العلمية أصبحت فيها المعارف العلمية هي ما نصنعه نحن، لا أقل ولا أكثر(١٨) وإذا كانت الايديولوجيا تعد عامل ربط وتلاحم في المجتمع، فإن من لوازم وظيفة الربط رفض التناقض، ويحصل هذا الرفض بصور مختلفة، منها إغفاله أحياناً. **كما يحصل بإنجاز عمليات قلب تحيل التعدد والتناقض إلى وحدة**

---

(١٦) Althusser, *Lire le capital*, p. 49.

(١٧) Althusser, *Pour Marx*, p. 209.

(١٨) G. Bachelard, *L'Activité rationaliste de la physique comtemporaire* (Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 1965), p. 14.

واتساق، وتصنع من التنافر انسجاماً، أي إنها تقلب الأمور وتشوهها.

ينتقد ألتوسير أيضاً، التصور الاختباري للمعرفة العلمية، ويوضح انطلاقاً من جهود بشلار في قراءاته تاريخ العلوم، **أن الواقع العلمي ليس هو الواقع المعطى**، إنه واقع يتم ترتيبه في إطار بنية نظرية محددة، وتبني الواقع ليس كما يظهر، بل كما يُؤسس ويُبنى. وبناء عليه، فإن المعرفة في نظر ألتوسير تصبح إيديولوجيا كلما ظلت ملتصقة بالواقع. والمعرفة العلمية تبنى بنقدها وتجاوزها لمنطق التبرير الذي يغفل الشروط المادية المنتجة للأفكار في داخل المجتمع[١٩].

انتبه ألتوسير إلى أن طريق المعرفة العلمية يعد طريقاً مفتوحاً، أما التمثلات الإيديولوجية فإنها لا تلتفت إلى سياقاتها وشروطها في التاريخ. وقد ذهب في سياق تحديداته المرتبطة بموضوع **العلاقة بين العلم والإيديولوجيا مذهباً صورياً**، وأنشأ تقابلات أغفلت كثيراً من التقاطع القائم بين المعرفة والإيديولوجية، أكان ذلك في العلم أو في الإيديولوجيا[٢٠] واعتبر أن العلم هو الخصم اللدود للإيديولوجيا، مغفلاً أن الوعي النقدي والتاريخي المؤسَّس على معارف مبنية انطلاقاً من رصد الصراع التاريخي، هو الذي يبني المعرفة المناهضة لأشكال الفكر المسوغ للتناقضات، وأشكال الصراع المختلفة القائمة في المجتمع.

وقدَّم ألتوسير في بحث **الإيديولوجيا وأجهزة الدولة الإيديولوجية**[٢١] ما يعد محاولة مهمة في ربط مفهوم الإيديولوجيا بالدولة وأجهزتها المؤسَّسية، حيث استلهم روح التحليل الماركسي، وشخَّصه في التعبيرات التي **تتخذها الإيديولوجيا في أجهزة الدولة، الهادفة إلى بناء الوعي اللاحم لاستمرار السلطة في مجتمع معين**. وتقدم الخطاطة

(١٩) Althusser, *Lire le capital*, tome 1, p. 42.

(٢٠) Althusser, *Philosophie et philosophie spontanée des savants*, p. 26.

(٢١) Louis Althusser, *Positions* (Paris: Editions sociales, 1976), p. 74.

(Chima) أو الهيكل الشكلي التي بلورها البحث المذكور محاولة للإمساك **بالطابع الأداتي للإيديولوجيا**(٢٢). فإذا كانت الإيديولوجيا عبارة عن نظام من التمثلات، فإنها تمارس، في الوقت نفسه، دوراً تاريخياً. أي **إنها لا يمكن أن تكون مجرد تابع، بل لها شأن في التاريخ يتمثل في وظيفتها الاجتماعية.**

كان ألتوسير يفكر في مبدأ **إعادة إنتاج النظام السياسي، فبلور مفهوم أجهزة الدولة الإيديولوجية**، ليحدد أدوات السلطة المؤسسية الموظفة لقصد محدد هو تهيئة الأفراد لتمثل القيم التي تحكم آليات ترسيخ قواعد السلطة المهيمنة. إن أجهزة الدولة الإيديولوجية تضع، إلى جانب التصور اللينيني للدولة الذي يقرنها بالقمع، القمع الرمزي الذي تمارسه أجهزة الدولة ومؤسساتها للمحافظة على النظام.

ولعل التأمل في شبكة **الأجهزة** التي رسمها ألتوسير في بحثه المذكور، يكشف **أننا أمام شبكات من الأجهزة والوظائف**(٢٣)، في صورة أشبه ما تكون بالأخطبوط الذي يتجه لإطباق سيطرته على المجتمع، وإكمال الجهاز القمعي للدولة بأجهزة وأدوات أخرى موظفة في المجتمع، وتؤدي وظيفتها بطريقة محددة، مثل **الجهاز المدرسي والجهاز الديني والجهاز العائلي والجهاز القانوني والجهاز السياسي والجهاز النقابي والجهاز الإعلامي والجهاز الثقافي... إلخ**(٢٤).

إن الأجهزة المذكورة، على الرغم من تعددها، تنتسب إلى **الجهاز القمعي للدولة**، مع فارق مركزي يتمثل في كون الجهاز القمعي للدولة يوظف العنف، **في حين أن الأجهزة التي ذكرنا توظف الإيديولوجيا وتستخدمها لإيجاد المسوغات الصانعة لهيمنة الدولة في المجتمع الطبقي.**

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٣.

يتضح مما سبق، أن مساهمة ألتوسير عملت على بناء تصور ماركسي للإيديولوجيا أكثر تماسكاً. بل إن هذه المساهمة، **وهي تفصل العلم عن الإيديولوجيا** في علاقة الإيديولوجي بالمعرفي، **كانت تتجه، مع تمجيدها المعرفة العلمية، إلى زحزحة مفردة المعرفي**، وتستبدلها أحياناً بالفلسفي، **فنصبح أمام ثنائية أخرى: الإيديولوجي والفلسفي**، الأمر الذي يوسع الدلالة، ويمنحها بعداً يقلص من طابعها القدحي، لحساب الإيديولوجيات البديلة المناهضة في التاريخ للوعي الإيديولوجي المحافظ(٢٥).

ثالثاً: الإيديولوجيا واليوتوبيا

وضعنا في المحور الأول **الإيديولوجيا في مقابل الواقع**، وشخصنا، انطلاقاً من بعض كتابات ماركس الأولى، **دلالة التمثل الانعكاسي (المقلوب) للأفكار في علاقتها بالواقع**. كما أوضحنا الصيغة القدحية التي كان ماركس ينظر من خلالها إلى التمثلات الإيديولوجية **باعتبارها أقنعة** تخفي طبيعة الصراع القائم في المجتمع وفي التاريخ. وانتقلنا بعد ذلك، إلى معالجة **ثنائية الإيديولوجيا والمعرفة العلمية**، منطلقين من المنظور الماركسي في صيغته الألتوسيرية التي كانت **تروم إعادة بناء تصور جديد للإيديولوجيا**، يعكس ما آل إليه المفهوم في مؤلفات ماركس الأخيرة، اعتماداً على خلاصات التأويل الألتوسيري لكتاب **الرأسمال**، وهو التأويل الذي **يُقر أن ماركس تجاوز النظر إلى الإيديولوجيا كمجرد تشويه أو قلب أو تزييف للواقع**. ففي مصنف **الرأسمال نجد ماركس يقابل بين الإيديولوجيا والممارسة الواقعية للأفراد**، ويرى أن الإيديولوجيا ترتبط بمصالح البشر، وتعكس صور صراعهم في التاريخ.

ننتقل الآن إلى تركيب معطيات تقابل أخرى، في إطار مزيد من

---

(٢٥) انتقد آلان باديو وفرانسوا بالميس في مصنفهما عن الإيديولوجيا، النزعة الصورية عند ألتوسير، عند إعادة بنائه مفهوم الإيديولوجيا وعلاقة الإيديولوجيا بالعلم، انظر:

A. Badiou et F. Balmès, *De l'idéologie* (Paris: F. Maspero, 1976), p. 30.

إضاءة المفهوم، وتفكيك الثنائية الموضوعة كعنوان لبحثنا، **ثنائية الإيديولوجيا واليوتوبيا**. ويضعنا التقابل الجديد أمام مفردة أخرى، فنصبح **أمام إيديولوجيا يوتوبيا**. وهنا يحضر الحلم كما يحضر الخيال. لأن اليوتوبيا في تاريخ الأدب، تشير إلى **جزيرة الأحلام**. إنها مكان يمتلك زمانه الخاص، ويوفر المطلوب والمأمول في حياة المجتمع اليوتوبي[٢٦] فهل تلتقي الإيديولوجيا اليوتوبيا عندما تكون الثانية مجرد قناع يزيف الواقع؟ أم تلتقي اليوتوبيا الإيديولوجيا عندما تكون الأخيرة عبارة عن أفق في النظر المتجه نحو مرامٍ وأهداف تتجاوز الواقع؟.

يعد كتاب **الإيديولوجيا واليوتوبيا** لكارل مانهايم، واحداً من المصنفات الكلاسيكية في مجال **التفكير في علاقات الطوباوي بالإيديولوجي**. وقد ساهمت هذه المحاولة في إبراز **نسبية المعرفة من جهة**، كما عملت على تأكيد **تلازم الإيديولوجي والطوباوي**، لأنهما يرومان معاً تجاوز الواقع. وقد حاول مانهايم إبراز علاقتهما اعتماداً على الإرادة الإنسانية وأدوارها في النفي والتجاوز. وعلى الرغم من المعطيات النظرية والاجتماعية التي استوعبها النص المذكور، فقد قررنا، في هذا المحور، أن نتوقف أمام مساهمة بول ريكور الذي درس مصنف مانهايم، وبنى تركيباً في موضوعه، قدم فيه نتائج مهمة، متوخياً إيجاد صلة بين **الإيديولوجيا واليوتوبيا، وما كان يسميه التخيل المنتج**، وهو ما سنوضحه في الفقرات التالية.

اشتغل بول ريكور على موضوعة **الإيديولوجيا واليوتوبيا**[٢٧]، ونشر مجموعة من المحاضرات التي ألقاها في إحدى الجامعات الأميركية في خريف ١٩٧٥. وقارب موضوعه معتمداً القراءات الفلسفية لأعمال كارل

---

(٢٦) عبد الله العروي، **مفهوم الإيديولوجيا** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٧) **Paul Ricoeur, «L'Idéologie et l'utopie: Deux expressions de l'imaginaire social,» in: *Philosophical Exchange* (New York), no. 2 (1976).**

وقد أعيد نشر هذا البحث في كتاب بعنوان:

Paul Ricoeur, *Du texte à l'action. Essais d'herméneutique* (Paris: Seuil, 1986).

ماركس وكارل مانهايم[٢٨]، محاولاً الوقوف على بعض السمات الجامعة والفاصلة في الوقت نفسه، في موضوع **علاقة الإيديولوجيا باليوتوبيا**، منطلقاً من التأكيد على **أن الجامع الأساس بين المفردتين يتمثل في كونهما معا يستوعبان تجليات المتخيل الاجتماعي**[٢٩].

حصر بول ريكور تصوره في مستويات ثلاثة، حاول في الأول، إبراز أن **دلالة اليوتوبيا تكمل المعنى الأساس للإيديولوجيا**، ومعتبراً أن اليوتوبيا تضع الواقع موضع سؤال، وتحاول التعبير عن الطموحات الإنسانية المتجهة، تحت ضغط قيود الواقع، إلى تركيب متخيل يسمح بتجاوزه. وفي هذا السياق، **تشكل اليوتوبيا بديلاً من الإيديولوجيا عندما تكون مجرد وعي مقلوب. كما أن الإيديولوجيا تستوعب بعض مظاهر الحلم اليوتوبي**. ونحن نجد اليوتوبيا، أكان ذلك في السياسة أو في الدين، موزعة بين نزعات مبتهجة وحالمة، وأخرى **تروم بناء مجتمع جديد**. إن ما يميز اليوتوبيا عن الإيديولوجيا، هو أنها تقترح بديلاً يتجاوز الواقع؛ إنها خارج يقابل الداخل الواقعي الذي تعلنه الإيديولوجيا[٣٠]. صحيح **أن اليوتوبيا شبكة معقدة من التصورات**، إلا أن مروياتها تَرِد في صور لا تحكمها سببية محددة. وهي متعالية، وأشبه ما تكون بالحلم، وصفاتها المذكورة تحدد بعض صلاتها بالإيديولوجيا، لأن المثالية الألمانية **وفلسفة الأنوار**، على سبيل المثال، وهما المنتقدان في الإيديولوجيا الألمانية، يستوعبان الحلم بالوحدة والتطابق، ومقابل ذلك يُغيِّبان درجة تأخر المجتمع الألماني[٣١].

اتجه بول ريكور في المستوى الثاني، إلى كتاب كارل مانهايم

---

(٢٨) كارل مانهايم، إيديولوجيا ويوتوبيا، ترجمة عبد الجليل الطاهر (بغداد: [د. ن.]، ١٩٦٨).

(٢٩) بول ريكور، محاضرات في الايديولوجيا واليوتوبيا، ترجمة فلاح رحيم (بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠١)، ص ٤٧ ـ ٦٨.

(٣٠) Ricoeur, *Du texte à l'action. Essais d'herméneutique.*

(٣١) ريكور، محاضرات في الايديولوجيا واليوتوبيا، ص ٢٤٠.

الإيديولوجيا واليوتوبيا[٣٢]، وحاول عرض بعض أحكامه ومناقشتها، مشيراً إلى **أن اليوتوبيا عبارة عن خيال اجتماعي مقرون بالواقع**[٣٣]. وكان يلح على الطاقات الهائلة التي تولدها اليوتوبيا في مجال التغيير، فهي تدفعنا إلى المغامرة بتملك فضاءٍ متخيلٍ، ومختلف عن أمكنة الواقع؛ فضاء يقوم على مجموعة من المعطيات النظرية التي تجعل الفكر قادراً على تزييف الواقع، بل على تغييبه. **ومن هنا جاء الطابع الاحتقاري التي تمارسه الطوبى والعقل اليوتوبي على الواقع الاجتماعي**، حيث لا تملك اليوتوبيا الوسائل والسبل التي تسمح بتحقق المشروع اليوتوبي[٣٤] إنها تكتفي برسم معالم المأمول المستحيل.

يوضح بول ريكور في المستوى الثالث، أن الإيديولوجيا إذا كانت تستوعب سمات تقربها من خصائص المرض، **مثل التشويه والوهم والخداع، فإن اليوتوبيا تعمل بدورها على تغييب الواقع لحساب تخطيطات متخيلة (أي عناصر مستمدة من عملية التخييل) لا يمكن تحققها**، حيث ينتعش داخل اليوتوبيا نمط من الجنون تتم المراهنة فيه على الكل أو لا شيء[٣٥]. وهذا المنطق يدفع حملة اليوتوبيا والمنادين بها إلى الانزواء والهروب من الواقع، كما يدفع البعض الآخر إلى التغني بالحنين إلى نعيم مفقود.

إن الوظيفة السلبية التي حددنا، تحمل في قلبها الوظيفة التحريرية التي تختفي وراء الصور المذكورة. كما أن مفهوم الإيديولوجيا يستوعب الوظيفتين معاً، وذلك عندما تتجه الإيديولوجيا النقدية إلى كشف تناقضات التسويغ في الإيديولوجيا المضللة، لأن هذه الأخيرة، **تعد مجرد قلب للوعي في المجتمعات الطبقية**[٣٦] ويظل متخيل عوالم

---

(٣٢) Karl Mannheim, *Idéologie et utopie*, trad. de l'anglais par P. Rollet (Paris: Librairie Marcel Rivière, 1976), p. 77.

(٣٣) ريكور، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٣٤) Ricoeur, *Du texte à l'action. Essais d'herméneutique*, p. 68.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

اليوتوبيا مفتوحاً على الممكن في التاريخ. صحيح أنه يرسم أملاً، إلا أن تشكل اليوتوبيا وتَكَوُّن صورها، يقلص المسافة بين الواقع والمأمول في الذهن، ويصنع لها في الخيال مَرَاكب للعبور نحو الجزيرة المفقودة والمأمولة.

لا بد من التوضيح هنا، في نهاية هذا البسط المختزل لعناصر من كيفيات رصد بول ريكور الإيديولوجيا واليوتوبيا، إلى ما تحدث عنه من **تقاطع بينهما في دائرة ما أطلق عليه الخيال الاجتماعي**؛ هذا الخيال الذي يقوم على التوتر بين **وظيفة الإدماج الإيديولوجي، ووظيفة الهدم اليوتوبي**، لأن الصور التخييلية فيهما معاً، تملأ فراغاً قائماً (التمثل الانعكاسي في الإيديولوجيا، والرسم المتخيل والمتوقع في اليوتوبيا). إنها تعوض الفراغ بمتخيل يشير إلى أمر ممكن، حيث يصبح التخيل قادراً على الإنتاج **بالتخيل المنتج**. ومعنى هذا، **أن الإيديولوجيا واليوتوبيا شكلان من أشكال التخيل المنتج**[٣٧].

يلح بول ريكور، في هذا السياق، على **ضرورة نقد الإيديولوجيا واليوتوبيا**، لأنهما يندرجان معاً في دائرة الوعي الخاطئ. إنهما يتبادلان كثيراً من المواصفات المشتركة، **ونحن في حاجة دائمة إلى اليوتوبيا بهدف تطوير الإيديولوجيا ونقدها. كما أننا في حاجة إلى الاستعانة بالإيديولوجيا، لتخليص اليوتوبيا من الاندفاع الذي يجعلها تكتفي فقط برسم المأمول فحسب.**

رابعاً: الإيديولوجيا وأسطورة النهايات

ننتقل بعد التقابلات التي قدمناها في المحاور السابقة، إلى معالجة موضوعنا في ضوء إشكالات وقضايا أخرى موصولة بفضاءات الصراع السياسي والإيديولوجي في العالم المعاصر، وذلك لمزيد من الإحاطة بالثنائية موضوع البحث، **وكشف بعض جوانب الترابط**

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٧٥.

والتقاطع والتنافي القائمة بينها في الفكر المعاصر، حيث يتم تداولها في سياقات عديدة موصولة بدوائر الصراع السياسي والسجال الفكري في عالمنا.

وإذا كانت التيارات الفلسفية الوضعية قد مارست نقداً عنيفاً ضد التفكير الإيديولوجي وضد الإيديولوجيات[٣٨]، معتبرة أن زمانها قد انتهى أمام فتوحات المغامرة العلمية التي دخلتها الإنسانية، بفضل ما يقدمه العلم والتقنية من مكاسب في حياة الناس، فقد ترتب على ذلك تحقير مضاعف للإيديولوجيا باسم العلم.

وعلى الرغم من أننا نعرف أن المقاربات العلمية والابستمولوجية لا تخلو بدورها من نزوعات ونزعات تتخذ مظاهر إيديولوجية عفوية أو معلنة، إلا أن ما نريد أن نتوقف عنده هو الأسطورة الجديدة التي نشأت بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، حين بدأ الحديث في السجالات السياسية والتاريخية عن بداية «**نهاية عصر الإيديولوجيا**». وفي هذا الإطار صدر في صيف ١٩٨٩ كتاب **نهاية التاريخ** للباحث الأميركي فرنسيس فوكوياما[٣٩] وهو يتضمن فكرة أساسية تشير إلى أن فشل الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية يعني انتصار الغرب وانتصار المشروع الغربي الليبرالي. **فنصبح، بحسب الآليات الاستدلالية المستعملة في بناء أطروحة الكتاب المذكور، أمام نهاية للتاريخ التي ترى أن أعلى مراحل تطور الإنسانية يتمثل في تعميم الديمقراطية الغربية، باعتبارها أفضل أنماط الحكم.** إنها، بتعبير فوكوياما، «نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي في الإنسانية... إنها تمثل نهاية التاريخ»[٤٠].

يعتمد فوكوياما، في صوغ أطروحته، بعض الأصول الفلسفية

---

(٣٨) Karl Popper, *La Société ouverte et ses ennemis* (Paris: Seuil, 1979).

(٣٩) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام، ١٩٩٣).

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٨.

الهيغلية، ويستخدم أحياناً هذه الأصول بتوسط قراءة كوجيف لهيغل، وهي القراءة التي تميزت بإعادة بنائها المشروع الفلسفي الهيغلي من خلال قراءة فلسفية لنصه الأساس **ظاهريات الروح**[٤١]. لكن أطروحة فوكوياما في عمقها، ترتبط بجوانب أخرى **تتعلق بالصراع الإيديولوجي في أميركا، والصراع الإيديولوجي الأميركي - الأوروبي، ثم الصراع الإيديولوجي العالمي**. وهي توظف كثيراً من المعارف الفلسفية الحديثة والمعاصرة لإضفاء المسحة الفلسفية على الكتاب، في محاولة لتغييب سحنته وملامحه الإيديولوجية.

ولا بد من الإشارة هنا، في موضوع علاقة هذه الأطروحة بالصراع الإيديولوجي الأميركي، إلى أن هذه الأطروحة تخاصم، بصورة مباشرة، الأطروحة المتضمنة في كتاب بول كيندي **صعود القوى العظمى وانحطاطها**[٤٢]. ففي هذا الكتاب **يتابع المؤلف تاريخ صعود الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، ثم انهيارهما**، من خلال تشخيص معوقات التطور في كل منهما. وينتهي الكاتب إلى أننا نشاهد تراجعاً تاريخياً سينتهي باندحارهما معاً.

مقابل هذا الموقف، يقوم فوكوياما ببناء أطروحة تقبل أن يكون السقوط قد أصاب فعلاً الاتحاد السوفياتي، لكنها لا ترى في الصعوبات التاريخية والسياسية التي تواجه أميركا اليوم، إلا علامات عارضة وسطحية. أما حقيقة الأوضاع فيها، فتكمن، **في نظره، في قوة الحضور العسكري والاقتصادي الأميركي في العالم**[٤٣]، ودليله على ذلك، الشواهد التي يمكن الوقوف على آثارها فيما جرى ويجري في العالم، منذ نهاية القرن الماضي.

واضح إذاً ان فوكوياما يروم التنظير للمتغيرات العالمية الجارية،

---

(٤١) A. Kojeve, *Introduction à la lecture de Hegel*, 2ème ed. (Paris: Gallimard, 1976).

(٤٢) ساد في نهاية ثمانينيات القرن الماضي نقاش في شأن طبيعة النظام الدولي الجديد الذي يتشكل في العالم، بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وترتب عليه القول بنهاية الإيديولوجيا. إلا أن هذا النقاش منذ انطلاقه كان يكشف عن نوع من المغالطات التي تدعي النهاية لتعلن البداية.

(٤٣) فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ص ٣٣.

بالصورة التي تتيح له التأسيس النظري **لما يمكن أن نسميه السطوة الأميركية على العالم**[٤٤]. فهو يرى أن السلام سيستتب بين دول العالم بضمان سيطرة الغرب بقيادة أميركا[٤٥]. وقد رأى كثير من دارسي هذه الأطروحة، **أنها الإعلان والمدخل الإيديولوجي الممهِّد للنظام العالمي الجديد، وهو نظام في طور التشكل.**

نلاحظ في سياق الكتاب، وهو سياق يهدف إلى تأسيس هذه الأطروحة فلسفياً بإيجاد سند لها **في بعض أصول الفلسفة السياسية الليبرالية**[٤٦]، أن الباحث يتصنع أحياناً الأسلوب المتردد في أثناء معالجته بعض الإشكاليات. وخارج جزمه القطعي والإيديولوجي الصريح، وكلمته الفاصلة التي قال فيها: «اليوم انتهى التاريخ، بانتصار الديمقراطية الغربية كشكل نهائي للحكم»[٤٧]، نجده يلجأ، في كثير من الأحيان، إلى إبداء التحفظات والاحترازات، مكتفياً في بعض مباحث كتابه ببناء المفاهيم، إما بصورة مجردة، أو بالاعتماد على بعض المعطيات السياسية الراهنة، لتبرير دعاويه.

لا يكتفي فوكوياما بإعلانه الإيديولوجي المختلط بنزعة طوباوية، بل إن بعض مفاصل هذا الإعلان يتخللها كثير من الغموض، من قبيل ما جاء في خاتمة الكتاب، حيث نلاحظ استحضاره مفهوم «**الإنسان الأخير**»، وهو مفهوم نيتشوي، الأمر الذي ترتب عليه أننا أصبحنا، ونحن نقرأ خاتمة الكتاب، أمام نتائج مرتبكة من الناحية الفلسفية. ذلك أن **الإنسان الاخير**،

---

(٤٤) كمال عبد اللطيف، **العرب والحداثة السياسية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧)، ص ٣٩ ـ ٤٦.

(٤٥) يوضح فوكوياما في مقدمة كتابه ما يلي: ذهبت في تلك المقالة إلى أن إجماعاً ملحوظاً قد ظهر، في السنوات القليلة الماضية، وفي جميع أنحاء العالم، على شرعية الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم، بعد أن لحقت الهزيمة بالايديولوجيا المنافسة، مثل الملكية الوراثية، والفاشية، والشيوعية في الفترة الأخيرة. غير أني أضفت إلى ذلك قولي إن الديمقراطية الليبرالية قد تشكل «نقطة النهاية في النظر الإيديولوجي للإنسانية»، والصورة النهائية لنظم الحكم البشرية، وبالتالي فهي تمثل **نهاية التاريخ** (ص ٨ من الترجمة العربية).

(٤٦) عبد اللطيف، **العرب والحداثة السياسية**، ص ٤٢.

(٤٧) فوكوياما، **نهاية التاريخ**، ص ٩.

أو ما أسماه مترجم الكتاب إلى اللغة العربية، حسين أحمد أمين، «**خاتم البشر**»، **هو الإنسان الذي ينشأ في حلقة ما بعد نهاية التاريخ**[٤٨]، ويتصف بصفات حددها نيتشه في شذرات كتابه المعروف **هكذا تكلم زرادشت**[٤٩]، فهو خالٍ من العواطف، وهو كائن خائف، وحيوان استهلاكي. وهذه الصفات والأحوال قد تدفع الإنسان من جديد إلى التفكير في القوة.

إن الجهد الفلسفي والإيديولوجي التوفيقي المتضمن في الكتاب، لا يروم تطوير النظر الفلسفي، أو المساهمة في تطوير تاريخ الفلسفة. **وما هو معرفي يضيق أمام الاندفاع الإيديولوجي الذي يشكل سمة بارزة في النص**، لأن هدفه الأول والأخير هو صوغ دعامة إيديولوجية لترجيح كفة اختيار سياسي/إيديولوجي محدد في دائرة الصراع الدائر اليوم في العالم. **وهنا نرى عن قرب، كيف تساهم الآلة الثقافية في الغرب أو في أميركا بالذات، في صوغ ما يؤسس الممارسة السياسية والإيديولوجية.**

نتبين من العرض المختزل لكتاب فوكوياما، أن الحديث عن نهاية **التاريخ أو نهاية التطور الإيديولوجي للإنسانية**، يعد انتصاراً للنموذج الليبرالي الغربي. ومن الواضح أن هذا الموقف يخفي دوافع إيديولوجية واضحة، إضافة إلى اعتماده على تصور **يحصر الإيديولوجيا بالمستوى السياسي**. ويكتفي برصد جوانب من مظاهر الصراع السياسي بين الإيديولوجيات، متناسياً أبعادها الأخرى، المتمثلة في الدور الإيديولوجي الكبير الذي تمارسه **أسطورة النهايات** وهي تتجه إلى بناء بدايات أخرى تؤشر إلى تواصلِ الصراع الإيديولوجي والصراع السياسي في العالم؛ بدايات تتمثلُ في صوّر المقاومة في أكثر من مكان، وفي الصيغ والأشكال الأخرى التي يمكن أن تنشأ في التاريخ.

تؤسس هذه الأسطورة نموذجاً آخر **لعلاقة الإيديولوجي بالمعرفي**، كاشفة بعض صور توظيف المعرفي. فهذا الخبير الأميركي يغرف من

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

موارد فلسفية معروفة ومتداولة، ليصل إلى نتائج مقررة سلفاً. ومع أن فوكوياما تراجع عن بعض أفكاره حين نشر في سنة ١٩٩٩ كتابه **الانفصام العظيم**، مبرزاً فيه أسباب فشل الحركات الاجتماعية الراديكالية في الستينيات، واتجه في كتابه **بناء الدولة والحكم والنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين** (٢٠٠٥)، إلى إبراز الطرق والوسائل التي تمكن من بناء الدول المنهارة، فإنه يظل من أبرز المنظرين لأحداث التغيير الجارية في المشهد السياسي العراقي. فقد كتب عشرات المقالات التي أبدى فيها بعض أشكال النقد للمحافظين الجدد في أميركا. إلا أن المواقف التي تراجع فيها عن بعض آرائه السابقة، ولا سيما في أميركا وأدوارها في العالم الجديد، لم تغير شيئاً من روح المواقف الكبرى التي أعلنها في أطروحة **نهاية التاريخ**، **فظلت أسطورة النهايات تحرك صور التوظيف التي تحول الأفكار إلى تصورات**، وتكشف أمامنا، مرة أخرى، **شكلاً آخر من أشكال تعقد صور التداخل بين المعرفي والإيديولوجي في الفكر المعاصر.**

يمكن أن نضيف إلى النموذج السابق، أطروحة أخرى سادت بدورها في الفترة نفسها، وهي كتاب صموئيل هنتنغتون **صدام الحضارات** حيث عمل الباحث على **إبراز الدور الجديد للإعلام وثوراته في إعادة بناء الهوية الثقافية في عالم يتعولم**[٥٠] ويعتمد هنتنغتون معطيات معرفية **تتعلق بالرأسمالية والعولمة**، كما يعتمد تصوراً معيناً **لحركات الإسلام السياسي**، وتصوراً آخر لطبيعة **الحضارة الصينية**، ويتجه في كتابه المذكور، إلى دحض النزعات الرافضة لصور الهيمنة الغربية الجديدة التي تستخدم أساليب متنوعة في السيطرة على العالم[٥١] فيتخذ التحليل والتقرير لغة تبدو محايدة في الظاهر، وكأن الأمر يتجه إلى

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٥١) صموئيل هانتنغتون [وآخرون]، الغرب والإسلام، تقديم وتحليل منى ياسين؛ مراجعة وتعقيب محجوب عمر (القاهرة: دار الجهاد، ١٩٩٤). انظر أيضاً: كمال عبد اللطيف، «أزمة التواصل في العالم المعاصر: حرب المفاهيم وتركيب الصور،» في: عبد اللطيف، **أسئلة النهضة العربية: التاريخ-الحداثة-التواصل**، ص ٢١٣ ـ ٢٢٧.

سرد ما يجري في العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. إلا أنه، في نهايات تحليله، يستخلص نتائج قريبة من الخريطة التي رسمها فوكوياما في الخطاب الذي أعلن فيه نهاية التاريخ[٥٢].

تبني أسطورة النهاية معتقدات جديدة؛ إنها تبني إيديولوجيا، وتوظف في البناء معطيات معرفية، إلا أنها معطيات مقروءة ومبنية كجواب عن سؤال مُحدَّد لخيار معين، وبصورة قبلية. وإذا كانت هذه الآلية في أسطرة إيديولوجيا جديدة لنهاية التاريخ، فهي لا تختلف، في العمق، عن نظام الخطاب الإيديولوجي القادر دائماً على تغييب الواقع بالتعالي، أو تقنيعه أو تزييفه بهدف نفيه وتجاوزه.

ونكتشف الآلية الإيديولوجية نفسها في خطابات التطرف السياسي والديني في خطاب الإرهاب المتبادل اليوم في عالم مرآوي؛ أي عالم اختلطت فيه الصور، وتداخل بعضها في بعضه الآخر، في صورة مرايا يعكس بعضها البعض الآخر. فاختلطت الأبعاد، وتقلص نبض العقل لحساب آليات أخرى في التفكير والعمل، وهي آليات تستخدم اليوم لتوظيف مكاسب الإنسانية لخدمة مصالح عرقية وإمبراطورية وعقائدية متناقضة. وفي هذا الأمر بالذات ما يوضح آليات التوظيف الإيديولوجي للمعارف في حقب التاريخ المتلاحقة.

خامساً: الإيديولوجيا والمجتمع الشبكي

نواصل في هذا المحور ما بدأناه في المحور الرابع، أي الاعتناء بواقع الصراع الإيديولوجي المعرفي في العالم اليوم. ونتجه إلى ثنائية الزوج إيديولوجيا/مجتمع شبكي، لنقترب من آثار التقدم التقني في وسائط المعرفة، وعلاقته بالتوظيف الإيديولوجي في عالم أصبح محكوماً بالشبكات. فقد أصبحنا نعيش أمام تدفق معرفي صانع لعوالم

(٥٢) Vers les sociétés du savoir, Rapport mondial de l'UNESCO (no. 1), directeur de la publication Jérôme Bindé; préface de Koïchiro Matsuura; directeur général de l'UNESCO. <http://publishing.unesco.org/details.aspx?Code_Livre=4399>.

جديدة، وآليات جديدة في مختلف مظاهر الحياة، الأمر الذي نفترض أن تكون له انعكاسات قوية على **مسألة العلاقة بين الإيديولوجي والمعرفي.**

في المحور الأخير من هذا البحث نقف أمام التحولات المعرفية الصانعة اليوم لتاريخ جديد لا نستطيع التنبؤ بمساراته، ولكننا نستطيع رسم بعض ملامحه من خلال الإشكالات التي يطرحها، والتي تعد اليوم إشكالات كونية.

تكشف التحولات الجارية في العالم، **نوعاً من المواكبة والإسناد المتبادل بين الثورة في مجال تقنية المعلومات وبداية تشكل مجتمع المعرفة**(٥٣) وتشكل ظاهرة العولمة وما صاحبها من أشكال ثقافية(٥٤) ولا أعتقد ان في الإمكان الفصل بين الترابط القائم وبين الملامح الناشئة في الفضائين: فضاء التعولم وفضاء الانفجار المعلوماتي وانعكاساته الاقتصادية والثقافية في أبعادهما المختلفة.

وإذا كان إيمانويل كاستلز(٥٥) قد تحدث عن العولمة في سياق تركيبه ملامح ما أطلق عليه **الرأسمالية المعلوماتية**، فإن في الإمكان أن نبرز أن المنحى الجديد الذي اتخذته الرأسمالية في نهاية القرن الماضي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي **يتمثل في التوظيف الذي مارسه الاقتصاد الجديد في دائرة تطوير الاقتصاد المعلوماتي وبناء اقتصاد المعرفة، بمتغيراته الجديدة، الصانعة لوضع عالمي جديد**(٥٦).

---

(٥٣) عبد اللطيف، **العرب والحداثة السياسية**، ص ٤٤.

(٥٤) كمال عبد اللطيف، **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ٢٠٠.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٥٦) Manuel Castells, *L'Ere de l'information*, 3 vols. (Paris: Fayard, 1998-1999), vol. 1: *La Société en réseaux* (1998).

ويمكن مراجعة الإطار النظري لتقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩، وهو بعنوان **نحو تواصل معرفي منتج** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص ٢٥.

يتجه العالم إذاً إلى ترسيخ آليات في التعولم **تحكمها أنظمة الشبكات** الهادفة إلى رصد ما يجري في العالم، **بهدف ضبطه وترتيب معالمه الأساس**، حتى لا تحدث انفلاتات **تخل بالتوازنات الحافظة لتراتب معين في العلاقات الدولية**، على الرغم من المآزق والاختناقات وصور العنف المادي والرمزي التي تمارس اليوم في العالم بأشكال مختلفة. وفي عمليات التعولم المختلفة، نقف على البعد المعلوماتي باعتباره الفاعل الآخر الصانع بدوره لأفعالٍ في التعولم تروم **تنميط العالم**، لأن **الاقتصاد المعرفي** الجديد لا يشتغلِ في مكان، ولا يحده موقع بعينه. **من هنا يحصل التعالق بين فعلَي التعولم الاقتصادي والمعلوماتي**[٥٧] إلا أن ما يجري في العالم اليوم، من أفعال حيث للقوى الكبرى الممتلكة خزائن الاقتصاد المعرفي ومفاتيحه ورموز ولوج أبوابه شأن مهم، **يصنع تحديات جديدة أمام المجتمعات التي تقع في أدنى سلم مرتكزات مجتمع المعرفة ومؤشراته**. وقد توقف أمام هذا الأمر بالذات صاحب مؤلف **عصر المعلومات**[٥٨]، وحاول إبراز التغيرات الجارية في عصرنا، منطلقاً من أن **عصر الشبكات يولِّد أنماطاً جديدة من الصراع** ذات طابع معرفي، **لأن المواجهة اليوم في عالمنا تجري بين منطق الهوية وبين المنطق** المعلوماتي المفجر للصبيب الهائل من المعلومات، والمتجه إلى السيطرة على جميع ما يجري في العالم، بفضل مكاسب تقنيات المعرفة الجديدة[٥٩].

صحيح أن الصراع في العمق يتجه إلى **امتلاك الثروة والقوة**، حيث التنافس يزداد حدة بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا؛ وهو تنافس يتخذ مظاهر عدة أعمقها **المظهر الشبكي** الذي يصنع ساحة جديدة للمواجهة التي تتداخل فيها عوامل لا حصر لها، **ويبرز فيها الخطاب الإيديولوجي ذو المظاهر المعرفية والإيديولوجية، ويظهر**

---

(٥٧) تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص ٣٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٥٩) Castells, *L'Ere de l'information*, vol. 2: *Le Pouvoir de l'identité* (1999), p. 16.

ذلك جلياً في التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية[٦٠].

أما محرك آليات التعولم الجارية فهو يتألف في نظر كاستلز من ثلاثة عوامل رئيسة هي:

١ - التضخم المتواصل للرأسمال المعلوماتي.

٢ - التطور المتزايد للكشوف التقنية.

٣ - إرادة القوة السياسية الهادفة إلى السيطرة على العالم، والمعبّر عنها في خطابات إيديولوجية تتجه إلى إبراز الحتمية التقنية التي لا راد لها[٦١].

وإذا كان التوجه الرامي إلى وضع العالم في قالب محدد يعود إلى هيمنة الاقتصاد الجديد والليبرالية الجديدة، فإن الثورة المعرفية، في الصيغ التي يتم الترويج لمنتجاتها وفتوحاتها، تقوم بدور الداعم والمعزز للتوجهات والخيارات السابقة الذكر.

لقد أصبحنا في خضم ثورة تقنية جديدة، وقد شمل مفعول هذه الثورة أنظمة الحياة والمعرفة، الأمر الذي ولَّد ازدهاراً كمياً لا مثيل له في المجال المعرفي. فالتقنية الرقمية أنتجت، كما هو معروف، حوامل جديدة للتخزين المعرفي تتمتع بقدرات في الجمع والتخزين يبدو أنها لانهائية. كما أن اكتشاف الإنترنت وعوالمه مارس تحولاً انقلابياً في قدراتنا الذهنية المتمثلة في التذكر والتمثل والإبداع[٦٢]. وفي هذا السياق، يمكننا أن نشير إلى الأدوار الجديدة التي أصبحت

---

(٦٠) وعنوان الجزء الثاني من أطروحة كاستلز (Castells) عن مجتمع الشبكات هو:

Le Pouvoir de l'identité, p. 16.

(٦١) راجع، على سبيل المثال، نماذج من النقد الكاشف لنوعيات الحضور الإيديولوجي في تقارير المؤسسات الدولية، في كتابات الاقتصادي المصري جلال أمين. ويمكن العودة إلى كتابه: كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال؛ العدد ٦١٤ (القاهرة: دار الهلال، شباط/فبراير ٢٠٠٢).

(٦٢) تقرير المعرفة العربي الأول لسنة ٢٠٠٩، ص ٣٣.

تمارسها **تقانة المعلومات في مجال توسيع المشاركة السياسية**، من طريق النقاشات التي يحملها الفضاء الافتراضي بين الأفراد والجماعات، الأمر الذي منح مجال العمل السياسي، على سبيل المثال، آفاقاً أخرى للحركة، ولبلورة المقترحات والتصورات من خلال ما تسمح به الحوامل التكنولوجية من قدرات على إطلاق المواقع وترتيب محتوياتها، بل تقوية التصورات الإيديولوجية، وبناء بدائل من الخيارات السياسية والاقتصادية السائدة في العالم. **إن المدونات وصفحات الفيسبوك ومواقع الأفراد والجماعات، باتت تشكل عوالم موازية لعوالم الواقع. إنها عوالم يختلط فيها الواقعي بالمأمول، ويجد فيها الواقعي جسوره نحو الافتراضي، كما أن الافتراضي يقترب فيها من عتبات الواقعي**. ونفترض أن الجدل في المواقع والمدونات قابل لاتخاذ مظاهر وأفعال متنوعة يصعب التنبؤ بها وبتداعياتها في مجرى الواقع(٦٣).

ولا بد من الانتباه هنا، إلى أن الطفرة التكنولوجية الصانعة لجوانب مهمة مما أصبح يعرف **بالواقع الافتراضي، تتيح للذين ينخرطون فيها تَملُّك وسائل جديدة للسيطرة على العالم، لأننا لا نستطيع أن نفصل المعرفة عن القوة**. وقد أوضح أحد الباحثين هذه المسألة بكثير من الدقة، حين أشار إلى أننا نعلم «أن النظام الثقافي الكوني المصاحب للعولمة، يستند إلى رؤية ليبرالية جديدة تتقوم بمجموعة من القيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تنشرها قوى التواصل والاتصال، ووسائط الإعلام الحديثة عبر الحدود والفضاءات المحلية، فيكون من آثارها إعادة تشكيل وجودنا الثقافي وهويتنا الخاصة. والحقيقة أن قيم الحرية والديمقراطية والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان التي تقوم النظام الثقافي الكوني، والتي يرى فيها بعضنا خطراً ماحقاً على ثقافتنا وهويتنا وخصوصيتنا، لا يتمثل فعلاً هذا الخطر إلا في حدود فهم معين لهذه الهوية الثقافية، وتمثل

(٦٣) Manuel Castells, *La Galaxie internet* (Paris: Fayard, 2002).

محدد لهذه القيم»[٦٤]. فكيف نميز في سياق ما كنا في صدد تقديم عناصره، بين الآلة الإيديولوجية والتقنيات التي تشكل بإيقاعِ سرعةِ تطورها، حالة غير مسبوقة في تطور الوسائط والوسائل التي تمكن الإنسان من المعرفة والخبرة، ما يسهل قدرته على التحكم في الطبيعة وفي الإنسان[٦٥]؟

نقف في هذا المحور على إشكالات جديدة في موضوع **المعرفي والإيديولوجي بتوسط العامل التقني**. ويمكن أن نشير، على سبيل المثال، إلى أن من بين نتائج التحولات الجارية في العالم وآثارها، نشوء أساطير جديدة تهدف إلى تنميط المجتمعات البشرية. فالقول إن المجتمعات البشرية أصبحت تخضع لحتميات التكنولوجيا يشير إلى وقائع قائمة، لكنه يمنحها صلاحية غير مؤكدة[٦٦]. صحيح أن الرافعة التقنية في مجال التواصل وتقنية المعلومات، تتطور في إطار شبكي متواصل، إلا أنها تتطور وفق إرادة الفاعلين. وإذا كان في إمكاننا أن نسلم بالدور الكبير للفاعلية التكنولوجية وأدوارها في مختلف جوانب الحياة، فلا يمكننا أن **نغفل أدوار الإنسان والإرادة الإنسانية في صناعة التاريخ**. ونحن لا نشك في أن الذين يمنحون التقنية القدرة المُؤسِّسة يغفلون أن أدوار الوسائط مهما عظمت تظل تابعة لإرادة الإنسان. ومن هنا، فإن النيوليبرالية واقتصاد السوق، **وكذلك مفعول الشبكات** الذي وإن كان يتمتع بأدوار جديدة في المجتمع وفي التاريخ، إلا أن منحه صفة **الفاعل التاريخي** لا يعدو أن يكون مجرد خيار إيديولوجي تقابله خيارات أخرى تستطيع، بفعل مجموعة من المبادئ والقيم التاريخية، أن ترتب للتقنية وحواملها آفاقاً لتركيب المنجزات الأكثر إنسانية

---

(٦٤) فهمي جدعان، **رياح العصر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٥.

(٦٥) الفصل الأول من تقرير **المعرفة العربي الأول** لسنة ٢٠٠٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

(٦٦) انظر الإشكالية الثانية في الفصل الأول وموضوعها تقنيات المعلومات والفضاءات الافتراضية.

والاكثر عدلاً. ويمكن أن نشير هنا أيضاً، إلى الظاهرة الجديدة التي أطلق عليها أحد الباحثين إسم **تهذيب الألفاظ**[٦٧]، حيث لجأ كثير من الخبراء والمحللين إلى مقاربة صور الصراع الجديدة في العالم ومظاهره بلغة مخاتلة؛ لغة تخفي تموقعات إيديولوجية معينة. وهكذا تم صقل ألفاظ عديدة واستعمالها كبديل من مفردات كانت تضع يدها على أنماط الصراع الاجتماعي. نشير هنا إلى نماذج من الألفاظ الجديدة المهذبة، حيث إن مفردة **التوازن توضع بدلاً من التناقض،** **وكلمة الشرائح بدلاً من الطبقات،** إلى غير ذلك من الخطابات التي استبعدت كلمات من قبيل **النضال والمقاومة والظلم،** وأصبحت تنطق بكلمات لا تشخص العلائق الاجتماعية فعلاً، ولا تشير إليها، بقدر ما تفكر أولاً في **التلاحم والتوازن والتقنيع والتزييف، وهي كلها بدائل تروم غايات إيديولوجية غير معلنة.** ونقف أيضاً على تحولات في طبيعة المعرفي، حيث يختلط في الخطابات المبشرة اليوم **بطوبى مجتمع المعرفة،** فيض من المعلومات المتدفقة بحساب، على حساب **المعرفة التاريخية والنقدية والتحليلية،** أي المعرفة التي يتم فيها التمييز بين القدرة الإنسانية على النقد، وقدرة الآلة على التمكين[٦٨].

---

(٦٧) عبد السلام بن عبد العالي، بين – بين (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٦)، ص ١٧ - ١٨. ولمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى صور العلاقة القائمة بين اللغة والإيديولوجيا في: Rouboul Olivier, *Langage et idéologie* (Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 1980).

(٦٨) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب: محور المرجعيات.

عود على بدء

حاولنا في العرض السابق إيجاد مدخل ملائم لتقديم عناصر وملاحظات في موضوع علاقة **الإيديولوجي بالمعرفي**. لم يكن الأمر سهلاً، ولا نعد المخرج الذي انخرطنا في العمل فيه مخرجاً وحيداً. لكننا نتصور أن بحثنا قد رسم، بصورة عامة، واعتماداً على معطيات نصية محددة واستدلال معين، وجهاً من أوجه **أصول التعالق الممكن والمفترض بين المعرفي والإيديولوجي**.

ولأننا سلمنا منذ البداية بصعوبة الموضوع، وصعوبة مفردتيه **الإيديولوجي والمعرفي**، أي غموض الأول وعمومية الثاني، فقد عقدنا العزم على التفكير في كيفية تفكيكه وتحويله إلى ثنائيات نفترض أنها موصولة به، من أجل أن نتمكن من الاقتراب منه، وبناء ما يساهم في تطور التفكير في موضوعه. لهذا بنينا في سياق التحليل والعرض ثنائيات أخرى مثل **الإيديولوجيا والواقع**، اعتماداً على نصوص ماركس، **والإيديولوجيا والعلم**، حيث رتبنا جوانب من جهد ألتوسير في قراءة بعض أعمال ماركس للتمكن من إعادة بناء المفهوم، ثم **الإيديولوجيا واليوتوبيا** لو عنينا بأن مفردة إيديولوجيا، منذ بدايات تشكلها، كانت تشير أحياناً إلى ما ليس واقعاً. وفي هذا السياق أدخلنا متغيرين في إطار المزيد من ضبط المعطيات المرتبطة بالزوج المفهومي **إيديولوجي/معرفي**؛ المتغير الرمزي ومتغير الخيال الاجتماعي. ثم انتقلنا نحو محورين ساهما في تحيين الحديث عن

الإيديولوجي والمعرفي. ويتعلق الأمر بخطابات نهاية التاريخ، ونهاية الإيديولوجيا، ثم خطاب المجتمع الشبكي. وقد سمح لنا المحور الأول باستدعاء مفردة الأسطورة، فأصبحنا أمام الإيديولوجي المعرفي وقد استوعب الواقع والمعرفة العلمية، واليوتوبيا والرمز والخيال والأسطورة، وهي مفردات لا يمكن التفكير في الإيديولوجي من دون استحضارها بصورة أو بأخرى، لأن هذه الاستعارات تساعدنا في عمليات الاقتراب من فضاءات الموضوع. أما المحور الأخير فقد توقفنا فيه أمام النظرة الإيديولوجية الجديدة التي تُمْنح لتقنية المعلومات، وبناء طوبى مجتمع المعرفة، حيث تزداد المعركة بين الإيديولوجي والمعرفي شراسة، وتدفعنا إلى مزيد من التفكير في كيفية مواجهة التحديات الجديدة التي ما فتئت تتولد نتيجة تطور تقنيات المعرفة في عالم يتعولم ويصنع نماذج معرفية جديدة غايتها تنميط أشكال من المعرفة والاستهلاك، ودفع العالم أجمع إلى تركيب سوق واحدة وموحدة.

وإذا كان أحد الباحثين قد صنف الإيديولوجيات بحسب نوعية استعاراتها والمعارف التي تلجأ إليها، محاولاً إبراز أن كل إيديولوجيا تلجأ إلى مفردات معينة تستقيها من المعارف والعلوم المعاصرة لها، فقد أصبح في إمكاننا أن نتأكد من صعوبة استبعاد المعرفي من المقاربة الإيديولوجية، واستبعاد الإيديولوجيا من التوجه الشبكي. كما نتأكد، في الوقت نفسه، من صعوبة النظر إلى المعرفي من دون حساب غائيته وأدواره التاريخية والاجتماعية الممكنة أو المرغوب فيها. والدليل على ذلك الاستخدامات التي توظف تقنيات المعرفة لرسم المعالم الكبرى لعالم جديد.

تهدف استعانة الإيديولوجيا بالمعارف ومعطياتها، إلى إضفاء نوع من الموضوعية وبناء آليات في التسويغ. إنها تريد استبعاد منطق الاعتقاد لحساب منطق المعرفة. لكن ذلك لا يكون إلا ظاهرياً، أي في مستوى شكل الخطاب. فالخطاب الإيديولوجي يتحدث عن نظام

الفاعلية التاريخية، والترابط الاجتماعي، وإقامة التوازن، وتمرير الأهداف. أما المعرفة فإنها تظل مجرد تكملة، أي مجرد منهلٍ يلجأ إليه الخطاب المذكور لتقنيع خطابه وجعله مستساغاً ومقبولاً.

يترتب على ما سبق، أن حضور المعرفي في الإيديولوجي، وحضور الإيديولوجي في الشبكي، يكونان في الحالتين معاً كحضور الوسيلة المستخدمة لهدف معين. فلا الهدف يستغني عن الوسيلة، ولا الوسيلة تحضر من دون استدعاء معلن أو غير معلن. ومن هنا فإننا نفكر في أن يكون التقاطع بين الإيديولوجيا والمعرفة ميزة ملازمة للعلاقة بينهما. ونأمل أن تكون سياقات التحليل التي أنجزنا قد ساهمت في إيضاح هذا الأمر.

المراجـع

كتب

إعلان الحق في التنمية. جنيف: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ١٩٨٦.

إعلان وبرنامج عمل فيينا. جنيف: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ١٩٩٣.

أمين، جلال. **التنوير الزائف**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩.

ـــــ . **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**. كتاب الهلال؛ العدد ٦١٤. القاهرة: دار الهلال، شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

البكري، إياد شاكر. **تقنيات الاتصال بين زمنين**. عمّان: دار الشروق، ٢٠٠٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة**. نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣.

ـــــ . **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**. نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٥.

بشارة، عزمي. **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

بن عبد العالي، عبد السلام. **بين - بين.** الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٦.

ـــــ . **حوار مع الفكر الفرنسي.** الدارالبيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٨.

ـــــ . **في الانفصال.** الدار البيضاء: [د. ن.]، ٢٠٠٨.

جدعان، فهمي. **رياح العصر.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.

الجرجاني، علي بن محمد. **التعريفات.** بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥.

ريكور، بول. **محاضرات في الايديولوجيا واليوتوبيا.** ترجمة فلاح رحيم. بيروت: دار الكتاب الجديد، ٢٠٠١.

سبيلا، محمد. **الأيديولوجيا: نحو نظرة تكاملية.** بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢.

ـــــ . **في الشرط الفلسفي المعاصر.** الدار البيضاء: دار إفريقيا الشرق، ٢٠٠٧.

عبد اللطيف، كمال. **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات.** بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠.

ـــــ . **أسئلة النهضة العربية: التاريخ-الحداثة-التواصل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

ـــــ . **الإصلاح السياسي في المغرب: التحديث الممكن، التحديث الصعب.** الدار البيضاء: دار نشر المدارس، ٢٠١٠.

ـــــ . **صورة المرأة في الفكر العربي.** الرباط: دار زاوية؛ دمشق: دار الحوار، ٢٠٠٦.

ـــــ . **العرب في مواجهة حرب الصور**. دمشق: دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

ـــــ . **العرب والحداثة السياسية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.

العروي، عبد الله. **السنة والإصلاح**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٨.

ـــــ . **مفهوم الإيديولوجيا**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠.

ـــــ . **مفهوم العقل: مقالة في المفارقات**. بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦.

علي، نبيل ونادية حجازي. **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ العدد ٣١٨)

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **معجم العين**. ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢.

فوكوياما، فرانسيس. **نهاية التاريخ**. ترجمة حسين أحمد أمين. القاهرة: مركز الأهرام، ١٩٩٣.

القمة العالمية للمعلومات. الوثائق الصادرة عن القمة. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

مانهايم، كارل. **إيديولوجيا ويوتوبيا**. ترجمة عبد الجليل الطاهر. بغداد: [د. ن.]، ١٩٦٨.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). **الإعلان العالمي حول التنوع**. [باريس: اليونسكو]، ٢٠٠١.

ـــــ . **الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان**. [باريس]: اليونسكو، ٢٠٠٥.

ـــــ . **نحو مجتمعات المعرفة**. باريس: اليونسكو، ٢٠٠٥.

هانتنغتون، صموئيل [وآخرون]. **الغرب والإسلام**. تقديم وتحليل منى ياسين؛ مراجعة وتعقيب محجوب عمر. القاهرة: دار الجهاد، ١٩٩٤.

دورية

مجلة **عالم الفكر** (عدد خاص عن الجينيوم): السنة ٢، العدد ٣٥ (٢٠٠٧).

ندوة

ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي». جون وزتربوري [وآخرون]؛ إعداد غسان سلامة. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

تقارير وإعلانات

الأمم المتحدة. «عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.» ٢٠٠٢.

ــــــ . «القمة العالمية لمجتمع المعلومات ـ إعلان المبادئ.» جنيف، ٢٠٠٣.

ــــــ . «القمة العالمية لمجتمع المعلومات ـ التزام تونس.» تونس، ٢٠٠٥.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). تقرير عن «العلم والتكنولوجيا والبعد الجنساني.» ٢٠٠٧.

الأوراق الخلفية لتقرير المعرفة العربي الأول

تقرير المعرفة العربي الأول (٢٠٠٩)، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. الأوراق هي:

إدريس بنسعيد. «من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة».

رقية المصدق، «دور المرأة في مجتمع المعرفة».

سعيد يقطين. «اللغة العربية وتحديات مجتمع المعرفة».

ــــ . «من المعرفة إلى مجتمع المعرفة».

عبد الرزاق الدواي. «مجتمع المعرفة وشرعية بناء نظام أخلاقي جديد».

عبد السلام بن عبد العالي. «مجتمع المعرفة: الأمكنة الافتراضية وعصر التكنولوجيا».

العربي الوافي. «مرجعيات مجتمع المعرفة».

محمد باقر. «قياس وتحليل المعرفة في الدول العربية إحصائياً».

نور الدين أفاية. «مجتمع المعرفة وإشكالات الهوية والعولمة».

Books

Albert, Michel. *Capitalisme contre capitalisme*. Paris: Ed. du Seuil, 1991.

Althusser, Louis. *Lire le capital*. Paris: Ed. Maspero, 1970.

_____. *Philosophie et philosophie spontanée des savants*. Paris: Edition Maspero, 1974.

_____. *Positions*. Paris: Editions sociales, 1976.

_____. Pour Marx. Paris: Ed. Maspero; Editions sociales, 1966.

Appadurai, Arjun. *Après le colonialisme, les conséquences culturelles de la globalisation*. Paris: Ed. Payot, 2005.

Bachelard, G. *L'Activité rationaliste de la physique comtemporaire*. Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 1965.

Badiou, A. et F. Balmès. *De l'idéologie*. Paris: F. Maspero, 1976.

Breton, Philippe. *L'Utopie de la communication: Le Mythe du «village planétaire»*. Paris: Ed. La Découverte, 1997.

Djait, Hicham. *L'Europe et l' islam*. Paris: Seuil, 1978.

Castells, Manuel. *L'Ere de l'information*. 3 vols. Paris: Fayard, 1998-1999. vol. 1: *La Société en réseaux* (1998).

vol. 2: *Le Pouvoir de l'identité* (1999).

vol. 3: *Fin de millénaire* (1999).

_____. *La Galaxie internet*. Paris: Fayard, 2002.

Le Droit au développement 2007. Genéve, Suisse: Centre Europe-Tiers Monde (CETIM), 2007.

Essais et conférences. Paris: Gallimard, 1958.

Fukuyama, Francis. *Our Posthuman Future: Consequences of the Biotechnology Revolution*. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2002.

Habermas, Jürgen. *The Future of Human Nature, On the way to Liberal Eugenics?* (2001). Cambridge: Polity Press, 2003.

Kojeve, A. *Introduction à la lecture de Hegel*. 2ème ed. Paris: Gallimard, 1976.

Mannheim, Karl. *Idéologie et utopie*. Trad. de l'anglais par P. Rollet. Paris: Librairie Marcel Rivière, 1976.

Marx, Karl et Friedrich Engels. *Contribution à la critique de l'économie politique* Paris: èditions sociales, 1977.

_____et _____. *L'Idéologie allemande*. Paris: èditions sociales, 1968.

Mills, C. Wright. *L'Imagination siologique*. Paris: Ed. Maspero, 1977.

Mondiale, Banque. *Construire les sociétés du savoir, nouveaux défis pour l'enseignement supérieur*. [s. l.]: Ed. Les Presses de l'université Laval, 2003.

Olivier, Rouboul. *Langage et idéologie*. Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 1980.

Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO). *Rapport mondial sur l'éducation: Le Droit à l'éducation pour tous tout au long de la vie.* Paris: Unesco, 2000.

Popper, Karl. *La Société ouverte et ses ennemis.* Paris: Seuil, 1979.

Programme des Nations unies pour le développement (PNUD). *Rapport mondial sur le développement humain.* New York: PNUD, 1990.

____. ____. New York: PNUD, 2000.

Ricoeur, Paul. *Du texte à l'action. Essais d'herméneutique.* Paris: Seuil, 1986.

Senoussi, Mohammed. *La Circulation internationale de l'information et la souveraineté: Le Pouvoir des nouveaux maîtres* du monde. Rabat: Imprimerie al maarif al jadida, 2007.

Shaygan, Daryush. *Les Illusions de l'identité.* Paris: Ed. du félin, 1992.

Sintomery, Yves. *La Démocratie impossible? Politique et modernité chez Weber et Habermas.* Paris: La Découverte, 1991.

Wolton, Dominique. *Internet et après? Une théorie critique des nouveaux médias.* Paris: Ed. Flammarion, 2000.

____. *Penser la communication.* Paris: Ed. Flammarion, 1997.

Periodicals

Larrory, Michel. «L'Elève numérique: Comment pensent et agissent les Digital Natives?.» *Le Monde de l'education*: no. 368, mars 2008.

Ricoeur, Paul. «L'Idéologie et l'utopie: Deux expressions de l'imaginaire social.» *Philosophical Exchange* (New York): no. 2, 1976.

Report

Vers les sociétés du savoir. Rapport mondial de l'UNESCO (no. 1), directeur de la publication Jérôme Bindé; préface de Koïchiro Matsuura; directeur général de l'UNESCO. <http://publishing.unesco.org/details.aspx?Code_Livre=4399>.

Conference

Conférence européenne «Ethique et droits de l'homme dans la société de l'information, Strasbourg. France». 13-14 septembre 2007.

Internet Site

Michel Cartier: < http://www.michelcartier.com > .

فهـرس عـام

- ب -

- ت -

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- س -

- غ -

- ف -

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

كتب للمؤلف

- **سلامة موسى وإشكالية النهضة**، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٢.
- **التأويل والمفارقة**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.
- **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢.
- **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤.
- **العرب والحداثة السياسية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.
- **المغرب وأزمة الخليج**، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧.
- **الحداثة والتاريخ**، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ١٩٩٩.
- **في تشريح أصول الاستبداد: قراءة في نظام الآداب السلطانية**، بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٩ (حائز جائزة المغرب للكتاب سنة ١٩٩٩).
- **درس العروي في الدفاع عن الفكر التاريخي**، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٠.
- **التفكير في العلمانية: نحو إعادة بناء المجال السياسي في الفكر العربي**، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٢.

- أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- نقد العقل أم عقل التوافق؟ اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٢.
- أسئلة الفكر الفلسفي في المغرب، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.
- المرأة في الفكر العربي، اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٦.
- تحولات المغرب السياسي، الرباط: دار الأمان، ٢٠٠٦.
- العرب في مواجهة حرب الصور، اللاذقية: دار الحوار، ٢٠٠٦.
- أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات، بيروت: الشبكة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٠.
- الإصلاح السياسي في المغرب: التحديث الممكن، التحديث الصعب، الدار البيضاء: دار المدارس، ٢٠١١.
- مجتمع المواطنة ودولة المؤسسات: في صعوبات التحديث السياسي العربي (في قيد الطبع).

المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي

يتناول هذا العمل جملة من المباحث التي تُعنى برصد العلاقة بين المعرفي والشبكي والإيديولوجي، وهي تقارب المفردات الموصولة بهذه المفاهيم من منظور يتوخى رصد أشكال التقاطع والترابط فيما بينها. كما تبني أبرز الإشكالات المطروحة اليوم في مجتمعات المعرفة. سواء في البلدان التي بلغ فيها التطور التكنولوجي درجات متقدمة أو في المجتمعات العربية، حيث تُفتح الآفاق اليوم على رهانات تقضي بتوطين آليات مجتمع المعرفة في البلدان العربية، الأمر الذي يعزز دوائر التواصل بينها وبين العالم في مختلف طفراته المعرفية.

الدكتور كمال عبد اللطيف

أستاذ محاضر في العديد من الجامعات ومؤسسات البحث داخل المغرب وخارجه، عضو مؤسس للجمعية الفلسفية العربية ١٩٨٣ (...).
يساهم في الكتابة والبحث والتدريس الجامعي منذ السبعينيات، وله مجموعة من المؤلفات في الفكر السياسي العربي.

أما أبرز مؤلفاته فهي:

- الإصلاح السياسي في المغرب، التحديث الممكن، التحديث الصعب، ٢٠١١.
- أسئلة الحداثة في الفكر العربي، من إدراك الفارق إلى وعي الذات، ٢٠٠٩.
- العرب في مواجهة حرب الصور، ٢٠٠٨.
- أسئلة النهضة العربية، التاريخ، الحداثة، التواصل، ٢٠٠٣.
- في تشريح أصول الاستبداد - قراءة في نظام الآداب السلطانية، ١٩٩٩.

توزيع:

السعر: ٨ دولارات



ISBN 978-9953-0-2327-4
9 789953 023274

